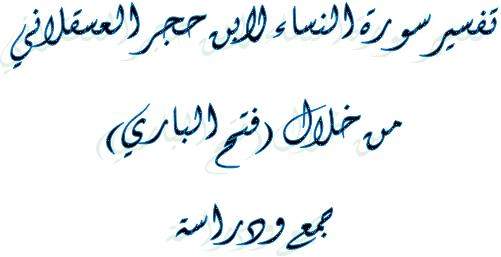
## C:\Users\W-kotb\Desktop\تفسير سورة النصر.jpg

****

## سورة النساء: **1**

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1].

وقوله - تعالى -: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ...﴾، قال ابن عباس: أي: اتقوا الأرحام وصلوها، أخرجه ابن أبي حاتم عنه([[1]](#footnote-1))، والأرحام جمع: رحم، وذَوو الرحم الأقارب، يطلق على كل من يجمع بينه وبين الآخر نسب([[2]](#footnote-2))، والقراءة المشهورة: ﴿وَالأَرْحَامَ﴾ نصبًا، وعليها جاء التفسير([[3]](#footnote-3))، وقرأ حمزة ﴿وَالأَرْحَامِ﴾ بالجر([[4]](#footnote-4))، واختلف في توجيهه، فقيل: معطوف على الضمير المجرور في ﴿بِهِ﴾ مِن غير إعادة الجار([[5]](#footnote-5))، وهو جائز عند جمع، ومنعه البصريون([[6]](#footnote-6))([[7]](#footnote-7))، وقرأها ابن مسعود فيما قيل: بالرفع([[8]](#footnote-8))، فإن ثبت فهو مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: مما يتقى أو يسأل به([[9]](#footnote-9))، والمراد بذِكْر هذه الآية([[10]](#footnote-10)) الإشارة إلى الاحتياج إلى معرفة النسب أيضًا؛ لأنه يعرف به ذوو الأرحام المأمور بصلتهم؛ "الفتح": 6/906.

## سورة النساء: 2

﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: 2].

وأن (إلى) بمعنى (مع)؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾([[11]](#footnote-11)) "الفتح" 2/111.

## سورة النساء: 3

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: 3]

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾: ومعنى: ﴿خِفْتُمْ﴾: ظننتم([[12]](#footnote-12))، ومعنى ﴿تُقْسِطُوا﴾: تعدلوا([[13]](#footnote-13))، وهي من أقسط، يُقال: قسط إذا جار، وأقسط إذا عدل([[14]](#footnote-14))، وقيل: الهمزة فيه للسلب([[15]](#footnote-15))، أي: أزال القسط، ورجحه ابن التين([[16]](#footnote-16)) بقوله: ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 282]؛ لأن أفعل في أبنية المبالغة لا تكون في - المشهور - إلا من الثلاثي، نعم حكى السيرافي([[17]](#footnote-17)) في جواز التعجب بالرباعي([[18]](#footnote-18))، وحكى غيره: أن أقسط من الأضداد([[19]](#footnote-19))، والله أعلم؛ "الفتح": 8/87.

وفي قوله: ﴿فِي اليَتَامَى﴾ حذف تقديره: في نكاح اليتامى([[20]](#footnote-20))، وقوله: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ أي: من سواهن([[21]](#footnote-21))؛ "الفتح": 12/353.

ووَجْه الاستدلال([[22]](#footnote-22)): أنها صيغة أمر تقتضي الطلَب، وأقل درجاته الندْب فثبت الترْغيب؛ "الفتح: 6/9.

وهذه المعْدولات([[23]](#footnote-23)) لا تقع إلا أحوالاً كهذه الآية([[24]](#footnote-24)) أو أوْصافًا؛ كقوله - تعالى -: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ [فاطر: 1]، أو إخبارًا؛ كقوله - عليه السلام -: ((وصلاة الليل مثنى))([[25]](#footnote-25))، ولا يُقال فيها: مثناة وثلاثة، بل تجري مجرى واحدًا([[26]](#footnote-26)).

وهل يُقال: موحد كما يقال: مثنى؟

الفصيح: لا، وقيل: يجوز، وكذا مثلث... إلخ([[27]](#footnote-27)).

وقول أبي عبيدة: إن معْنى مثْنى: اثنتين([[28]](#footnote-28)) فيه اختصار، وإنما معناه: اثنتين اثنتين، وثلاث ثلاث، وكأنه ترك ذلك لشهرته، أو كان لا يرى التكرار فيه([[29]](#footnote-29))؛ "الفتح": 8/86.

وأما انتزاعه([[30]](#footnote-30)) منَ الآية، فلأن الظاهر منها التخيير بين الأعداد المذكورة، بدليل قوله - تعالى - في الآية نفسها: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾([[31]](#footnote-31))، ولأن مَن قال: جاء القوم مثنى وثلاث ورباع، أراد أنهم جاؤوا اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فالمراد الجميع لا المجموع، ولو أريد مجموع العدد المذكور لكان قوله مثلاً: تسعًا أرشق وأبلغ([[32]](#footnote-32))، وأيضاً فإن لفظ (مَّثْنَى) معدول عن اثنين اثنين([[33]](#footnote-33))، كما تقدم في تفسير سورة النساء([[34]](#footnote-34))، فدلَّ إيراده أن المراد التخيير بين الأعداد المذكورة، واحتجاجهم([[35]](#footnote-35)) بأن الواو للجمع لا يفيد مع وجود القرينة الدالة على عدم الجمع([[36]](#footnote-36))، وبكونه جمع بين تسْع([[37]](#footnote-37)) معارَض بأمره  مَن أسلم على أكثر من أربع بمفارقة من زاد على الأربع، وقد وقع ذلك لغيلان بن سلمة([[38]](#footnote-38)) وغيره([[39]](#footnote-39))، كما خرج في كتب السنن([[40]](#footnote-40))، فدلَّ على خصوصيته  بذلك([[41]](#footnote-41))؛ "الفتح" 9/42.

## سورة النساء: 4

﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: 4].

قوله: ﴿صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾؛ أي: مهورهن([[42]](#footnote-42)) عطية([[43]](#footnote-43))؛ "الهدي": 203.

ومن([[44]](#footnote-44)) طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم([[45]](#footnote-45)) قال: النحلة في كلام العرب: الواجب، قال: ليس ينبغي لأحد أن ينكح إلا بصداق، كذا قال، والنحلة في كلام العرب: العطية، لا كما قال ابن زيد([[46]](#footnote-46))؛ "الفتح": 8/94.

## سورة النساء: 5

﴿وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: 5].

قوله: ﴿قِيَامًا﴾ القراءة المشهورة بالتحتانية([[47]](#footnote-47)) بدل الواو، لكنهما بمعنى، قال أبو عبيدة: يقال: قيام أمركم، وقوام أمركم([[48]](#footnote-48))، والأصل بالواو فأبدلوها ياء لكسرة القاف([[49]](#footnote-49)).

وقيل: إنها أيضًا قراءة ابن عمر - أعني بالواو([[50]](#footnote-50)) - وقد قرئ في المشهور عن أهل المدينة أيضًا: ﴿قَيِّمًا﴾ بلا ألف([[51]](#footnote-51))، وفي الشواذ قراءات أخرى([[52]](#footnote-52))؛ "الفتح": 8/85 – 86.

## سورة النساء: 6

﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: 6].

قوله: ﴿وَبِدَارًا﴾؛ أي: مبادرة([[53]](#footnote-53)) "الهدي": 90.

﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وأغرب ربيعة([[54]](#footnote-54)) فقال: المراد: خطاب الوصي بما يصنع باليتيم، إن كان غنيًّا وسع عليه، وان كان فقيرًا أنفق عليه بقدره([[55]](#footnote-55))، وهذا أبعد الأقوال كلها([[56]](#footnote-56))([[57]](#footnote-57))، "الفتح": 8/90.

## سورة النساء: 8

﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُوْلُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفًا﴾ [النساء: 8].

واختلف من قال بذلك([[58]](#footnote-58)): هل الأمر فيه([[59]](#footnote-59)) على الندب أو الوجوب؟

فقال مجاهد([[60]](#footnote-60))، وطائفة([[61]](#footnote-61)): هي على الوجوب، وهو قول ابن حزم([[62]](#footnote-62)): أن على الوارث أن يعطي هذه الأصناف ما طابت نفسه([[63]](#footnote-63))، ونقل ابن الجوزي([[64]](#footnote-64)) عن أكثر أهل العلم أن المراد بأولي القرابة: من لا يرث([[65]](#footnote-65))، وأن معنى ﴿فَارْزُقُوهُمْ﴾: أعطوهم من المال، وقال آخرون: أطعموهم، وأن ذلك على سبيل الاستحباب([[66]](#footnote-66)) وهو المعتمَد؛ لأنه لو كان على الوجوب لاقتضى استحقاقًا في التركة ومشاركة في الميراث بجهة مجهولة، فيفضي إلى التنازُع والتقاطُع([[67]](#footnote-67))؛ "الفتح" 8/91.

## سورة النساء: 10

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: 10].

وإنما عدّى([[68]](#footnote-68)) يأكل بفي؛ لأنه بمعنى يوقع الأكل فيها ويجعلها ظرفًا للمأكول، ومنه قوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ﴾؛ أي: ملْء بطونهم([[69]](#footnote-69))؛ "الفتح": 9/447.

قوله: ﴿سَعِيرًا﴾؛ أي: وقودًا([[70]](#footnote-70))؛ "الهدي": 138.

## سورة النساء: 11

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 11].

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ﴾، والمراد بالوصيَّة هنا: بيان قسمة الميراث([[71]](#footnote-71))؛ "الفتح": 8/91.

وآية المواريث نزلت قبل ذلك بمدة([[72]](#footnote-72))، كما أخرج أحمد([[73]](#footnote-73))، وأصحاب السنن([[74]](#footnote-74))، وصححه الحاكِم([[75]](#footnote-75)) من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل([[76]](#footnote-76)) عن جابر قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع([[77]](#footnote-77))، فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد، وإن عمهما أخذ مالهما، قال: ((يقضي الله في ذلك))، فنزلت آية الميراث، فأرسل إلى عمهما فقال: ((اعط ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن فما بقي فهو لك))، وهذا ظاهر في تقدم نزولها، نعم وبه احتج من قال: إنها لم تنزل في قصة جابر([[78]](#footnote-78))، إنما نزلت في قصة ابنتي سعد بن الربيع، وليس ذلك بلازم؛ إذ لا مانع أن تنزلَ في الأمرَيْن معًا، ويحتمل أن يكون نزول أولها في قصة البنتين وآخرها وهي قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً﴾ [النساء: 12] في قصة جابر، ويكون مراد جابر فنزلتْ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ﴾ أي: ذكر الكلالة المتصل بهذه الآية، والله أعلم([[79]](#footnote-79))؛ "الفتح": 8/92 - 93.

ميراث البنت الأصل فيه، كما تقدم في أول كتاب الفرائض([[80]](#footnote-80)) قوله - تعالى -: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11]، وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى سبب نزولها([[81]](#footnote-81))، وأن أهل الجاهلية كانوا لا يورثون البنات([[82]](#footnote-82))، كما حكاه أبو جعفر بن حبيب([[83]](#footnote-83)) في كتاب المحبر([[84]](#footnote-84))، وحُكِي أن بعض عقلاء الجاهلية ورث البنت لكن سوى بينها وبين الذكر، وهو عامر بن جُشَم - بضم الجيم وفتح المعجمة([[85]](#footnote-85)) - وقد تمسك بالسبب المذكور من أجاب عن السؤال المشهور في قوله - تعالى -: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: 11]؛ حيث قيل: ذكر في الآية حال البنتين في حال اجتماعهما مع الابن دون الانفراد([[86]](#footnote-86))، وذكر حكم البنت الواحدة في الحالين([[87]](#footnote-87))، وكذا حكم ما زاد على البنتين([[88]](#footnote-88))، وقد انفرد ابن عباس بأن حكمهما([[89]](#footnote-89)) حكم الواحدة([[90]](#footnote-90))، وأبى ذلك الجمهور([[91]](#footnote-91))، واختلف في مأخذهم، فقيل: حكمهما حكم الثلاث فما زاد، ودليله: بيان السنة، فإن الآية لما كانت محتملة بينت السنة أن حكمهما حكم ما زاد عليهما، وذلك واضح في سبب النزول، فإن العم لما منع البنتين من الإرث، وشكت ذلك أمهما قال  لها: ((يقضي الله في ذلك))، فنزلت آية الميراث، فأرسل إلى العم فقال: ((أعط بنتي سعد الثلثين))([[92]](#footnote-92))، فلا يرد على ذلك أنه يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة، فإنه بيان لا نسخ، وقيل: بالقياس على الأختين([[93]](#footnote-93))، وهما أولى لما يختص بهما من أنهما أمس رحمًا بالميت من أختيه، فلا يقصر بهما عنهما، وقيل: إن لفظ ﴿فَوْقَ﴾

في الآية مقحم([[94]](#footnote-94)) وهو غلط([[95]](#footnote-95))، وقال إسماعيل القاضي في "أحكام القرآن"([[96]](#footnote-96)): يؤخذ ذلك من قوله - تعالى -: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ﴾؛ لأنه يقتضي أنه إذا كان ذكرٌ وأنثى، فللذكر الثلثان، وللأنثى الثلث، فإذا استحقت الثلث مع الذكر فاستحقاقها الثلث مع أنثى مثلها بطريق الأولى([[97]](#footnote-97)).

وقال السهيلي: يؤخذ ذلك من المجيء بلام التعريف التي للجنس في قوله: ﴿حَظِّ الأُنثَيَيْنِ﴾، فإنه يدل على أنهما استحقا الثلثين، وأن الواحدة لها مع الذكر الثلث، وكان ظاهر ذلك أنهن لو كن ثلاثًا لاستوعبن المال، فلذلك ذكر حكم الثلاث فما زاد، واستغنى عن إعادة حكم الأنثيين؛ لأنه تقدم بدلالة اللفظ([[98]](#footnote-98)).

وقال صاحب "الكشاف": وجهه أن الذكر كما يحوز الثلثين مع الواحدة، فالأنثيان([[99]](#footnote-99)) كذلك يحوزان الثلثين، فلما ذكر ما دل على حكم الثنتين ذكر بعده حكم ما فوق الثنتين([[100]](#footnote-100))، وهو مُنتزع من كلام القاضي.

وقرر الطِّيبي([[101]](#footnote-101)) فقال: اعتبر القاضي الفاء في قوله - تعالى -: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾؛ لأن مفهوم ترتيب الفاء، ومفهوم الوصف في قوله: ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ مُشعران بذلك، فكأنه لما قال: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ﴾، علم بحسب الظاهر من عبارة النص حكم الذكر مع الأنثى إذا اجتمعا، وفهم منه بحسب إشارة النص حكم الثنتين؛ لأن الذكر كما يحوز الثلثين مع الواحدة، فالثنتان يحوزان الثلثين، ثم أراد أن يعلمَ حكم ما زاد على الثلثين فقال: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾، فمن نظر إلى عبارة النص قال: أريد حالة الاجتماع دون الانفراد، ومن نظر إلى إشارة النص قال: إن حكم الثنتين حكم الذكر مطلقاً([[102]](#footnote-102)).

واعترض على هذا التقرير بأنه ثبت بما ذكر أن لهما الثلثين في صورة ما، وليستْ هي صورة الاجتماع دائمة؛ إذ ليس للبنتين مع الابن الثلثان([[103]](#footnote-103))، والجواب عنه عسر([[104]](#footnote-104)) إلا إن انضم إليه أن الحديث بين ذلك([[105]](#footnote-105))، ويعتذر عن ابن عباس بأنه لم يبلغه فوقف مع ظاهر الآية([[106]](#footnote-106))، وفهم أن قوله: ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: 11] لانتفاء الزيادة على الثلثين، لا لإثبات ذلك للثنتين([[107]](#footnote-107))، وكذا يرد على جواب السُّهَيْلي أن الاثنتين لا يستمر الثلثان حظهما في كل صورة، والله أعلم. "الفتح": 12/16 – 17.

## سورة النساء: 12

﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النِّساء: 12].

وفيه([[108]](#footnote-108)) تقْييد مُطلق القرآن بالسنَّة؛ لأنه قال - سبحانه وتعالى -: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ فأطلق، وقيدت السنة الوصية بالثلث([[109]](#footnote-109))؛ "الفتح": 5/434.

ووجه الدلالة([[110]](#footnote-110)): أنه - سبحانه وتعالى - سوَّى بين الوصية والدَّيْن في تقديمهما على الميراث([[111]](#footnote-111))، ولم يفصِّل، فخرجت الوصيةُ للوارث بالدَّليل الذي تقدم([[112]](#footnote-112))، وبقيَ الإقرارُ بالدَّيْن على حالِه([[113]](#footnote-113)).

وقوله - تعالى -: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ﴾ متعلِّق بما تقدم من المواريث كلها لا بما يليه وحده، وكأنه قيل: قسمة هذه الأشياء تقع من بعد وصية، والوصية هنا: المالُ الموصى به([[114]](#footnote-114)).

وقوله: ﴿يُوصَى بِهَا﴾ هذه الصفة تُقَيِّد الموصوف، وفائدته أن يُعْلَم أن للميت أن يوصِي؛ قاله السُّهَيْلي([[115]](#footnote-115))؛ "الفتح": 5/441.

ولَم يختلف العلماءُ في أن الدَّيْن يقدم على الوصية([[116]](#footnote-116)) إلا في صورةٍ واحدة، وهي ما لوْ أوصى لشخص بألف مثلاً، وصدقه الوارث وحكم به، ثم ادعى آخر أن له في ذمة الميت دينًا يستغرق موجوده وصدقه الوارث، ففي وجْهٍ للشافعية تقدم الوصية على الدَّيْن في هذه الصُّورة الخاصة([[117]](#footnote-117))، ثم قد نازع بعضهم([[118]](#footnote-118)) في إطلاق كوْن الوصية مقَدَّمة على الدين في الآية؛ لأنه ليس فيها صيغة ترتيب؛ بل المراد أن المواريث إنما تقع بعد قضاء الدين وإنفاذ الوصية، وأتى بـ﴿أَوْ﴾ للإباحة([[119]](#footnote-119))، وهي كقولك: جالس زيدًا أو عمرًا، أي: لك مجالسة كل منهما اجتمعا أو افترقا، وإنما قدمتْ لمعنى اقتضى الاهتمام لتقديمهما، واختلف في تعيين ذلك المعنى([[120]](#footnote-120)).

فقد ذكر السُّهَيْلي أن تقديم الوصية في الذكر على الدين؛ لأن الوصية إنما تقع على سبيل البر والصِّلة، بخلاف الدين؛ فإنه إنما يقع غالبًا بعد الميت بنَوْع تفريط، فوقعت البداءة بالوصية لكونها أفضل([[121]](#footnote-121))، وقال غيرُه([[122]](#footnote-122)): قدمت الوصيةُ؛ لأنها شيء يؤخَذ بغير عِوض، والدين يؤخذ بعِوَض، فكان إخراج الوصية أشق على الوارث من إخراج الدين، وكان أداؤها مظنة التفريط بخلاف الدين، فإن الوارث مطمئن بإخراجه فقدمت الوصية لذلك.

وأيضًا: فهي حظّ فقير ومسكين غالبًا، والدين حظ غريم يطلبه بقوة، وله مقال، كما صح أن لصاحب الدين مقالاً([[123]](#footnote-123)) ([[124]](#footnote-124))، وأيضًا فالوصيَّة ينشئها الموصي من قبل نفسه، فقدمتْ تحريضًا على العمل بها بخلاف الدين، فإنه ثابتٌ بنفسه، مطلوب أداؤُه، سواء ذكره أو لم يذكره([[125]](#footnote-125))، وأيضًا فالوصيةُ مُمكنة مِن كل أحد، ولا سيما عند مَن يقول بوُجُوبها، فإنه يقول بلزُومِها لكل أحد، فيشترك فيها جميعُ المخاطبين؛ لأنها تقع بالمال وتقع بالعهد - كما تقدَّم([[126]](#footnote-126)) - وقلَّ مَن يخلو عن شيء من ذلك، بخلاف الدين، فإنه يمكن أن يوجد وأن لا يوجد، وما يكثر وقوعه مُقدَّمٌ على ما يقل وقوعُه([[127]](#footnote-127))؛ "الفتح": 5/ 444 - 445.

## سورة النساء: 18

﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ وَلا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: 18].

وفي الحديث([[128]](#footnote-128)) أن من لم يعمل خيرًا قط إذا ختم عمره بشهادة أن لا إله إلا الله، حكم بإسلامه، وأجريتْ عليه أحكام المسلمين، فإذا قارن نطق لسانه عقد قلبه نفعه ذلك عند الله - تعالى - بشرْط أن([[129]](#footnote-129)) يكون وصل إلى حد انقطاع الأمل من الحياة، وعجز عن فَهْم الخطاب ورد الجواب، وهو وقت المعاينة، وإليه الإشارة بقوله - تعالى -: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ﴾، والله أعلم([[130]](#footnote-130)) ([[131]](#footnote-131))، "الفتح": 8/368.

## سورة النساء: 19

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 19].

وقوله:﴿كَرْهًا﴾ مصْدر في موضع الحال([[132]](#footnote-132))،قرأها حمزة والكسائي بالضم،والباقون بالفتح([[133]](#footnote-133))؛"الفتح":8/94.

## سورة النساء: 20

﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: 20].

وأجمع العلماءُ على مشروعيته([[134]](#footnote-134))، إلا بكر بن عبدالله المزَني التابعي المشهور([[135]](#footnote-135))؛ فإنه قال: لا يحل للرجل أن يأخذ من امرأته في مقابل فراقها شيئًا؛ لقوله - تعالى -: ﴿فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾، فأَوْرَدُوا عليه ﴿فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: 229]، فادَّعى نسْخها بآية النساء([[136]](#footnote-136))، أخرجه ابن أبي شيْبة([[137]](#footnote-137)) وغيره([[138]](#footnote-138)) عنه، وتعقَّب مع شُذُوذه بقوله - تعالى - في النساء أيضًا:

﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾ [النساء: 4]، وبقوله فيها: ﴿فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا﴾ [النساء: 4] الآية([[139]](#footnote-139))، وبالحديث([[140]](#footnote-140))، وكأنه لم يثبت عنده أو لم يبلغه([[141]](#footnote-141))، وانعقد الإجماع بعده على اعتباره([[142]](#footnote-142))، وأن آية النساء([[143]](#footnote-143)) مخصوصة بآية البقرة([[144]](#footnote-144))، وبآيتي النساء الآخرتين([[145]](#footnote-145)).

## سورة النساء: 23

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاتُكُمْ وَبَنَاتُ الأَخِ وَبَنَاتُ الأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: 23].

قوله - تعالى -: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ أي: وطؤهن، فعرف الاستعمال يدل على تعيين المحذوف([[146]](#footnote-146))؛ "الفتح": 4/58.

والقول الذي رواه يحيى هذا([[147]](#footnote-147)) ([[148]](#footnote-148)) قد نُسب إلى سفيان الثوري([[149]](#footnote-149))، والأَوْزاعي([[150]](#footnote-150)) ([[151]](#footnote-151))، وبه قال أحمد، وزاد: وكذا لو تلوط بأبي امرأته، أو بأخيها، أو بشخص، ثم ولد للشخص بنْت، فإنَّ كلاًّ منهن تحرم على الواطئ؛ لكونها بنت أو أخت من نكحه([[152]](#footnote-152))، وخالف ذلك الجمهور([[153]](#footnote-153))؛ فخصوه بالمرأة المعقود عليها، وهو ظاهر القرآن؛ لقوله: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾.... و﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ﴾ والذكر ليس من النساء ولا أختًا([[154]](#footnote-154))؛ "الفتح": 9/60.

قوله([[155]](#footnote-155)): "باب: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، هذه الترجمة معقودة لتفسير الربيبة، وتفسير المُراد بالدُّخول.

فأما الربيبة: فهي بنت امرأة الرجل([[156]](#footnote-156))، قيل لها ذلك؛ لأنها مربوبة([[157]](#footnote-157))، وغلط مَن قال: هو مِن التَّرْبية([[158]](#footnote-158)).

وأما الدخول ففيه قولان: أحدهما: أن المراد به الجِماع، وهو أصح قَوْلي الشافعي([[159]](#footnote-159))، والقول الآخر وهو قول الأئمة الثلاثة المراد به: الخلوة([[160]](#footnote-160))؛ "الفتح": 9/62.

قوله([[161]](#footnote-161)): "وهل تُسَمَّى الربيبة وإن لم تكن في حجره"، أشار بهذا إلى أن التقييد بقوله: ﴿فِي حُجُورِكُمْ﴾، هل هو للغالب؟ أو يعتبر فيه مفهوم المخالفة؟ وقد ذهب الجمهور إلى الأول([[162]](#footnote-162))، وفيه خلاف قديم، أخرجه عبدالرزاق([[163]](#footnote-163))، وابن المُنذر([[164]](#footnote-164))، وغيرهما([[165]](#footnote-165)) من طريق إبراهيم بن عبيد([[166]](#footnote-166)) عن مالك بن أوس([[167]](#footnote-167))، وقال: كانت عندي امرأة قد ولدتْ لي، فماتت فوجدت عليها، فلقيت علي بن أبي طالب، فقال لي: ما لك؟ فأخبرته فقال: ألها ابنة؟ يعني من غيرك، قلتُ: نعم، قال: كانتْ في حجرك؟ قلت: لا، هي في الطائف، قال: فانكحها، قلتُ: فأين قوله - تعالى -: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ﴾، قال: إنها لم تكن في حجرك".

وقد دفع بعضُ المتأخِّرين هذا الأثر([[168]](#footnote-168))، وادَّعى نفْي ثُبُوته بأن إبراهيم بن عبيد لا يعرف، وهو عجيب، فإن الأثر المذكور عند ابن أبي حاتم في تفسيره([[169]](#footnote-169)) من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاعة، وإبراهيم ثقة تابعي معروف، وأبوه وجده صحابيان، والأثر صحيح عن علي([[170]](#footnote-170))، وكذا صحَّ عن عمر أنه أفتى من سأله؛ إذ تزوج بنت رجل كانت تحته جدتها، ولم تكن البنتُ في حجره، أخرجه أبو عُبَيد([[171]](#footnote-171)).

وهذا، وإن كان الجمهورُ على خلافه، فقد احتج أبو عبيد([[172]](#footnote-172)) للجمهور بقوله - صلى الله عليه وسلم -: ((فلا تعرضن بناتكن))([[173]](#footnote-173))، قال: نعم، ولم يقيد بالحجر، وهذا فيه نظر؛ لأن المطلق محمول على المقيد، ولولا الإجماع([[174]](#footnote-174)) الحادث في المسألة وندرة المخالف([[175]](#footnote-175))، لكان الأخْذ به أوْلى؛ لأنَّ التحريم جاء مشروطًا بأمرَيْن: أن تكون في الحِجْر، وأن يكون الذي يريد التزْويج قد دخل بالأم، فلا تحرم بوجود أحد الشرطين؛ "الفتح": 9/62 - 63.

## سورة النساء: 24

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 24].

لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز([[176]](#footnote-176))، كذلك الزيادة عليه([[177]](#footnote-177))، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾، وأجْمَعُوا على تحريم نكاح العمة مع بنت أخيها([[178]](#footnote-178))، وسند الإجماع في ذلك السنة الثابتة([[179]](#footnote-179))؛ "الفتح": 5/333.

وأما قوله - تعالى -: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾، فإنه يدل على اشتراط ما يسمَّى مالاً في الجملة قَل أو كثر([[180]](#footnote-180))، وقد حدَّه بعضُ المالكية بما تجب فيه الزكاة([[181]](#footnote-181))، وهو أقوى مِن قياسه على نصاب السرقة([[182]](#footnote-182))، وأقوى من ذلك رده إلى المتعارف([[183]](#footnote-183))؛ "الفتح": 9/117.

## سورة النساء: 25

﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النساء: 25].

نعم قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ على أن صداق الحرة لا بد وأن يكونَ ما ينطلق عليه اسم مال له قدر، ليحصل الفرْق بينه وبين مهْر الأَمَة([[184]](#footnote-184))؛ "الفتح": 9/117.

(الطَّوْل): بالفتْح، أي: الفضل([[185]](#footnote-185))؛ "الهدي": 159.

قوله: ﴿فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ جمع فتاة، والمراد: الإماء([[186]](#footnote-186))؛ "الهدي": 174.

والمسافحات: جمع مسافحة([[187]](#footnote-187))، مأخوذ من السفاح، وهو من أسماء الزنا([[188]](#footnote-188))، والأخدان: جمع خِدْن - بكسر أوله، وسكون ثانيه - وهو الخَدِين، والمراد به: الصاحب([[189]](#footnote-189)).

قال الراغب([[190]](#footnote-190)): وأكثر ما يستعمل فيمن يصاحب غيره بشَهْوة، وأما قول الشاعر: خدين المعالي([[191]](#footnote-191))، فهو استعارة، قلت: والنكتة فيه أنه جعله يشتهي معالي الأمور، كما يشتهي غيره الصورة الجميلة، فجعلَه خدينًا لها؛ "الفتح": 12/168.

قوله: ﴿أَخْدَانٍ﴾؛ أي: أخلاء، جمع خِدْن بالكسر، وهو الخليل([[192]](#footnote-192))؛ "الهدي": 116.

قوله: ﴿الْعَنَتَ﴾ بمثناة آخره، أي: الزنا([[193]](#footnote-193))، وأصله الضَّرر([[194]](#footnote-194))؛ "الهدي": 168.

## سورة النساء: 29

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: 29].

والآية... فيها تقييد التجارة المباحة بالتراضي([[195]](#footnote-195))، وقوله: ﴿أَمْوَالَكُمْ﴾؛ أي: مال كل إنسان لا يصرفه في مُحَرَّم، أو المعنى: لا يأخذ بعضُكم مال بعض([[196]](#footnote-196)).

وقوله: ﴿إِلَّا أَن تَكُونَ﴾ الاستثناء منقطع اتفاقًا([[197]](#footnote-197))، والتقدير: لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل، لكن إنْ حصلتْ بينكم تجارة وتراضَيْتم فليس بباطل؛ "الفتح": 4/338.

ومدارُ ذلك([[198]](#footnote-198)) على ثلاثة أشياء: حفظ الصِّحَّة، والاحتماء عن المؤذي، واستفراغ المادة الفاسدة، وقد أشير إلى الثلاثة في القرآن... وكذا القول في المرض([[199]](#footnote-199)) الثاني وهو الحمية، من قوله - تعالى -: ﴿وَلا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾، فإنه استنبط منه جواز التيمُّم عند خوف استعمال الماء البارد([[200]](#footnote-200))؛ "الفتح": 10/140.

## سورة النساء: 31

﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: 31].

واستشكل ابن أبي جمرة([[201]](#footnote-201)) وقوع التكفير بالمذكورات([[202]](#footnote-202)) للوقوع في المحرَّمات والإخلال بالواجب؛ لأن الطاعات لا تسقط ذلك، فإن حمل على الوُقُوع في المكروه والإخلال بالمستحب لم يناسبْ إطلاق التكفير([[203]](#footnote-203))، والجوابُ: التزام الأول وأن الممتنع من تكفير الحرام والواجب ما كان كبيرة، فهي التي فيها النِّزاع، وأما الصغائر فلا نزاع أنها تُكفَّر([[204]](#footnote-204))؛ لقوله - تعالى -: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: 31]؛ "الفتح": 6/700. وليس المرادُ أن تكفير الصغائر شرطه اجتناب الكبائر؛ إذ اجتناب الكبائر بمجرده يكفرها كما نطق به القرآن([[205]](#footnote-205))؛ "الفتح": 2/33.

## سورة النساء: 32

﴿وَلا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء: 32].

وحاصل ما في الآية: الزجر عن الحسد([[206]](#footnote-206))... ويجمع الحديث([[207]](#footnote-207)) والآية الحث على الرضا بالقضاء والتسليم لأمر الله - تعالى([[208]](#footnote-208))؛ "الفتح": 13/234.

## سورة النساء: 33

﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ [النساء: 33].

قوله([[209]](#footnote-209)): ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾ قال([[210]](#footnote-210)): ورثة، هذا متفق عليه بين أهل التفسير من السلَف، أسنده الطبري عن مجاهد، وقتادة، والسُّدِّي([[211]](#footnote-211))، وغيرهم([[212]](#footnote-212)). ثم قال: "وتأويل الكلام: ولكلكم أيها الناس جعلنا عصبة يرثونه مما ترك والداه وأقربوه من ميراثهم له"([[213]](#footnote-213))، وذكر غيره للآية([[214]](#footnote-214)) تقديرًا غير ذلك، فقيل: التقدير: جعلنا لكل ميت ورثة ترث مما ترك الوالدان والأقربون، وقيل: التقدير: ولكل مال مما ترك الوالدان والأقربون جعلنا ورثة يحوزونه، فعلى هذا ﴿كُلّ﴾ متعلقة بـ﴿جعل﴾، و﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ صفة لـ﴿كُلّ﴾، و﴿الْوالِدَان﴾ فاعل ﴿تَرَكَ﴾، ويلزم عليه الفصل بين الموصوف وصفته([[215]](#footnote-215)).

وقيل: التقدير: ولكل قوم جعلناهم مولى - أي: ورثة - نصيب مما ترك والداهم وأقربوهم، وهذا يقتضي أن ﴿لِكُلِّ﴾ خبر مقدم، و﴿نَصِيْب﴾ مبتدأ مؤخر، و﴿جَعَلْنَاهُم﴾ صفة لقوم، و﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ صفة للمبتدأ الذي حذف، و﴿نَصِيبَ﴾ صفته، وكذا حذف ما أضيفت إليه ﴿كُلٍّ﴾ وبقيت صفته، وكذا حذف العائد على الموصوف، هذا حاصل ما ذكره المعربون([[216]](#footnote-216))، وذكروا غير ذلك مما ظاهره التكلُّف([[217]](#footnote-217))، وأوضح من ذلك أن الذي يضاف إليه ﴿كُل﴾ هو ما تقدم في الآية التي قبلها، وهو قوله: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ [النساء: 32]، ثم قال: ﴿ولُكِلٍّ﴾؛ أي: من الرجال والنساء (جَعَلْنَا)؛ أي: قدرنا نصيبًا؛ أي: ميراثًا ﴿مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾؛ أي: بالحلف([[218]](#footnote-218))، أو الموالاة([[219]](#footnote-219))، أو المؤَاخاة([[220]](#footnote-220)).

﴿فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ [النساء: 33] خطاب لِمَن يتوَلَّى ذلك، أي: مَن ولي على ميراث أحد فليعطِ لكل من يرثه نصيبه، وعلى هذا المعنى المتضح ينبغي أن يقع الإعراب، ويترك ما عداه من التعسُّف.

هكذا وقع في هذه الرواية([[221]](#footnote-221)) أن ناسخ ميراث الحليف هذه الآية، وروى الطبري([[222]](#footnote-222)) من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، قال: "كان الرجل يعاقد الرجل، فإذا مات ورثه الآخر، فأنزل الله: ﴿وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: 6]، يقول: إلا أن توصوا لأوليائكم الذين عاقدتم"، ومن طريق([[223]](#footnote-223)) قتادة: "كان الرجل يعاقد الرجل في الجاهلية فيقول: دمي دمك، وترثني وأرثك، فلما جاء الإسلام أمروا أن يؤتوهم نصيبهم من الميراث، وهو السدس، ثم نسخ بالميراث، فقال: ﴿وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾، ومن طرق شتى عن جماعة من العلماء كذلك([[224]](#footnote-224))، وهذا هو المعتمَد، ويحتمل أن يكون النسْخ وقع مرتَيْن:

**الأولى**: حيث كان المعاقد يرث وحده دون العصبة، فنزلت الآية: ﴿وَلِكُلٍّ﴾، وهي آية الباب، فصاروا يرثون جميعًا، وعلى هذا يَتَنَزل حديث ابن عباس ثم نسخ ذلك آية الأحزاب([[225]](#footnote-225))، وخص الميراث بالعُصْبة، وبقيَ للمعاقد النصر والإرفاد ونحوهما، وعلى هذا تنزل بقية الآثار، وقد تعرض له ابن عباس في حديثه أيضًا([[226]](#footnote-226)) لكن لم يذكر الناسخ الثاني، ولا بُد منه، والله أعلم؛ "الفتح": 8/97.

## سورة النساء: 36

﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: 36].

وقوله: ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ هو: الغريب([[227]](#footnote-227))؛ "الهدي": 104. قوله -تعالى-:﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فدخلوا([[228]](#footnote-228)) فيمن أمر بالإحسان إليهم لعطفهم عليهم([[229]](#footnote-229))؛"الفتح": 5/206.

## سورة النساء: 37

﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء: 37].

وقوله: ﴿أَعْتَدْنَا﴾؛ أي: أعددنا من العتاد([[230]](#footnote-230))؛ "الهدي": 161.

## سورة النساء: 40

﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 40].

ويقال: هذا مثقال هذا؛ أي: وزنه، وهو مفعال من الثقل([[231]](#footnote-231))، والذرة: النمْلة الصغيرة، ويُقال: واحدة الهباء؛ "الفتح": 8/98. قوله: ﴿ذَرَّةٍ﴾ - بفتح أوله -: واحدة الذر، وهو النمْل الصغير، وقيل: الهباء الذي يظهر في عين الشمس([[232]](#footnote-232))، وقيل: غير ذلك([[233]](#footnote-233))؛ "الهدي": 124.

## سورة النساء: 43

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: 43].

ودلَّتْ آية النِّساء على أن استباحة الجنب للصلاة - وكذا اللبث في المسجد - يتوقف على الاغتسال([[234]](#footnote-234))، وحقيقة الاغتسال: غسل جميع الأعضاء مع تَمْييز ما للعبادة عما للعادة بالنية([[235]](#footnote-235))؛ "الفتح": 1/428 - 429.

قوله: ﴿الْغَائِط﴾ هو المنخفض من الأرض، ومنه سُمي الحدث؛ لأنهم كانوا يقصدونه ليستتروا به([[236]](#footnote-236))؛ "الهدي": 173.

ونُزُول قوله - تعالى -: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ إنما كان بالمدينة بلا خلاف([[237]](#footnote-237))؛ "الفتح": 1/422.

وأما الطيب([[238]](#footnote-238)) فهو الذي تمسك به من اشترط في التيمُّم التراب؛ لأن الطيب هو التراب المنبت؛ قال الله - تعالى -: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ﴾ [الأعراف: 58]؛ "الفتح": 8/100.

والطيبات: جمع طيبة، وهي تطلق على المستلذ مما لا ضرَر فيه، وعلى النظيف، وعلى ما لا أذى فيه، وعلى الحلال، ومن الثاني: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾([[239]](#footnote-239))؛ "الفتح": 9/428.

## سورة النساء: 47

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [النساء: 47].

وقوله: ﴿نَطْمِسَ وُجُوهًا﴾؛ أي: نسوِّيها حتى تعود كالأقفية([[240]](#footnote-240))؛ "الهدي": 158.

## سورة النساء: 48

﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 48].

خلافًا للخوارج([[241]](#footnote-241)) الذين يُكَفِّرون بالذنوب، ونص القرآن يرد عليهم، وهو قوله - تعالى -: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، فصيَّر ما دون الشرك تحت إمكان المغفرة([[242]](#footnote-242))، والمراد بالشرْك في هذه الآية: الكفر([[243]](#footnote-243))؛ لأن مَن جحد نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - مثلاً كان كافرًا، ولو لَم يجعل مع الله إلهًا آخر، والمغفرة مُنْتَفية عنه بلا خِلاف([[244]](#footnote-244))؛ "الفتح": 1/106.

## سورة النساء: 58

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: 58].

وقول الله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا... الآية﴾.

قال ابن المنير([[245]](#footnote-245)): المراد بالأمانة في الآية هو المراد بها في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الأحزاب: 72]، وفُسرت هناك: بالأوامر والنواهي؛ فيدخل فيها جميع ما يتعلق بالذمة وما لا يتعلق؛ ا. هـ([[246]](#footnote-246))، ويحتمل أن تكونَ الأمانةُ على ظاهِرها، وإذا أمر الله بأدائها ومدح فاعله، وهي لا تتعلق بالذِّمة، فحال ما في الذمة أولى([[247]](#footnote-247))؛ "الفتح": 5/68.

## سورة النساء: 59

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59].

قوله: ﴿وَأُولِي الأَمْرِ﴾؛ أي: ذوي الأمر([[248]](#footnote-248))؛ "الهدي": 85.

والنُّكْتة في إعادة العامل في الرسول دون أولي الأمر مع أنَّ المطاع في الحقيقة هو الله - تعالى - كون الذي يعرف به ما يقع به التكليف هما القرآن والسنة، فكأن التقدير: أطيعوا الله فيما نص عليكم في القرآن، وأطيعوا الرسول فيما بيَّن لكم منَ القرآن وما ينصه عليكم من السنة، أو المعنى: أطيعوا الله فيما يأمركم به من الوحي المتعبد بتلاوته، وأطيعوا الرسول فيما يأمركم به من الوحي الذي ليس بقرآن([[249]](#footnote-249))،

ومِن بديع الجواب: قولُ بعض التابعين لبعض أمراء بني أمية لِما قال له: أليس الله أمركم أن تطيعونا في قوله: ﴿وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، فقال له: أليس قد نُزعت عنكم - يعني الطاعة - إذا خالفتم الحق بقوله: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾([[250]](#footnote-250))؛ "الفتح": 13/119 - 120.

والمرجع في الاختلاف إلى ما جاء في الكتاب والسنة كما قال - تعالى -: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾([[251]](#footnote-251))؛ "الفتح": 13/173 - 174.

## سورة النساء: 65

﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65].

قوله([[252]](#footnote-252)): "فقال الزبير([[253]](#footnote-253)): والله إنِّي لأحسب هذه الآية نزلتْ في ذلك: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾، زاد في رواية شعيب([[254]](#footnote-254))([[255]](#footnote-255)): إلى قوله (تَسْلِيمًا)، ووقع في رواية ابن جريج الآتية([[256]](#footnote-256)): فقال الزبير: "والله إن هذه الآية أنزلتْ في ذلك".

وفي رواية عبدالرحمن بن إسحاق([[257]](#footnote-257)) ([[258]](#footnote-258)): "ونزلتْ: ﴿فَلا وَرَبِّكَ﴾ الآية"، والراجح رواية الأكثر([[259]](#footnote-259))، وأن الزُّبير كان لا يجزم بذلك، لكن وقع في رواية أم سلمة([[260]](#footnote-260)) عند الطبَري([[261]](#footnote-261)) والطبراني([[262]](#footnote-262)) الجزْم بذلك، وأنها نزلتْ في قصة الزبير وخصمه، وكذا في مُرسل سعيد بن المسيب الذي تقدمت الإشارة إليه([[263]](#footnote-263))، وجزم مُجاهد والشعبي بأن الآية إنما نزلتْ فيمن نزلتْ فيه الآية التي قبلها، وهي قوله - تعالى -: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيدًا﴾ [النساء: 60]... الآية.

فروى إسحاق بن راهويه في تفْسيره([[264]](#footnote-264)) بإسناد صحيح عن الشعبي، قال: كان بين رجل منَ اليهود ورجل من المنافقين خُصُومة، فدعا اليهودي المنافِق إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة، ودعا المنافق اليهودي إلى حكامهم؛ لأنه علم أنهم يأخذونها، فأنزل الله هذه الآيات إلى قوله: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65]، وأخْرَجه ابن أبي حاتم([[265]](#footnote-265)) من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد نحوه، وروى الطبري([[266]](#footnote-266)) بإسناد صحيح عن ابن عباس: "إن حاكم اليهود يومئذ كان أبا برزة الأسلمي([[267]](#footnote-267)) ([[268]](#footnote-268)) قبل أن يسلم ويصحب"، ورَوى بإسناد صحيح إلى مجاهد: "أنه كعب بن الأشرف"([[269]](#footnote-269)) ([[270]](#footnote-270))، وقد روى الكلْبي في تفْسيره([[271]](#footnote-271)) عن أبي صالح عن ابن عباس قال: "نزلتْ هذه الآية في رجل من المنافقين كان بينه وبين يهودي خصومة فقال اليهودي: انطلَق بنا إلى محمد، وقال المنافق بل نأتي كعب بن الأشرف"، فذكر القِصَّة، وفيه أن عمر قتل المنافق، وأن ذلك سبب نزول الآيات، وتسمية عمر الفاروق، وهذا الإسناد - وان كان ضعيفًا - لكن تقوى بطريق مجاهد، ولا يضره الاختلاف لإمكان التعدُّد.

وأفاد الواحدي([[272]](#footnote-272)) بإسنادٍ صحيح عن سعيد عن قتادة: أن اسم الأنصاري المذكور قيس، ورجح الطبري في تفسيره([[273]](#footnote-273))، وعزاه إلى أهل التأويل في تهذيبه([[274]](#footnote-274)) أن سبب نزولها هذه القصة ليتسقَ نظام الآيات كلها في سبب واحد، قال: ولم يعرضْ بينها ما يقْتضي خلاف ذلك، ثم قال([[275]](#footnote-275)): ولا مانع بأن تكون قصة الزبير وخصمه وقعتْ في أثناء ذلك، فيتناولها عموم الآية، والله أعلم؛ "الفتح": 5/46.

قوله: ﴿شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾؛ أي: اختلفوا([[276]](#footnote-276))؛ "الهدي": 144.

## سورة النساء: 69

﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: 69].

بل هم([[277]](#footnote-277)) جماعة الأنبياء وغيرهم([[278]](#footnote-278))، وهو المراد بقوله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾؛ "الهدي": 130.

## سورة النساء: 75

﴿وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: 75].

﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ﴾ الآية، والأظهر أن المستضعفين مجرور بالعطف على اسم الله؛ أي: وفي وسبيل المستضعفين، أو على سبيل الله؛ أي: وفي خلاص المستضعفين([[279]](#footnote-279))؛ "الفتح": 8/103.

## سورة النساء: 78

﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلاءِ الْقَوْمِ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: 78].

﴿لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾؛ أي: لا يفهمون([[280]](#footnote-280))؛ "الفتح": 1/194.

## سورة النساء: 83

﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 83].

وقد وقع عند مسلم([[281]](#footnote-281)) من حديث عمر في سبب نزولها: "أن النبي  لما هجر نساءه شهرًا، وشاع أنه طلقهن، وأن عمر جاءه فقال: أطلقت نساءك؟ قال: ((لا))، قال: فقمت على باب المسجد فناديت بأعلى صوتي: لم يطلق نساءه، فنزلت هذه الآية، فكنت أنا استنبطت ذلك الأمر"، وأصل هذه القصة عند البخاري([[282]](#footnote-282))، لكن بدون هذه الزيادة، فليست على شرطه([[283]](#footnote-283))؛ "الفتح": 8/106.

قوله: ﴿يَسْتَنْبِطُونَهُ﴾ [النساء: 83]؛ أي: يستخرجونه من الإنباط، وهو إخراج الماء من الأرض([[284]](#footnote-284))؛"الهدي": 86.

## سورة النساء: 85

﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيتًا﴾ [النساء: 85]([[285]](#footnote-285)).

والكِفْل - بكسر أوله، وسكون الفاء -: النَّصيب، وأكثر ما يُطلق على الأجر، والضعف: على الإثم،... ووقع على الإثم في قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا﴾؛ "الفتح": 12/201.

قوله: ﴿كِفْلٌ﴾؛ أي: نصيب([[286]](#footnote-286))؛ "الهدي": 189.

## سورة النساء: 86

﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء: 86].

قوله - تعالى -: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾، فإنه يدل على أن الرد يكون وفق الابتداء إن لم يكن أحسن منه([[287]](#footnote-287))؛ "الفتح": 11/44.

وهو([[288]](#footnote-288)) مُستحب بالاتفاق([[289]](#footnote-289))؛ لوقوع التحية في ذلك في قوله - تعالى -: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾، فلو زاد المبتدئ: (ورحمة الله) استحب أن يزاد: (وبركاته)، فلو زاد: (وبركاته) فهل تشرع الزيادة في الرد؟ وكذا لو زاد المبتدى على (وبركاته)، هل يشرع له ذلك؟ أخرج مالك في "الموطأ"([[290]](#footnote-290))، عن ابن عباس قال: (انتهى السلام إلى البركة)، وأخرج البَيْهَقي([[291]](#footnote-291)) في "الشعب"([[292]](#footnote-292))، من طريق عبدالله بن بابيه([[293]](#footnote-293)) ([[294]](#footnote-294))؛ قال: جاء رجل إلى ابن عمر فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرته، فقال: "حسبك، إلى "وبركاته"، انتهى إلى "وبركاته""([[295]](#footnote-295))، ومن طريق زهرة بن معبد([[296]](#footnote-296)) قال: "قال عمر([[297]](#footnote-297)): انتهى السلام إلى وبركاته"([[298]](#footnote-298))، ورجاله ثقات، وجاء عن ابن عمر الجواز؛ فأخرج مالك أيضًا في "الموطَّأ"([[299]](#footnote-299)) أنه زاد في الجواب: "والغاديات والرائحات"، وأخرج البخاري في: "الأدب المفرد"([[300]](#footnote-300)) من طريق عمرو بن شعيب([[301]](#footnote-301))، عن سالم مولى ابن [عمرو]([[302]](#footnote-302)) ([[303]](#footnote-303))، قال: كان ابن [عمرو]([[304]](#footnote-304)) يزيد إذا رد السلام، فأتيته مرة فقلتُ: السلام عليكم، فقال: السلام عليكم ورحمة الله، ثم أتيته فزدت: (وبركاته)، فرد وزاد: (وطيب صلواته)، ومن طريق([[305]](#footnote-305)) زيد بن ثابت أنه كتب إلى معاوية([[306]](#footnote-306)): السلام عليكم يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ومغفرته وطيب صلواته، وأخرج أبو داود([[307]](#footnote-307)) والترمذي([[308]](#footnote-308)) والنسائي([[309]](#footnote-309)) بسند قوي([[310]](#footnote-310)) عن عمران بن حصين([[311]](#footnote-311)) قال: "جاء رجل إلى النبي  فقال: السلام عليكم، فرد عليه وقال: ((عشر))، ثم جاء آخر فقال: ((السلام عليكم ورحمة الله))، فرد عليه وقال: ((عشرون))، ثم جاء آخر فزاد: وبركاته، فرد، وقال: ((ثلاثون))، وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد"([[312]](#footnote-312)) من حديث أبي هريرة، وصححه ابن حبان([[313]](#footnote-313)) وقال: ((ثلاثون حسنة))، وكذا فيما قبلها صرح بالمعدود، وعند أبي نعيم**([[314]](#footnote-314))** في عمل يوم وليلة**([[315]](#footnote-315))** من حديث علي: أنه هو الذي وقع له مع النبي  ذلك، وأخرج الطبراني**([[316]](#footnote-316))** من حديث سهل بن حنيف بسند ضعيف رفعه: ((من قال: السلام عليكم، كتب له عشر حسنات، ومن زاد: ورحمة الله كتب له عشرون حسنة، ومن زاد: وبركاته كتبت له ثلاثون حسنة))، وأخرج أبو داود**([[317]](#footnote-317))** من حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني**([[318]](#footnote-318))**، عن أبيه**([[319]](#footnote-319))** بسند ضعيف**([[320]](#footnote-320))** نحو حديث عمران، وزاد في آخره: ثم جاء آخر فزاد: ومغفرته، فقال: ((أربعون))، وقال: ((هكذا تكون الفضائل))، وأخرجه ابن السني**([[321]](#footnote-321))** في كتابه**([[322]](#footnote-322))** بسند واهٍ من حديث أنس قال: كان رجل يمر فيقول: السلام عليك يا رسول الله، فيقول: ((وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته ورضوانه))، وأخرج البيهقي في "الشعب"**([[323]](#footnote-323))** بسند ضعيف أيضًا**([[324]](#footnote-324))** من حديث زيد بن أرقم: "كنَّا إذا سلَّم علينا النبيُّ  قلنا: وعليك السلام ورحمة وبركاته ومغفرته، وهذه الأحاديثُ الضعيفة إذا انضمتْ قوي ما اجتمعتْ عليه من مشروعية الزيادة على وبركاته**([[325]](#footnote-325))**؛ "الفتح": 11/8.

## سورة النساء: 88

﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً﴾ [النساء: 88].

هذا هو الصحيح في سبب نزولها([[326]](#footnote-326))، وأخرج ابن أبي حاتم([[327]](#footnote-327)) من طريق زيد بن أسلم عن ابن [سعد بن معاذ]**([[328]](#footnote-328)) ([[329]](#footnote-329))**، قال: نزلتْ هذه الآية في الأنصار، خطب رسول الله  فقال: ((من لي بمن يؤذيني؟))، فذكر منازعة سعد بن معاذ**([[330]](#footnote-330))**، وسعد بن عبادة**([[331]](#footnote-331))**، وأسيد بن حضير، ومحمد بن مسلمة([[332]](#footnote-332))([[333]](#footnote-333))، قال: (فأنزل الله هذه الآية). وفي سببِ نزولها قولٌ آخر، أخرجه أحمد([[334]](#footnote-334)) من طريق أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبيه([[335]](#footnote-335)): "أن قومًا أتوا المدينة، فأسلموا فأصابهم الوباء فرجعوا، واستقبلهم ناس من الصحابة فأخبروهم، فقال بعضهم: نافقوا، وقال بعضهم: لا، فنزلتْ"، وأخرجه ابن أبي حاتم([[336]](#footnote-336)) من وجْه آخر عن أبي سلمة مرسلاً، فإن كان محفوظة احتمل أن تكون نزلتْ في الأمرين جميعًا؛ "الفتح": 7/413.

وصله الطبري([[337]](#footnote-337)) من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ قال: بددهم، ومن طريق([[338]](#footnote-338)) علي بن أي طلحة عن ابن عباس، قال: أوقعهم، ومن طريق([[339]](#footnote-339)) قتادة قال: أهلكهم، وهو تفسير باللازم؛ لأن الركس: الرجوع([[340]](#footnote-340))، فكأنه ردهم إلى حكمهم الأول([[341]](#footnote-341))؛ "الفتح": 8/105.

## سورة النساء: 90

﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: 90].

وعن الحسن أنه قرأ: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بالرفع حكاه الفرَّاء([[342]](#footnote-342))، وهو على هذا خبر بعد خبر، وقال المبرد: هو على الدعاء؛ أي: أحصر الله صدورهم كذا قال، والأول أولى([[343]](#footnote-343)). "الفتح": 8/104.

## سورة النساء: 92

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 92].

قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ ذكر ابن إسحاق في "السيرة"([[344]](#footnote-344)) سبب نزولها عن عبدالرحمن بن الحارث بن عبدالله بن عياش بتحتانية وشين معجمة؛ أي: ابن ربيعة المخزومي([[345]](#footnote-345))، قال: قال القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق([[346]](#footnote-346)): نزلتْ هذه الآية في جدك عياش بن أبي ربيعه([[347]](#footnote-347))، والحارث بن يزيد من بني عامر بن لؤي([[348]](#footnote-348))، وكان يؤذيهم بمكة وهو كافر، فلما هاجر المسلمون أسلم الحارث، وأقبل مهاجرًا حتى إذا كان بظاهرة الحرة لقيه عياش بن أبي ربيعة، فظنه على شركه فعلاه بالسيف حتى قتله، فنزلتْ. روى هذه القصة أبو يعلى([[349]](#footnote-349)) ([[350]](#footnote-350)) من طريق حماد بن سلمة([[351]](#footnote-351))، عن ابن إسحاق، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن عبدالرحمن بن القاسم([[352]](#footnote-352)) عن أبيه، فذكرها مرسلة أيضًا، وزاد في السند: عبدالرحمن بن القاسم([[353]](#footnote-353))، وأخرج بن أبي حاتم في التفسير([[354]](#footnote-354)) من طريق سعيد بن جبير: أن عياش بن أبي ربيعة حلف ليقتلن الحارث بن يزيد إن ظفر به، فذكر نحوه، ومن طريق مجاهد([[355]](#footnote-355)) نحوه، لكن لم يسم الحارث، وفي سياقه ما يدل على أنه لقي النبي  بعد أن أسلم ثم خرج، فقتله عياش بن أبي ربيعة.

وقيل في سبب نزولها: غير ذلك مما لا يثبت([[356]](#footnote-356)).

قوله: ﴿إِلَّا خَطَأً﴾ هو استثناء منقطع عند الجمهور([[357]](#footnote-357))، إن أُريدَ بالنفي معناه، فإنه لو قدر متصلاً لكان مفهومه: فله قتله، وانفصل من قال: إنه متصل بأن المراد بالنفي التحريم، ومعنى ﴿إِلَّا خَطَأً﴾ بأن عَرَفَه بالكفر فقتله، ثم ظهر أنه كان مؤمنًا([[358]](#footnote-358))، وقيل: نصب على أنه مفعول له؛ أي: لا يقتله لشيء أصلاً إلا للخطأ، أو حال؛ أي: إلا في حال الخطأ، أو هو نعت مصدر محذوف؛ أي: إلا قتلاً خطأ، وقيل: ﴿إلاَّ﴾ هنا بمعنى الواو، وجوَّزه جماعة([[359]](#footnote-359))، وقيَّده الفرَّاء([[360]](#footnote-360)) بشرْط مفقود هنا، فلذلك لم يجزْه هنا، واستدل بهذه الآية على أنَّ القصاص منَ المسلم مختصٌّ بقتْله المسلم، فلو قتل كافرًا لم يجب عليه شيء؛ سواء كان حربيًّا أم غير حربيٍّ؛ لأن الآيات بينتْ أحكام المقتولين عمدًا ثم خطأ؛ فقال في الحربي: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [النساء: 89]، ثم قال: فيمن له ميثاق: ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾ [النساء: 90] وقال فيمن عاوَد المحارَبة: ﴿فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [النساء: 91]، وقال في الخطأ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾، فكان مفهومُها أن له أن يقتل الكافر عمدًا، فخرج الذِّمي بما ذكر قبلها، وجعل في قتْل المؤمن خطأ: الدِّية والكفَّارة، ولَم يذكر ذلك في قتل الكافر، فتمسك به مَن قال([[361]](#footnote-361)): لا يجب في قتْل الكافر ولو كان ذميًّا شيء، وأيَّدَهُ بقوله: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ [النساء: 141]؛ "الفتح": 12/221 - 222.

وإنما خص رقابها بالذِّكر([[362]](#footnote-362))؛ لأنها تُستعار كثيرًا في الحُقُوق اللازمة؛ ومنه قوله - تعالى -: ﴿فَتِحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾([[363]](#footnote-363))؛ "الفتح": 6/76.

## سورة النساء: 93

﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 93].

وفي هذه الآية وعيدٌ شديد لِمن قتل مؤمنًا متعمِّدًا بغَيْر حق([[364]](#footnote-364))؛ "الفتح": 12/195.

وحاصل ما في هذه الروايات: أن ابن عباس كان تارةً يجعل الآيتين في محلٍّ واحدٍ([[365]](#footnote-365))، فلذلك يجزم بنسخ إحداهما([[366]](#footnote-366))، وتارة يجعل محلهما مختلفة([[367]](#footnote-367))، ويمكن الجمع بين كلاميه بأن عموم التي في الفرقان([[368]](#footnote-368)) خص منها مباشرة المؤمن القتل متعمدًا، وكثير منَ السلَف يُطلقون النسخ على التخْصيص، وهذا أوْلى مِن حمل كلامه على التناقُض، وأولى مِن دعوى أنه قال بالنسخ ثم رجع عنه([[369]](#footnote-369))، وقول ابن عباس بأن المؤمن إذا قتل مؤمنًا متعمِّدًا لا توبة له مشهور عنه، وقد جاء عنه في ذلك ما هو أصرح مما تقدم: فروى أحمد([[370]](#footnote-370)) والطبري([[371]](#footnote-371))، من طريق يحيى الجابر([[372]](#footnote-372))، والنسائي([[373]](#footnote-373)) وابن ماجه([[374]](#footnote-374))، من طريق عمار الدهني([[375]](#footnote-375))، كلاهما عن سالم بن أبي الجعد([[376]](#footnote-376))؛ قال: كنتُ عند ابن عباس بعد ما كف بصره، فأتاه رجل فقال: "ما ترى في رجل قتل مُؤمنًا متعمِّدًا؟"، قال: جزاؤه جهنم خالدًا فيها، وساق الآية إلى: ﴿عَظِيمًا﴾، قال: لقد نزلت في آخر ما نزل، وما نسخها شيء حتى قبض رسول الله  وما نزل وحي بعد رسول الله . قال: أفرأيت إن تاب وآمن وعمل عملاً صالحًا، ثم اهتدى، قال: وأنى له التوبة والهدى"، لفظ يحيى الجابر، والآخر نحوه([[377]](#footnote-377)).

وجاء على وفْق ما ذهب إليه ابن عباس في ذلك أحاديث كثيرة؛ منها: ما أخرجه أحمد([[378]](#footnote-378))، والنسائي([[379]](#footnote-379))، من طريق أبي إدريس الخولاني([[380]](#footnote-380))، عن معاوية: سمعت رسول الله  يقول: ((كل ذنب عسى الله أن يغفره، إلا الرجل يموت كافرًا، والرجل يقتل المؤمن متعمدًا))، وقد حمل جمهور السلَف، وجميع أهل السنة ما ورد من ذلك على التغْليظ، وصححوا توبة القاتل كغيره([[381]](#footnote-381))، وقالوا: معنى قوله: ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾؛ أي: إن شاء الله أن يجازيه تمسكًا بقوله - تعالى - في سورة النساء أيضًا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48]([[382]](#footnote-382)).

ومن الحجة في ذلك: حديث الإسرائيلي الذي قتل تسعة وتسعين نفسًا، ثم أتى تمام المائة، فقال له: لا توبة، فقتله فأكمل به مائة، ثم جاء آخر فقال: "ومَن يحول بينك وبين التوبة؟"... الحديث، وهو مشهور وسيأتي في الرقاق واضحًا([[383]](#footnote-383))، وإذا ثبت ذلك لِمن قبل من غير هذه الأمة، فمثله لهم أوْلى؛ لما خفف الله عنهم من الأثقال التي كانت على من قبلهم؛ "الفتح": 8/354.

## سورة النساء: 94

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: 94]

قوله([[384]](#footnote-384)): ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ السَّلَم والسلام والسِّلْم واحد؛ يعني: أن الأول بفتحتين، والثالث: بكسر ثم سكون، فالأول: قراءة نافع، وابن عامر، وحمزة([[385]](#footnote-385))، والثاني: قراءة الباقين، والثالث: قراءة رُويت عن عاصم بن أبي النجود([[386]](#footnote-386))، وروي عن عاصم الجحدري([[387]](#footnote-387)) بفتح ثم سكون([[388]](#footnote-388)).

فأما الثاني فمن التحية([[389]](#footnote-389))، وأما ما عداه فمن الانقياد([[390]](#footnote-390)).

وروى البزَّار([[391]](#footnote-391)) ([[392]](#footnote-392)) من طريق حبيب بن أبي عمرة([[393]](#footnote-393)) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في سبب نزول هذه الآية قصة أخرى([[394]](#footnote-394))؛ قال: "بعث رسول الله  سرية فيها المقداد([[395]](#footnote-395))، فلما أتوا القوم وجدوهم قد تفرقوا وبقي رجل له مال كثير، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله فقتله المقداد، فقال له النبي : كيف لك بلا إله إلا الله غدًا؟ وأنزل الله هذه الآية"، وهذه القصة يمكن الجمع بينها وبين التي قبلها، ويستفاد منها: تسْمية القاتل.

وأما المقتول: فروى الثعلبي([[396]](#footnote-396)) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وأخرجه عبد بن حميد([[397]](#footnote-397))، من طريق قتادة نحوه، واللفظ للكلبي: "أن اسم المقتول: مرداس بن نهيك([[398]](#footnote-398))، من أهل فَدَك([[399]](#footnote-399))، وأن اسم القاتل: أسامة بن زيد([[400]](#footnote-400))، وأن اسم أمير السرية: غالب بن فضالة الليثي([[401]](#footnote-401))، وأن قوم مرداس لما انهزموا بقي هو وحده، وكان ألجأ غنمه بجبل فلما لحقوه قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله، السلام عليكم، فقتله أسامة بن زيد فلما رجعوا نزلت الآية"، وكذا أخرجه الطبَري([[402]](#footnote-402)) من طريق السُّدِّي نحوه، وفي آخر رواية قتادة([[403]](#footnote-403)): "لأن تحية المسلمين: السلام، بها يتعارفون".

وأخرج ابن أبي حاتم([[404]](#footnote-404)) من طريق ابن لهيعة([[405]](#footnote-405)) عن أبي الزبير([[406]](#footnote-406)) عن جابر قال: "أنزلتْ هذه الآية: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ﴾ في مرداس، وهذا شاهد حسن.

وورد في سبب نزولها عن غير ابن عباس شيء آخر:

فروى ابن إسحاق في "المغازي"([[407]](#footnote-407))، وأخرجه أحمد([[408]](#footnote-408)) من طريق عبدالله بن أبي حدرد الأسلمي([[409]](#footnote-409)) قال: "بعثنا رسول الله  في نفر من المسلمين فيهم أبو قتادة([[410]](#footnote-410))، ومُحَلَّم بن جَثَّامَة([[411]](#footnote-411))، فمر بنا عامر بن الأضبط الأشجعي([[412]](#footnote-412)) فسلم علينا فحمل عليه مُحَلَّم فقتله، فلما قدمنا على النبي  وأخبرناه الخبر نزل القرآن"، فذكر هذه الآية، وأخرجها ابن إسحاق([[413]](#footnote-413)) من طريق ابن عمر أتم سياقًا من هذا، وزاد: أنه كان بين عامر ومُحَلَّم عداوة في الجاهلية، وهذه عندي قصة أخرى([[414]](#footnote-414))، ولا مانع أن تنزل الآية في الأمرين معًا؛ "الفتح": 8/107.

وفي الآية دليل على أن من أظهر شيئًا من علامات الإسلام لم يحل دمه حتى يختبر أمره؛ لأن السلام تحية المسلمين، وكانت تحيتهم في الجاهلية بخلاف ذلك، فكانتْ هذه علامة.

وأما على قراءة السلم على اختلاف ضبطه، فالمراد به: الانقياد، وهو علامة الإسلام؛ لأن معنى الإسلام في اللغة: الانقياد، ولا يلزم من الذي ذكرته الحكم بإسلام من اقتصر على ذلك وإجراء أحكام المسلمين عليه، بل لا بد من التلفُّظ بالشهادتين على تفاصيل في ذلك بين أهل الكتاب وغيرهم([[415]](#footnote-415))، والله أعلم؛ "الفتح": 8/108.

## سورة النساء: 95

﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 95].

باب قول الله - عز وجل -: ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾ ذكر([[416]](#footnote-416)) فيه حديثي البراء بن عازب وزيد بن ثابت([[417]](#footnote-417)) في سبب نزولها؛ "الفتح": 6/53.

ثم أخرجه([[418]](#footnote-418)) بالسند المذكور عن ابن جريج، قال: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا \* دَرَجَاتٍ مِنْهُ﴾ [النساء: 95، 96]، قال: على القاعدين من المؤمنين غير أولي الضرر، وحاصل تفسير ابن جريج أن المفضل عليه: غير أولي الضرر، وأما أولو الضرر فملحقون في الفضل بأهل الجهاد إذا صدقت نياتهم([[419]](#footnote-419))، كما تقدَّم في "المغازي"([[420]](#footnote-420)) من حديث أنس: ((إن بالمدينة لأقوامًا ما سرتم من مسير ولا قطعتم من وادٍ إلا وهيم معكم حبسهم العذر))، ويحتمل أن المراد بقوله: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ... عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾؛ أي: من أولي الضرر وغيرهم، وقوله: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا \* دَرَجَاتٍ مِنْهُ﴾ [النساء: 95، 96]؛ أي: على القاعدين من غيْر أُولي الضرر، ولا ينافي ذلك الحديث المذكور عن أنس، ولا ما دلتْ عليه الآية من استواء أولي الضرر من المجاهدين؛ لأنها استثنتْ أولي الضرر من عدم الاستواء، فأفهمت إدخالهم في الاستواء؛ إذْ لا واسطة بين الاستواء وعدمه؛ لأن المراد منه استواؤهم في أصْل الثواب لا في المضاعفة؛ لأنها تتعلَّق بالفعل([[421]](#footnote-421))، ويحتمل أن يلتحق بالجهاد في ذلك سائر الأعمال الصالحة؛ "الفتح": 8/111.

واختلفت القراءة في ﴿غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾؛ فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم بالرفع ([[422]](#footnote-422)) على البدل من ﴿الْقَاعِدُونَ﴾([[423]](#footnote-423))، وقرأ الأعمش([[424]](#footnote-424)) ([[425]](#footnote-425)) بالجر على الصفة للمؤمنين([[426]](#footnote-426))، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء([[427]](#footnote-427))؛ "الفتح": 8/108.

ويحتمل أن تكون (كان) هنا([[428]](#footnote-428)) على بابها، والمراد بها: الاتصال كما في قوله - تعالى -: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النِّساء: 96]([[429]](#footnote-429))؛ "الفتح": 9/185.

## سورة النساء: 97

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 97].

وكانت الحكمة أيضًا في وجوب الهجرة على مَن أسلم ليسلم مِن أذى ذويه من الكفار، فإنهم كانوا يعذبون من أسلم منهم إلى أن يرجع عن دينه، وفيهم نزلتْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ الآية([[430]](#footnote-430)).

وهذه الهجرةُ باقية الحكم في حكم مَن أسلم في دار الكفر وقدر على الخروج منها([[431]](#footnote-431))، وقد روى النسائي([[432]](#footnote-432)) عن طريق بهز بن حكيم بن معاوية([[433]](#footnote-433))، عن أبيه([[434]](#footnote-434))، عن جده([[435]](#footnote-435)) مرفوعًا: ((لا يقبل الله من مشرك عملاً بعدما أسلم أو يفارق المشركين))، ولأبي داود([[436]](#footnote-436)) من حديث سمرة([[437]](#footnote-437)) مرفوعًا: ((أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين))، وهذا مَحْمول على مَن لَم يأمن على دينه؛ "الفتح": 6/46.

وقوله: ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾ سؤال توبيخ وتقريع([[438]](#footnote-438))؛ "الفتح": 8/113.

## سورة النساء: 98

﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 98].

قوله: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ...﴾ الآية، فيه معذرة من اتصف بالاستضعاف من المذكورين([[439]](#footnote-439))، وقد ذكروا في الآية الأخرى([[440]](#footnote-440)) في سياق الحثِّ على القتال عنهم؛ "الفتح": 8/113.

## سورة النساء: 100

﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: 100].

وقول الله - عزَّ وجل -: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا... الآية﴾؛ أي: يحصل الثواب بقصد الجهاد([[441]](#footnote-441)) إذا خلصت النية فحال بين القاصد وبين الفعل مانع، فإن قوله: ﴿ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾ أعم من أن يكون بقتل أو وقوع من دابته وغير ذلك([[442]](#footnote-442))؛ "الفتح": 6/22.

## سورة النساء: 101 - 102

﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا \* وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء: 101، 102].

واحتج مخالفوهم([[443]](#footnote-443)) بقوله - سبحانه وتعالى -: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ﴾؛ لأن نفْي الجناح لا يدل على العزيمة، والقصر إنما يكون مِن شيء أطول منه([[444]](#footnote-444))؛ "الفتح": 1/553.

وقيل([[445]](#footnote-445)): المراد بالقصر في الآية: قصر الصلاة في الخوف إلى ركعة، وفيه نظر؛ لما رواه مسلم([[446]](#footnote-446)) من طريق يعلى بن أمية([[447]](#footnote-447)) - وله صحبة - أنه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر فقال: إنه سأل رسول الله  عن ذلك فقال: ((صدقة تصدق الله بها عليكم))، فهذا ظاهر في أن الصحابة فهموا من ذلك قصر الصلاة في السفر مطلقًا لا قصرها في الخوف خاصة([[448]](#footnote-448))؛ "الفتح": 2/657.

اشتملتا([[449]](#footnote-449)) على مشْروعية القصر في صلاة الخوف وعلى كيْفيتها، ومعنى قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ﴾؛ أي: سافرتم([[450]](#footnote-450))، ومفهومه أن القصر مخْتصٌّ بالسفَر، وهو كذلك.

وأما قوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾، فمفهومه: اختصاص القصر بالخوف أيضًا([[451]](#footnote-451))، وقد سأل يَعْلى بن أمية الصحابي عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - عن ذلك، فذكر أنه سأل رسول الله  عن ذلك فقال: ((صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته))؛ أخرجه مسلم([[452]](#footnote-452))، فثبت القصْر في الأمن ببيان السنة([[453]](#footnote-453)).

وأما قوله: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ﴾ [النساء: 102]، فقد أخذ بمفهومه أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه([[454]](#footnote-454))، والحسن بن زياد اللؤلؤي([[455]](#footnote-455)) ([[456]](#footnote-456)) من أصحابه، وإبراهيم بن علية([[457]](#footnote-457)) ([[458]](#footnote-458))، وحكي عن المزَنِي([[459]](#footnote-459)) ([[460]](#footnote-460)) صاحب الشافعي، واحتج عليهم بإجماع الصحابة على فعل ذلك بعد النبي([[461]](#footnote-461)) وبقوله : ((صلُّوا كما رأيتموني أصلي))([[462]](#footnote-462))، فعموم منطوقه مقدم على ذلك المفهوم([[463]](#footnote-463))؛ "الفتح": 2/498.

وصلاة الخوف في الحضر قال بها الشافعي والجُمْهور([[464]](#footnote-464)) إذا حصل الخوف، وعن مالك يختص بالسفر([[465]](#footnote-465))، والحجة للجمهور قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاةَ﴾، فلم يقيد ذلك بالسفر، والله أعلم؛ "الفتح": 7/485.

والطائفة: القطْعة من الشيء، ويطلق على الواحد فما فوقه عند الجمهور([[466]](#footnote-466)).

وأما([[467]](#footnote-467)) اشتراط ثلاثة في صلاة الخوف مع قوله - تعالى -: ﴿فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ فذاك لقوله - تعالى -: ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾، فذكره بلفظ الجمع، وأقله ثلاثة على الصحيح([[468]](#footnote-468))؛"الفتح": 1/107، وانظر: 2/499.

وقد تعقب كلام ابن عُيينة([[469]](#footnote-469)) ([[470]](#footnote-470)) بورود المطر بمعنى الغيث في القرآن، في قوله: ﴿إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ﴾، والمراد به هنا: الغيث قطعًا، ومعنى التأذي به: البلَل الحاصل منه للثوب والرجل وغير ذلك([[471]](#footnote-471))؛ "الفتح": 8/158.

قوله في الآية الكريمة: ﴿أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: 102]، رخص لهم في وضْع السلاح؛ لثقلها عليهم بسبب ما ذكره من المطر أو المرض، ثم أمرهم بأخْذ الحذر؛ خشية أن يغفلوا فيهجم العدو عليهم([[472]](#footnote-472))؛ "الفتح": 8/114.

## سورة النساء: 114

﴿لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 114].

وقول الله - عز وجل -: ﴿لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ﴾ إلى آخر الآية، التقدير: إلا نجوى مَن إلخ، فإن في ذلك الخير، ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعًا؛ أي: لكن من أمر بصدقة إلخ، فإنَّ في نجواه الخير([[473]](#footnote-473))، وهو ظاهر في فضل الإصلاح([[474]](#footnote-474))؛ "الفتح": 5/351.

## سورة النساء: 117

﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾ [النساء: 117].

وقوله: ﴿مَرِيدًا﴾؛ أي: متمردًا، كذا في الأصل([[475]](#footnote-475))، وهو مِن المَرْد - بفتح الميم وسكون الراء([[476]](#footnote-476))؛ "الهدي": 197. قوله([[477]](#footnote-477)): ﴿مَرِيدًا﴾ متمرِّدًا، وهو "تفسير أبي عبيدة" بلفظه([[478]](#footnote-478))، ومعناه: الخروج عن الطاعة([[479]](#footnote-479))؛ "الفتح": 8/105 - 106.

## سورة النساء: 125

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: 125].

وقوله([[480]](#footnote-480)): "باب قول الله - تعالى -: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، وإبراهيم بالسريانية معناه: أب راحم([[481]](#footnote-481))، والخليل فعيل بمعنى فاعل([[482]](#footnote-482))، وهو من الخُلة بالضم، وهي الصداقة والمحبة التي تخللت القلب، فصارت خلاله([[483]](#footnote-483))، وهذا صحيح بالنسبة إلى ما في قلب إبراهيم مِن حب الله - تعالى - وأما إطلاقه في حق الله - تعالى - فعلى سبيل المقابلة([[484]](#footnote-484))، وقيل: الخلة أصلها الاستصفاء، وسُمي بذلك؛ لأنه يوالي ويعادي في الله تعالى - وخلة الله له نصره وجعله إمامًا([[485]](#footnote-485))، وقيل: هو مشتق من الخَلة - بفتح المعجمة - وهي: الحاجة، سُمِّي بذلك لانقطاعه إلى ربه وقصره حاجته عليه([[486]](#footnote-486)).

وإبراهيم هو ابن آزر، واسمه تارح - بمثناة وراء مفتوحة وآخره حاء مهملة - ابن ناحور - بنون ومهملة مضمومة - ابن شاروخ - بمعجمة وراء مضمومة، وآخره خاء معجمة - ابن راغواء - بغين معجمة - ابن فالخ - بفاء ولام مفتوحة بعدها معجمة - ابن عبير - ويقال: عابر - وهو بمهملة وموحدة - ابن شالخ - بمعجمتين - ابن أرفخشذ بن سام بن نوح، لا يختلف جمهور أهل النسب ولا أهل الكتاب في ذلك إلا في النطق ببعض الأسماء([[487]](#footnote-487))، نعم ساق ابن حبان في أول تاريخه([[488]](#footnote-488)) خلاف ذلك، وهو شاذ؛ "الفتح": 6/448.

والخليل: الصادق الخالص المختص بالمودة الذي لا خلل عنده في شيء من ذلك([[489]](#footnote-489))؛ "الهدي": 119]

## سورة النساء: 127

﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: 127].

وقوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾؛ أي: يطلبون الفتيا أو الفتوى([[490]](#footnote-490))، وهما بمعنى واحد([[491]](#footnote-491))؛ أي: جواب السؤال عن الحادثة التي تشكل على السائل، وهي مشتقة من الفَتِي([[492]](#footnote-492))، ومنه الفتى وهو: الشاب القوي؛ "الفتح": 8/114.

قوله([[493]](#footnote-493)): ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ رغبة أحدكم عن يتيمته، فيه تعيين أحد الاحتمالين في قوله: ﴿وَتَرْغَبُونَ﴾؛ لأن رغب يتغيَّر معناه بمتعلقه، يقال: رغب فيه إذا أراده، ورغب عنه إذا لم يرده؛ لأنه يحتمل أن تحذف (في)، وأن تحذف (عن).

وقد تأوله سعيد بن جبير على المعنيين، فقال: نزلت في الغنية والمعدمة([[494]](#footnote-494))، والمروِي هنا عن عائشة أوضح في أن الآية الأولى نزلتْ في الغنية([[495]](#footnote-495))، وهذه الآية نزلتْ في المعدمة([[496]](#footnote-496))؛ "الفتح": 8/89.

## سورة النساء: 129

﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: 129].

﴿كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ هي التي لا أيم([[497]](#footnote-497)) ولا ذات زوج([[498]](#footnote-498))؛ "الهدي": 168.

## سورة النساء: 134

﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: 134]، وقد أفادت الآية الرد على مَن زعم أنه سميع بصير بمعنى عليم([[499]](#footnote-499))؛ "الفتح": 13/385.

## سورة النساء: 136

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: 136].

وفي الجهاد للمؤلف: (أسلم أسلم يؤتك) بتكرار أسلم([[500]](#footnote-500)) فيحتمل التأكيد، ويحتمل أن يكون الأمر الأول للدخول في الإسلام، والثاني للدوام عليه، كما في قوله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ الآية([[501]](#footnote-501))؛ "الفتح": 1/51.

## سورة النساء: 140

﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: 140].

ويدل على تعميم العذاب لمن لم ينه عن المنكر، وإن لم يتعاطاه قوله - تعالى -: ﴿فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾ [النساء: 140]([[502]](#footnote-502))؛ "الفتح": 13/65 - 66.

## سورة النساء: 145

﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: 145].

قوله: ﴿الدَّرْكِ الأَسْفَلِ﴾ هو اسم من الإدراك([[503]](#footnote-503))؛ "الهدي": 122، وأما تفاوت الكفار في العذاب فلا شك فيه، ويدل عليه قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾([[504]](#footnote-504))؛ "الفتح": 11/431.

## سورة النساء: 146

﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 146].

ويُستفاد من قوله - تعالى -: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ صحة توبة الزنديق([[505]](#footnote-505)) وقبولها على ما عليه الجمهور([[506]](#footnote-506))، فإنها مُستثناة من المنافقين من قوله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾([[507]](#footnote-507))، وقد استدل بذلك جماعة منهم: أبو بكر الرازي([[508]](#footnote-508)) في "أحكام القرآن"([[509]](#footnote-509))، والله أعلم؛ "الفتح": 8/116.

## سورة النساء: 159

﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: 159].

وقوله في الآية: ﴿وَإِنْ﴾ بمعنى: ما([[510]](#footnote-510))، أي: لا يبقى أحدٌ مِنْ أهْل الكتاب - وهم اليهود والنصارى – إذ نزل عيسى إلا آمَن به([[511]](#footnote-511))؛ "الفتح": 6/568.

## سورة النساء: 163

﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النساء: 163].

في الآية: أنَّ الوحي إليه نظير الوحْي إلى الأنبياء قبله([[512]](#footnote-512))؛ "الفتح": 1/26.

ومُناسبة الآية للترجمة([[513]](#footnote-513)) واضحٌ مِن جِهة أن صفة الوحي إلى نبينا  تُوافِق صفة الوحْي إلى من تقدمه منَ النبيين([[514]](#footnote-514))، ومِن جهة أن أول أحوال النبيين في الوحْي بالرؤيا، كما رواه أبو نعيم في "الدلائل"([[515]](#footnote-515)) بإسنادٍ حسن، عن علقمة بن قيس صاحب ابن مسعود، قال: ((إن أول ما يؤتى به الأنبياء في المنام حتى تهدأ قلوبهم، ثم ينزل الوحي بعد في اليقظة))؛ "الفتح": 1/15.

الثالث: أن التَّشْبيه([[516]](#footnote-516)) إنما هو لأصْل الصلاة بأصل الصلاة لا للقدر بالقدر، فهو كقوله - تعالى -: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ﴾؛ "الفتح": 11/165.

قوله الله - تعالى -: ﴿وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ هو داود بن إيشا - بكسر الهمز وسكون التحتانية بعدها معجمة - ابن عَوْبَد - بوزن جَعْفَر بمهملة وموحدة - ابن باعَر - بموحدة ومهملة مفتوحة - ابن سلمون بن يا رب - بتحتانية وآخره موحدة - ابن رام بن حضرو

ن - بمهملة ثم معجمة - ابن فارص - بفاء وآخره مهملة - ابن يهوذا بن يعقوب([[517]](#footnote-517))؛ "الفتح": 6/523.

## سورة النساء: 166

﴿لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: 166].

وأما الآية الثالثة([[518]](#footnote-518)) فمن الحجج البينة في إثبات العلْم لله([[519]](#footnote-519))، وحرَّفه المعتزلي([[520]](#footnote-520)) نصرة لمذهبه؛ فقال: أنزله متلبسًا بعلْمه الخاص، وهو تأليفه على نظْم وأسلوب يعجز عنه كل بليغ، وتعقب بأن نظم العبارات ليس هو نفْس العلم القديم بل دالّ عليه([[521]](#footnote-521))، ولا ضرورة تحوج إلى الحمل على غير الحقيقة التي هي الإخبار عن علْم الله الحقيقي، وهو من صفات ذاته([[522]](#footnote-522)).

وقال المعتزلي([[523]](#footnote-523)) أيضًا: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: 166]، وهو عالم، فأول علمه بعالم فرارًا من إثبات العلم له مع تصريح الآية به([[524]](#footnote-524))، وقد قال - تعالى -: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: 255]؛ "الفتح": 13/374.

## سورة النساء: 171

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: 171].

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ صدْر الآية يتعلَّق بفروع الدين([[525]](#footnote-525))، وهو المعبر عنه في الترجمة بالعلم([[526]](#footnote-526))، وما بعده يتعلَّق بأصوله([[527]](#footnote-527))؛ "الفتح": 13/291.

قوله: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾؛ أي قوله: كن([[528]](#footnote-528))؛ "الهدي": 190.

وقوله: ﴿وَكَلِمَتُهُ﴾ إشارة إلى أنه حجَّة الله على عباده أبدعه من غير أب، وأنطقه في غير أوانه، وأحيا الموتى على يده([[529]](#footnote-529))، وقيل: سُمي كلمة الله؛ لأنه أوجده بقوله: (كُن)([[530]](#footnote-530))، فلما كان بكلامه سُمي به كما يقال: سيف الله وأسد الله([[531]](#footnote-531))، وقيل لما قال في صغره: إني عبد الله([[532]](#footnote-532))، وأما تسميته بالروح فَلِمَا كان أقدره عليه من إحياء الموتى، وقيل: لكونه ذا روح وجد من غير جزء من ذي روح([[533]](#footnote-533))؛ "الفتح": 6/547 - 548.

﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ فإنه سِيق باعتبار مُنكري الوحدانية، وإلا فلله - سبحانه - صفات أُخرى؛ كالعلم والقدرة([[534]](#footnote-534))؛ "الفتح": 1/19.

## سورة النساء: 172

﴿لَنْ يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلا الْمَلائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: 172].

قال ابن عباس([[535]](#footnote-535)): ﴿يَسْتَنكِف﴾: يستكبر، وقد وصلَه ابن أبي حاتم([[536]](#footnote-536)) بإسنادٍ صحيح من طريق ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس في قوله: ﴿وَمَنْ يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [النساء: 172] قال: يستكبر، وهو عجيب؛ فإن في الآية عطف الاستكبار على الاستنكاف فالظاهر أنه غيره([[537]](#footnote-537))، ويُمكن أن يُحْمَل على التوكيد([[538]](#footnote-538))؛ "الفتح": 8/85.

## سورة النساء: 176

﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: 176]

والمراد بقوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾؛ أي: عن مواريث الكلالة([[539]](#footnote-539))، وحذف لدلالة السياق عليه في قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ﴾([[540]](#footnote-540))؛ "الفتح": 8/117.

المحتويات

[**سورة النساء: 1 2**](#_Toc426896523)

[**سورة النساء: 2 5**](#_Toc426896524)

[**سورة النساء: 3 6**](#_Toc426896525)

[**سورة النساء: 4 11**](#_Toc426896526)

[**سورة النساء: 5 12**](#_Toc426896527)

[**سورة النساء: 6 13**](#_Toc426896528)

[**سورة النساء: 8 15**](#_Toc426896529)

[**سورة النساء: 10 17**](#_Toc426896530)

[**سورة النساء: 11 18**](#_Toc426896531)

[**سورة النساء: 12 24**](#_Toc426896532)

[**سورة النساء: 18 28**](#_Toc426896533)

[**سورة النساء: 19 29**](#_Toc426896534)

[**سورة النساء: 20 30**](#_Toc426896535)

[**سورة النساء: 23 32**](#_Toc426896536)

[**سورة النساء: 24 36**](#_Toc426896537)

[**سورة النساء: 25 38**](#_Toc426896538)

[**سورة النساء: 29 41**](#_Toc426896539)

[**سورة النساء: 31 43**](#_Toc426896540)

[**سورة النساء: 32 44**](#_Toc426896541)

[**سورة النساء: 33 45**](#_Toc426896542)

[**سورة النساء: 36 48**](#_Toc426896543)

[**سورة النساء: 37 49**](#_Toc426896544)

[**سورة النساء: 40 50**](#_Toc426896545)

[**سورة النساء: 43 51**](#_Toc426896546)

[**سورة النساء: 47 54**](#_Toc426896547)

[**سورة النساء: 48 55**](#_Toc426896548)

[**سورة النساء: 58 56**](#_Toc426896549)

[**سورة النساء: 59 57**](#_Toc426896550)

[**سورة النساء: 65 58**](#_Toc426896551)

[**سورة النساء: 69 62**](#_Toc426896552)

[**سورة النساء: 75 63**](#_Toc426896553)

[**سورة النساء: 78 64**](#_Toc426896554)

[**سورة النساء: 83 65**](#_Toc426896555)

[**سورة النساء: 85 66**](#_Toc426896556)

[**سورة النساء: 86 67**](#_Toc426896557)

[**سورة النساء: 88 71**](#_Toc426896558)

[**سورة النساء: 90 74**](#_Toc426896559)

[**سورة النساء: 92 75**](#_Toc426896560)

[**سورة النساء: 93 79**](#_Toc426896561)

[**سورة النساء: 94 82**](#_Toc426896562)

[**سورة النساء: 95 86**](#_Toc426896563)

[**سورة النساء: 97 89**](#_Toc426896564)

[**سورة النساء: 98 91**](#_Toc426896565)

[**سورة النساء: 100 92**](#_Toc426896566)

[**سورة النساء: 101 - 102 93**](#_Toc426896567)

[**سورة النساء: 114 99**](#_Toc426896568)

[**سورة النساء: 117 100**](#_Toc426896569)

[**سورة النساء: 125 101**](#_Toc426896570)

[**سورة النساء: 127 103**](#_Toc426896571)

[**سورة النساء: 129 105**](#_Toc426896572)

[**سورة النساء: 134 106**](#_Toc426896573)

[**سورة النساء: 136 107**](#_Toc426896574)

[**سورة النساء: 140 108**](#_Toc426896575)

[**سورة النساء: 145 109**](#_Toc426896576)

[**سورة النساء: 146 110**](#_Toc426896577)

[**سورة النساء: 159 112**](#_Toc426896578)

[**سورة النساء: 163 113**](#_Toc426896579)

[**سورة النساء: 166 115**](#_Toc426896580)

[**سورة النساء: 171 116**](#_Toc426896581)

[**سورة النساء: 172 118**](#_Toc426896582)

[**سورة النساء: 176 119**](#_Toc426896583)

1. () "تفسير ابن أبي حاتم": 3/854 رقم: 4726، وهو عند ابن جرير في "جامع البيان": 7/521 رقم: 8423. [↑](#footnote-ref-1)
2. () هذا التعريف يقرب من تعريف ابن الأثير في "النهاية": 2/210، وانظر: "تاج العروس"؛ للزبيدي: 16/276 - 277، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/624، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/11، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 4/185. [↑](#footnote-ref-2)
3. () قال الواحدي في "البسيط" - تحقيق المحيميد - 1/76: "وقال أكثر المفسرين: معنى (وَالأَرْحَامَ) أي: اتقوا الأرحام أن تقطعوها؛ قاله قتادة، ومجاهد، والسُّدِّي، والضحاك، وابن زيد، والربيع، والفراء، والزجاج، وعلى هذا التفسير انتصب (وَالأَرْحَامَ)؛ أي: اتقوا الأرحام فصلوها ولا تقطعوها، ويجوز على هذا التفسير أن يكون منصوبًا بالإغراء، أي: والأرحام فاحفظوها وصلوها، كقولك: الأسد الأسد، وهذا التفسير يدل على تحريم قطيعة الرحم، وينبئ بوجوب صلتها"؛ وانظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 7/520 - 522، "تفسير ابن أبي حاتم": 3/854، "معاني القرآن"؛ للفراء: 1/252، "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/6، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/3، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/447، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 9/171، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/157، وغيرها. [↑](#footnote-ref-3)
4. () انظر القراءتين في: "الغاية"؛ لابن مهران: 132، "النشر في القراءات العشر"؛ لابن الجزري: 2/247، "إتحاف فضلاء البشر"؛ للبنا: 1/501 - 502، "البدور الزاهرة"؛ للقاضي: 75، "المهذب في القراءات العشر"؛ د. محمد سالم: 1/150، وقراءة حمزة هي قراءة ابن عباس، والحسن، وأبي رزين، والنخَعي، ويحمى بن وثاب، وطلحة بن مصرف، وقتادة، والأعمش، ومجاهد، كما أفاده الثعلبي في "الكشف والبيان": 4/3 ب، وأبو حيان في "البحر المحيط": 3/157، والآلوسي في "روح المعاني": 4/184، وابن يعيش في "شرح المفصل": 3/78، وابن مالك في "شرح الكافية الشافية": 3/1249. [↑](#footnote-ref-4)
5. () هذا قول، وقيل: إنه ليس معطوفًا على الضمير المجرور، بل الواو للقسم و﴿وَالأَرْحَام﴾ مقسم به خفض بحرف القسم؛ انظر: "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/8 - 10، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/157 - 158، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/297، "إملاء ما من به الرحمن"؛ للعكبري: 1/165، "إعراب القرآن"؛ للنحاس: 1/431. [↑](#footnote-ref-5)
6. () ظاهر هذا النص أن غير البصريين لم يمنعوه، وهذا صنيع أبي البركات ابن الأنباري في "الإنصاف في مسائل الخلاف": 2/463؛ إذ جعل المسألة خلافية بين أهل البصرة والكوفة وتبعه غيره، وهذا فيه نظر؛ فقد قال النحاس في "إعراب القرآن" 1/431: "وأما الكوفيون فقالوا: هذا قبيح، ولم يزيدوا على هذا، ولم يذكروا علة قبحه فيما علمته"، وقال الفراء - إمام أهل الكوفة في زمانه بالنحو - في "معاني القرآن" 1/252: "وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضًا على مخفوض وقد كني عنه... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"، وقال الأزهري في "القراءات وعلل النحويين فيها" 1/137: "وأما خفض الأرحام على قراءة حمزة، فهي ضعيفة عند جميع النحويين غير جائزة إلا في اضطرار الشعر"، وقال الواحدي في "البسيط" - تحقيق المحيميد - 1/77: "وضعف النحويون كلهم هذه القراءة واستقبحوها"، وانظر: تعليق د. العثيمين على كتاب "إعراب القراءات السبع وعللها"؛ لابن خالويه: 1/128. [↑](#footnote-ref-6)
7. () قد منع من العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض الجمهور، ومن أولئك: سيبويه في "الكتاب": 2/382، والمبرد في "المقتضب": 4/152، وانظر: "شرح المفصل"؛ لابن يعيش: 3/78، والزجاج في "معاني القرآن وإعرابه": 2/6، والطبري في "جامع البيان": 7/519 - 523، والفارسي في "الحجة": 3/121 - 129، والمهدوي في "شرح الهداية": 2/244 والذي قال بعد: "والقراءة جائزة على بعدها"، وابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/8 - 10، والعكبري في "إملاء ما من به الرحمن": 1/165، ومكي في "الكشْف عن وجوه القراءات السبع": 1/375، والزمخشري في "الكشاف": 1/493، وابن جني في "الخصائص": 1/285، والذي قال بأن ﴿وَالأَرْحَام﴾ جرت بباء ثانية حذفت لدلالة الباء الأولى في (بِهِ) عليها، وغيرهم.

   وقد أجازه آخرون، منهم: يونس، والأخفش، وقطرب، وأبو علي الشَّلَوْبِين، وابن مالك، والسيوطي، وابن خالويه؛ انظر: "شرح الكافية الشافية"؛ لابن مالك: 3/1246 - 1254، وشرح ألفيته لابن عقيل: 2/240 - 249، و"همع الهوامع"؛ للسيوطي: 5/268، و"شرح المفصل"؛ لابن يعيش: 3/78، و"خزانة الأدب"؛ للبغدادي: 2/338، و"الإنصاف في مسائل الخلاف"؛ لأبي البركات ابن الأنباري: 2/463 - 474، و"إعراب القراءات السبع وعللها"؛ لابن خالويه: 1/128 - 129، كما أجازه أيضًا أبو حيان في "البحر المحيط": 3/159، والرازي في "مفاتيح الغيب": 9/170، وأبو شامة في "إبراز المعاني": 410، وابن هشام في "أوضح المسالك": 3/392، والآلوسي في "روح المعاني": 4/184، وابن عاشور في "التحرير والتنوير": 4/218، ود. محيسن في "المغني في توْجيه القراءات العشر": 1/392 - 395، وغيرهم، وانظر ما كتبه د. عضيمة في "دراسات لأسلوب القرآن الكريم": 1/3/543 - 547.

   وفي ظني أن المشكلة لا تكمن في ترجيح قول نحوي على آخر، فسواء قلنا: إن الأرحام مجرورة بالعطف على الضمير المجرور في (بِهِ)، أم قلنا: إنها مجرورة بباء ثانية حذفت لدلالة الباء الأولى في (بِهِ) عليها، أم قلنا: إن الواو للقسم والأرحام مجرورة بها، أم قلنا: إن الواو للقسم والأرحام مجرورة بالإضافة، والتقدير (ورب الأرحام)، كما ذكر ذلك العكبري في "إملاء ما من به الرحمن": 1/165، والسمين في "الدر المصون": 2/297 - فالخطب في كل ذلك يسير، والأمر سهل؛ إذ لا يعدو أن يكون اجتهادًا أصاب فيه صاحبه أو أخطأ، لكن الخطأ الجسيم أن تُخَطَّأ قراءة قرآنية سبعية، ثابتة عن النبي  وتوصَفُ بالقبح نتيجة عدم توافقها مع قواعد نحوية، قررها ذلك العالم أو ذاك، وكأن العربية منحصرة فيما يعلمه، وما أجمل مقولة أبي حيان في "البحر المحيط" 3/159: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقلْه البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون"، ولله در الرازي في "مفاتيح الغيب" 9/170 حين قال بعد أن ذكر أدلة المانعين: "واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهًا قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأتِ بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عنْ رسول الله  وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءَل عند السماع، لا سيما بمثل هذه الأقْيسة التي هي أوهى من بيت العنكبوت، والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون هذه اللغة بهذين البيتين المجهولَيْن، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلَف في علم القرآن". [↑](#footnote-ref-7)
8. () لم أجد من نسب قراءة الرفع إلى ابن مسعود، ووجدتُ السمين في "الدر المصون": 2/297، قال: "وقرأ عبدالله أيضًا: ﴿وَالأَرْحَامُ﴾ رفعًا، وهو على الابتداء، والخبر محذوف"، وجميع من نسب هذه القراءة نسبها لعبدالله، لكن ليس ابن مسعود، بل ابن يزيد، ومن أولئك: الثعلبي في "الكشف والبيان": 4/3ب، وابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/8، وابن جني في "المحتسب": 1/179، وأبو حيان في "البحر المحيط": 3/157، والعيني في "عمدة القاري": 16/66، والشوكاني في "فتح القدير": 1/624، ونسبها الآلوسي في "روح المعاني" 4/185 لابن زيد، ولم أجد من نسبها له غير الآلوسي، ولعل زيدًا تصحفتْ من يزيد، على أن أبا حيان في "البحر المحيط": 3/157 قد نسب لعبدالله - وأظنه يريد ابن مسعود - قراءة: ﴿وبالأرحام﴾، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-8)
9. () هذا تقدير الزمخشري في "الكشاف": 1/493، وقدره ابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/8 "والأرحام أهل أن توصل"، وقد استحسن أبو حيان في "البحر المحيط": 3/157، والسمين في "الدر المصون": 2/297 تقدير الزمخشري وفضلاه على تقدير ابن عطية، قال السمين: "وهو أحسن - أي: تقدير الزمخشري - للدلالة اللفظية والمعنوية خلاف الأول - أي: تقدير ابن عطية - فإنه للدلالة المعنوية فقط"، وقدره العكبري في "إعراب القراءات الشواذ": 1/364 "والأرحام واجبة الوصل"، وفي "إملاء ما من به الرحمن": 1/165 "والأرحام محترمة، أي: واجب احترامها"، وقدره ابن جني في "المحتسب": 1/179، "والأرحام مما يجب أن تتقوه أو تحتاطوا لأنفسكم فيه". [↑](#footnote-ref-9)
10. () أي: المراد بذكر البخاري هذه الآية في باب: "قول الله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: 13]... إلخ؛ انظر: "صحيح البخاري"؛ "فتح" 6/607. [↑](#footnote-ref-10)
11. () ذهب إلى أن (إِلَى) في الآية بمعنى (مع) جمعٌ، منهم: ابن قتيبة في "تفسير غريب القرآن": 118، والأخفش في "معاني القرآن": 1/431، والثعلبي في "الكشف والبيان": 4/4ب، والبغوي في "معالم التنزيل": 3/160، وابن الجوزي في "زاد المسير": 2/5، والماوردي في "النكت والعيون": 1/448.

    و(إلى) تأتي بمعنى المعية والمصاحبة، وذلك إذا ضممت شيئًا إلى شيء آخر؛ نحو قوله - تعالى -: ((مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)) [آل عمران: 52]، قال ابن هشام في "مُغني اللبيب": 1/75 "وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين"، وانظر: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" د. عضيمة: 1/1/291 - 292، "موسوعة الحروف في اللغة" د. إ. يعقوب: 106 - 107، وقد عزا ابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/12 هذا القول إلى مجاهد، وقال عنه: "وهذا تقريب للمعنى لا أنه أراد أن الحرف بمعنى الحرف".

    وهناك قولان آخران في (إِلَى) في الآية، الأول: أن إلى على بابها، وهي ومجرورها متعلقة بمحذوف على أنها حال، أي: مضمومة أو مضافة إلى أموالكم، الثاني: أن (إلى) تتعلق بـ(تأكلوا) على معنى التضمين، أي: لا تضموا أموالهم في الأكل إلى أموالكم؛ انظر: "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/83، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/9، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/160، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/198، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/625، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/13، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 4/188، وغيرها. [↑](#footnote-ref-11)
12. () فسر ابن قتيبة في "تفسير غريب القرآن": ﴿خِفْتُمْ﴾ بـ: علمتم، وقريب من ذلك قول الراغب في "المفردات" 162: عرفتم، وانظر: "روح المعاني"؛ للآلوسي: 4/189، وفسَّرَه أبو عبيدة في "مجاز القرآن": 1/114 بـ: أيقنتم، وقد أبى ذلك ابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/13، وأبو حيان في "البحر المحيط": 3/162، والسمين في "الدر المصون": 2/299، قال ابن عطية بعد ذكره لقول أبي عبيدة: "وما قاله غير صحيح، ولا يكون الخوف بمعنى اليقين بوَجْه، وإنما هو من أفعال التوقع، إلا أنه قد يميل الظن فيه إلى إحدى الجهتين، وأما أن يصل إلى حد اليقين فلا"، وقد بين العيني في "عمدة القاري": 18/163 سبب الخلاف في تفسير الخوف في الآية بالعلم أو الظن فقال: "ثم قد يكون المخوف منه معلوم الوقوع، وقد يكون مظنونًا، فلذلك اختلف العلماء في تفسير الخوف، هل هو بمعنى العلم، أو بمعنى الظن"، وانظر: "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/625، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/14، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/310. [↑](#footnote-ref-12)
13. () لا خلاف بين المفسرين في تفسير قراءة الجمهور - بضم التاء - بـ: تعدلوا، وأن لا نافية، والتقدير: وإن خفتم عدم الإقساط، أي: العدل، انظر: "مجاز القرآن"؛ لأبي عبيدة: 1/114، "تفسير غريب القرآن"؛ لابن قتيبة: 119، "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/8، "جامع البيان"؛ للطبري: 7/541، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/6أ، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/86، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/14، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 4/189، وغيرها. [↑](#footnote-ref-13)
14. () انظر ذلك في: "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 1/388، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/10، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/6أ، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/86، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/14، "لسان العرب"؛ لابن منظور: 5/3626، "الصحاح"؛ للجوهري: 3/1152، "النهاية"؛ لابن الأثير: 4/60، "المفردات"؛ للراغب: 403، "تاج العروس"؛ للزبيدي: 10/380، "عمدة القاري"؛ للعيني: 18/163، "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 10/130. [↑](#footnote-ref-14)
15. () والإزالة، أي: في أَقْسَط إقْسَاطًا، كما يُقال: شكا إليه فأشكاه، ويكون المعنى على ذلك إزالة القسوط، أي: الظلم والحيف؛ انظر: "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/10، "النهاية"؛ لابن الأثير: 4/60، "عمدة القاري"؛ للعيني: 18/163 "تاج العروس"؛ للزبيدي: 10/378، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 4/189. [↑](#footnote-ref-15)
16. () لعل ذلك في كتابه: "المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح"، وقد ذكره عنه أيضًا العيني في "عمدة القاري": 18/163. [↑](#footnote-ref-16)
17. () هو: أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان القاضي السيرافي، كان إمامًا في النحو واللغة والقراءة، زاهدًا لا يأكل إلا من كسب يده، توفِّي عام: 368هـ؛ انظر: "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 16/246، "الأنساب"؛ للسمعاني: 3/357، "اللباب"؛ لابن الأثير: 2/165. [↑](#footnote-ref-17)
18. () لعل ذلك في شرحه لـ"كتاب سيبويه"، والذي هو من مصادر ابن حجر في "الفتح"، كما في "معجم المصنفات الواردة في فتح الباري"؛ لمشهور حسن وآخرين: 239 رقم: 702، ولا يزال الكتاب مخطوطًا، وفي مسألة بناء فعل التعجب من الرباعي أفعل خلاف مشهور، فقال بجوازه مطلقًا: "سيبويه والمحققون من أصحابه، واختاره ابن مالك، والقول بعدم جوازه مطلقًا قول: المازني، والأخفش، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، والقول بالتفصيل؛ فيمتنع إن كانت الهمزة للنقل - أي: نقله من كونه لازمًا إلى كونه متعديًا - نحو أذهب فلا يقال: ما أذهب نور الليل، ويجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو أظلم الليل وأقفر المكان، فتقول: ما أظلم الليل! وما أقفر هذا المكان! - هو قول ابن عصفور، ورد هذا الرأي الشاطبي"؛ انتهى من "عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك"؛ لمحيي الدين عبدالحميد - مطبوع مع "أوضح المسالك"، 3/266 - 267، وانظر: "الكتاب"؛ لسيبويه: 1/37، "المقتضب"؛ للمبرد: 4/180، "شرح الكافية الشافية"؛ لابن مالك: 2/1089، "المساعد على تسهيل الفوائد"؛ لابن عقيل: 2/163 - 164، "أوضح المسالك"؛ لابن هشام: 3/266، "تاج العروس"؛ للزبيدي: 10/378، "عمدة القاري"؛ للعيني: 18/163. [↑](#footnote-ref-18)
19. () لم أرَ مع البحث مَن نص على أن أقسط الرباعي من الأضداد، بل قال ابن الأنباري في "الأضداد": 58 ما نصه: "ويقال: أقسط الرجل بالألف: إذا عدل لا غير"، وقد نص على ذلك أيضًا: الأصمعي وابن السكيت في كتابيهما "الأضداد"، وهما مطبوعان ضمن ثلاثة كتب في "الأضداد"؛ انظر: كلام الأصمعي: 19 رقم: 21 وكلام ابن السكيت: 174 رقم: 293، وفي "عمدة القاري"؛ للعيني: 18/163، وهو الذي ينقل كثيرًا جدًّا من "فتح الباري" ما نصه: "وقيل: قسط من الأضداد"، فلعل ما في النسخة المطبوعة من الطبعة السلفية لـ"الفتح" تصحيف، وما قاله العَيْني هو الذي نص عليه ابن الأنباري في "الأضداد": 58، قال: "قسط الرجل إذا عدل، وقسط إذا جار"، وهو الذي نص عليه الأصمعي وابن السكيت في الموضعين السابقين، والصاغاني في "ذيله في الأضداد" في المجموع نفسه: 242، وانظر "معاني القرآن"؛ للزجاج: 1/388 و: 2/117، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/6أ، "معجم مقاييس اللغة"؛ لابن فارس: 5/85 - 86، "تاج العروس"؛ للزبيدي: 10/382، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/625، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/15. [↑](#footnote-ref-19)
20. () يدل على ذلك قوله - عز وجل -: ﴿فَانكِحُوا﴾، انظر: "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/78، "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/8، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/13، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/161. [↑](#footnote-ref-20)
21. () انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 7/531، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/87، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/160، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/161، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/626، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/15 - 16، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 4/189. [↑](#footnote-ref-21)
22. () أي: بقوله - تعالى -: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ على الترغيب في النكاح، انظر: "الفتح" 9/6، وقد أبى بعض أهل العلم أن يكون في الآية دلالة على ذلك، قال العيني في "عمدة القاري" 20/64 - 65: "لا دلالة فيه على الترغيب أصلاً؛ لأن الآية سيقتْ لبيان ما يجوز الجمع بينه من أعداد النساء"، وقد نقله في "الفتح": 9/6 عن القرطبي، وانظر: "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 11/333، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/162. [↑](#footnote-ref-22)
23. () أي: مثنى وثلاث ورباع ونحوها؛ انظر: "الفتح" 8/86. [↑](#footnote-ref-23)
24. () أي: أحوالاً من ﴿مَا طَابَ﴾، انظر: "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/497، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 9/182، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/163، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/301، "روح المعاني"؛ للآلوسي، وجوَّزَ أبو البقاء العكبري في "إملاء ما مَنَّ به الرحمن": 1/166 أن تكون حالاً من النساء، وضعَّف ذلك غيرُ واحد؛ كأبي حيان في "البحر المحيط": 3/163، والسمين في "الدر المصون": 2/301، وابن عاشور في "التحرير والتنوير": 4/224 قال السمين مبينًا وجه التضعيف: "لأن المحدَّث عنه إنما هو الموصول، وأتى بقوله: ﴿مِنَ النَّسَاءِ﴾ كالتبيين، وقد ذهب الزجاج في "معاني القرآن" وإعرابه: 2/9، والنحاس في "إعراب القرآن": 1/434، والواحدي في "البسيط" - تحقيق المحيميد -: 1/90، ومكي في "مشكل إعراب القرآن": 1/189، وابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/15 والكرماني في "غرائب التفسير": 1/281، والعكبري في "إملاء ما من به الرحمن": 1/166، والشوكاني في "فتح القدير": 1/626 إلى أنها بدل من ﴿مَا طَابَ﴾، وقد ضعف هذا القول أبو حيان في "البحر المحيط": 3/163، والسمين في "الدر المصون": 2/301 قالا: "لأن البدل على نية تكرار العامل، وهذه الألفاظ لا تباشِر العوامل". [↑](#footnote-ref-24)
25. () جزء من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - عند البخاري في "صحيحه"؛ "فتح": 2/554 رقم: 990، ومسلم في "صحيحه": 1/516 رقم: 749، وأبي داود في "سننه": 2/80 رقم: 1326، والترمذي في "جامعه": 2/300 رقم: 437، والنسائي في "سننه الصغرى": 3/233، وأحمد في "مسنده": 4/420 رقم: 4848، وأبي يعْلى في "مسنده: 5/33 رقم: 2623، وغيرهم. [↑](#footnote-ref-25)
26. () مراده أن هذه الألفاظ لا تؤنث بالتاء، فلا يقال: (مثناة) و(ثلاثة)، بل تجري على المذكر والمؤنث جريانًا واحدًا، انظر: "الدر المصون"؛ للسمين: 2/302. [↑](#footnote-ref-26)
27. () اختلف البصريون والكوفيون في هل يقاس على هذه الألفاظ أم يقتصر فيها على السماع فقط، فقال البصريون: بعدم القياس، وقال الكوفيون والزجاج: بجواز القياس، وكأن الحافظ هنا يميل إلى رأي البصريين، انظر "الدر المصون"؛ للسمين: 2/301، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 4/191. [↑](#footnote-ref-27)
28. () "مجاز القرآن"؛ لأبي عبيدة: 1/114. [↑](#footnote-ref-28)
29. () فيه حسن أدب مع أهل العلم، والاعتذار لهم، وتبرير كلامهم، وحمله على أحسن المحامل وأجملها. [↑](#footnote-ref-29)
30. () أي: عدم التزوج بأكثر من أربع؛ انظر: البخاري؛ "فتح" 9/42. [↑](#footnote-ref-30)
31. () "جامع البيان"؛ للطبري: 7/546، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/14، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/6ب، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/8، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/550، "إرشاد العقل السليم"؛ لأبي السعود: 2/142، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 4/191، "التحرير والتنوير"؛ لابن عاشور: 4/225، "عمدة القاري"؛ للعيني: 2/91، "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 11/372. [↑](#footnote-ref-31)
32. () "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/10، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/14، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/94، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/313. [↑](#footnote-ref-32)
33. () "جامع البيان"؛ للطبري: 7/543، "معاني القرآن"؛ للزجاج: 2/10، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/6ب، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/161، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/449، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 9/179، "إرشاد العقل السليم"؛ لأبي السعود: 2/142، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/627، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/17، "عمدة القاري" للعيني: 20/91، "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 11/372. [↑](#footnote-ref-33)
34. () انظر: "فتح الباري" 8/86. [↑](#footnote-ref-34)
35. () أي: مَن أباح نكاح أكثر من أربع حرائر من رافضي ونحوه، انظر: الفتح: 9/742. [↑](#footnote-ref-35)
36. () وهي وجود هذه الألفاظ المعدولات التي تفيد التخيير بينها، انظر: "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/93 - 94، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 9/182، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/8، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/163. [↑](#footnote-ref-36)
37. () تزوَّج النبيُّ  خمس عشرة امرأة، دخل بثلاث عشرة منهن، واجتمع عنده منهن إحدى عشرة وقبض عن تسْع، انظر: "دلائل النبوة"؛ للبيهقي: 7/289، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/551، "زاد المعاد"؛ لابن القيم: 1/114، "الطبقات الكبرى"؛ لابن سعد: 8/52 - 160، "التلخيص الحبير"؛ لابن حجر: 3/288. [↑](#footnote-ref-37)
38. () هو: ابن سلمة بن معتب بن مالك الثقفي، صحابي، أحد وجوه ثقيف وشعرائها، أسلم بعد فتح الطائف وتحته عشر نسوة، فأمره  بأن يتخير منهن أربعًا، ويفارق الباقي؛ انظر: "أسد الغابة"؛ لابن الأثير: 4/343، "الإصابة"؛ لابن حجر: 3/186. [↑](#footnote-ref-38)
39. () كقيس بن الحارث أو الحارث بن قيس، ونوفل بن معاوية الديلي، وسيأتي تخريج الأحاديث الدالَّة على ذلك. [↑](#footnote-ref-39)
40. () حديث غيلان بن سلمة، أنه أسلم وتحته عشر نسوة، فقال له النبي : ((اخترْ أربعًا وفارِق سائرهن))؛ أخرجه الترمذي في سننه: 3/435 رقم: 1128، وابن ماجه في سننه: 1/628 رقم: 1953، والشافعي كما في ترتيب مسنده: 2/16 رقم: 43، وأحمد في مسنده - شاكر والزين -: 4/327 رقم: 4609، وابن حبان في صحيحه - بترتيب ابن بلبان -: 9/463 رقم: 4159، والحاكم في "المستدرك": 2/192 - 193، والبيهقي في "السنن الكبرى": 7/149 و: 181 - 182، وعبدالرزاق في "المصنف": 7/162 رقم: 1262.

    وقد قال البخاري عنه كما في الترمذي: "هذا حديث غير محفوظ"، وقد صححه ابن القطان وابن حجر كما في "تلخيص الحبير": 3/348، وصححه الأرناؤوط في تخريج "صحيح ابن حبان": 9/463، وأحمد شاكر في تخريجه للمسند: 4/327، والألباني في "إرواء الغليل": 6/2941رقم: 1383، وانظر: "مختصر السنن"؛ للمنذري: 3/156 - 157، و"تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب"؛ لابن كثير: 340. أما حديث قيس بن الحارث أو الحارث بن قيس أنه كان تحته ثمان نسوة، فقال له النبي : ((طلق أربعًا، وأمسك أربعًا))، فهو في "سنن أبي داود": 2/272 رقم: 2241 و2242، و"سنن ابن ماجه": 1/628 رقم: 1952، و"السنن الكبرى"؛ للبيهقي: 7/183 - 184، قال المنذري في "مختصر سنن أبي داود": 3/156: "وفي إسناده محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وقد ضعفه غير واحد من الأئمة، وقال أبو القاسم البغوي: ولا أعلم للحارث بن قيس حديثًا غير هذا، وقال أبو عمر النمري: ليس له إلا حديث واحد، ولم يأتِ من وجه صحيح"، وحسن الحديث الألباني في "إرواء الغليل": 6/295 رقم: 1385.

    وأما حديث نوفل بن معاوية الديلي أنه أسلم وتحته خمس نسوة، فقال له النبي : ((أمسك أربعًا، وفارق الأخرى))، فهو عند الشافعي كما في ترتيب مسنده: 2/16 رقم: 44، وقد ضعَّفَهُ الألباني في "إرواء الغليل": 6/295 رقم: 1384. [↑](#footnote-ref-40)
41. () المسألة محل إجماع عند أهل السنة كما ذكر ذلك ابن الملقن في "غاية السول في خصائص الرسول": 188، وممن نص على خصوصيته  بذلك: البغوي في "معالم التنزيل": 2/161، وابن العربي في "أحكام القرآن": 1/312، وابن كثير في "تفسير القرآن العظيم": 1/551، والعيني في "عمدة القاري": 20/91، وابن عاشور في "التحرير والتنوير": 4/225. [↑](#footnote-ref-41)
42. () فسر الصدقات بالمهور جَمْعٌ، منهم: الطبري في "جامع البيان": 7/552، وأبو عبيدة في "المجاز": 1/117، ومقاتل بن حيان كما في "تفسير ابن أبي حاتم": 3/861، والواحدي في "البسيط" - تحقيق المحيميد - 1/101، والزمخشري في "الكشاف": 1/498، والراغب في "المفردات": 278، وابن الجوزي في "زاد المسير": 2/11، وأبو السعود في "إرشاد العقل السليم": 2/43، والآلوسي في "روح المعاني": 4/198، والسعدي في "تيسير الكريم الرحمن": 130، وابن عاشور في "التحرير والتنوير": 4/230، وغيرهم. [↑](#footnote-ref-42)
43. () فسر النحلة بالعطية جمعٌ، منهم: الكلْبي والفراء كما في "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/8ب، "معاني القرآن"؛ للفراء: 1/256، وقيدها بالخالية عن العوض جمع، منهم: الواحدي في "البسيط" - تحقيق المحيميد -: 1/101، وابن العربي في "أحكام القرآن": 1/316، والماوردي في "النكت والعيون": 1/451، والراغب في "المفردات": 485، وابن عاشور في "التحرير والتنوير": 4/230، وفسرها أبو عبيدة في "المجاز": 1/117 بما أعطي عن طيب نفس، قال الواحدي في "البسيط" - تحقيق المحيميد -: 1/101 موجهًا له: "وما أعطي من غير طلب عوض لا يكون إلا عن طيب نفس"، وانظر: "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 9/186 - 187، وانظر: تفسير النحلة بالعطية والهبة في: "لسان العرب"؛ لابن منظور: 6/4369، "الصحاح"؛ للجوهري: 5/1826، "معجم مقاييس اللغة"؛ لابن فارس: 5/403، "تاج العروس"؛ للزبيدي: 15/721. [↑](#footnote-ref-43)
44. () أي: وأخرج الطبري في "جامع البيان": 7/553 رقم: 8509 من طريق عبدالرحمن. [↑](#footnote-ref-44)
45. () هو: عبدالرحمن بن زيد بن أسلم العدوي بالولاء، مدني، يروي عن أبيه، ضعفوه وله تفسير، توفي عام: 182هـ، انظر: "الجرح والتعديل"؛ لابن أبي حاتم: 5/233، "الكاشف"؛ للذهبي: 2/146، "طبقات المفسرين"؛ للداودي: 1/159. [↑](#footnote-ref-45)
46. () ابن زيد لَم ينفرد بهذا القول، فقد قالتْ عائشة وابن عباس وقتادة وابن جريج ومقاتل بن حيان بأن النحلة: الفريضة؛ انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 7/553، "تفسير ابن أبي حاتم": 3/861، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/8ب، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/451، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/11، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/553، والفريضة والأمر الواجب بمعنى، ولهذا القول توجيهان: الأول: أن من قال بذلك نظر إلى حكم الآية لا إلى موضوع اللفظ والاشتقاق؛ انظر: "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/166، الثاني: أنهم فسروا النحلة بالفريضة؛ لأن من معانيها في اللغة: الديانة والملة والشرعة والمذهب، "فقوله: ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾؛ أي: آتوهن مهورهن، فإنها نحلة، أي: دين وشرعة ومذهب في الدين، وما هو ديانة فهو فريضة"، ا. هـ من "البسيط" للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/101 - 102، وانظر: "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 9/186، والأول أظهر؛ لأنه ليس كل ما كان شرعة ودينًا كان واجبًا، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-46)
47. () قرأ العشرة غير نافع وابن عامر ﴿قِيَامًا﴾؛ انظر: "الغاية"؛ لابن مهران: 132، "النشر في القراءات العشر"؛ لابن الجزري: 2/247، "إتحاف فضلاء البشر"؛ للبنا: 1/503، "المهذب"؛ د. محيسن: 1/105. [↑](#footnote-ref-47)
48. () أي: ما يقوم به أمركم. [↑](#footnote-ref-48)
49. () إلى هنا انتهى كلام أبي عبيدة في "مجاز القرآن": 1/117، وهو نقل عنه بالمعنى، وقد ذهب إلى هذا القول غير واحد؛ انظر: "معاني القرآن"؛ للفراء: 1/156، "غريب القرآن وتفسيره"؛ لليزيدي: 114، "تفسير غريب القرآن"؛ لابن قتيبة: 120، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/21، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/13، الحجة للفارسي: 3/130. [↑](#footnote-ref-49)
50. () نسبها هكذا لابن عمر النحاس في "إعراب القرآن": 1/436، والزمخشري في "الكشاف": 1/500، والرازي في "مفاتيح الغيب": 9/192، وفصل الأمر ابن جني في "المحتسب": 1/182 فجعلها قراءتين؛ الأولى: بفتح القاف، ونسبها لابن عمر، والثانية: بكسر القاف، ولم ينسبها لأحد تبعًا لابن مجاهد، وخالفه في ذلك أبو حيان في "البحر المحيط": 3/170، والسمين في "الدر المصون": 2/310، فجعلا الكسر قراءة ابن عمر، وجعلا الفتح قراءة الحسن، وعيسى بن عمر. [↑](#footnote-ref-50)
51. () هي قراءة نافع من أهل المدينة فقط، ولم يوافقه أبو جعفر المدني أحد العشرة؛ بل وافَقَه ابن عامر الشامي في هذا الموضع؛ انظر: المصادر السابقة في الهامش رقم: 1. [↑](#footnote-ref-51)
52. () بقي من القراءات الشاذة في الآية التي لم تذكر: قِومَ بزنة عِنَب؛ انظر: "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/170، و"الدر المصون"؛ للسمين: 2/310. [↑](#footnote-ref-52)
53. () انظر: "مجاز القرآن"؛ لأبي عبيدة: 1/117، "تفسير غريب القرآن"؛ لابن قتيبة: 120، "معاني القرآن"؛ للزجاج: 2/14، "غريب القرآن وتفسيره"؛ لليزيدي: 115، "معاني القرآن"؛ للأخفش: 1/434، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/21، "جامع البيان"؛ للطبري: 7/580، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/15أ، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/24، وغيرها. [↑](#footnote-ref-53)
54. () هو: أبو عثمان ربيعة بن أبي عبدالرحمن (فروخ) التيمي مولاهم، مفتي المدينة، عرف بربيعة الرأي، كان إمامًا ثقة فقيهًا مجتهدًا، بصيرًا بالرَّأْي، حافظًا للفِقْه والحديث، توفِّي على الصَّحِيح عام: 136هـ، انظر: "سِيَر أعلام النبَلاء"؛ للذهبي: 6/89، "تذكرة الحفاظ" له أيضًا: 1/157، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 322. [↑](#footnote-ref-54)
55. () لم ينفرد ربيعة بهذا القول، بل قال به أيضًا: يحيى بن سعيد، انظر: قولهما في: "تفسير ابن أبي حاتم": 3/871، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/173. [↑](#footnote-ref-55)
56. () لأن قوله - سبحانه -: ﴿فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾ يدل على الكف والتعفُّف، وهو بذلك لا يعطي معنى ما ذكره ربيعة ويحيى، والتفكيك مما لا ينبغي أن يخرَّج عليه النظْم القرآني، انظر: استبعاد هذا القول في "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/556، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 4/208، "التحرير والتنوير"؛ لابن عاشور: 4/246، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/326. [↑](#footnote-ref-56)
57. () أشهر الأقوال في مسألة أكْل الوصي الفقير من مال اليتيم قولان:

    الأول: أن معنى الآية: إن احتاج الوصي الفقير، فله أن يقترضَ من مال اليتيم بمقدار حاجته غير متجاوزة ذلك، فإذا أيسر قضاه، وبه قال عمر، وابن عباس في رواية عنه، وعبيدة السلماني، وابن جبير، والشعبي، ومجاهد، وأبو العالية، والأوزاعي، والطبري.

    الثاني: أن الآية تفيد جواز أكْل الوصِي من مال اليتيم بالمعروف مِن دون قضاء، وبه قال ابن مسعود، وعائشة، وابن عباس - في رواية عنه - والنخَعي، وعطاء، والحسَن، وقتادة، وعكرمة، ومكْحُول، واختاره ابن العربي، وقال ابن كثير: هذا هو الصحيح عند أصحاب الشافعي، ونسبه الشَّوْكاني إلى جمهور الفقهاء.

    وهذا القول هو الأظهر لكونه بالنظم القرآني ألصق، فإن إباحة الأكل للفقير مشعرة بجواز ذلك من غير قرض، لكن لا بُدَّ من تقييده بما إذا كان الوصي قائمًا على رعاية مال اليتيم؛ بحيث يأخذ بقدْر أجر عمله، أما إذا لم يكن كذلك، فلا يحل له الأخذ؛ لأن أموال الناس محظورة لا تباح إلا بوجه حق، والمراد بالمعروف في الآية - على الصحيح -: المتعارف به بين الناس، فلا يترفه الوصي بأموال اليتامى ويبالغ في التنعم بالمأكول والمشروب والملبوس، ولا يدع نفسه عن سد الفاقة وستر العورة. ا. هـ؛ بتصرف من "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/636 - 637.

    وانظر في المسألة: "جامع البيان" للطبري: 7/581 - 596، "الكشف والبيان" للثعلبي: 4/15أ - 16ب، "تفسير ابن أبي حاتم": 3/868 - 871، "البسيط" للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/115 - 117، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 9/197، "أحكام القرآن" للجصاص: 2/94 - 96، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/324 - 326، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/16، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/25، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/454، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/173، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/28، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 4/208، "التحرير والتنوير" لابن عاشور: 4/245 - 246 وغيرها. [↑](#footnote-ref-57)
58. () أي: من قال بأن الآية محكمة لا منسوخة. انظر: الفتح: 8/91. [↑](#footnote-ref-58)
59. () أي: في قوله - تعالى -: ((فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ)). [↑](#footnote-ref-59)
60. () انظر قول مجاهد في: "جامع البيان" للطبري: 8/8، "تفسير ابن أبي حاتم": 3/875، تفسير القرآن لعبد الرزاق: 1/149، الناسخ والمنسوخ للنحاس: 2/160، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 1/19، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/456، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/176، المحلى لابن حزم: 8/347. [↑](#footnote-ref-60)
61. () قال ابن أبي حاتم في تفسيره: 3/875 بعد إيراده لقول مجاهد: (وروي عن عبد الرحمن بن أبي بكر، وأبي العالية، والحسن، ومحمد بن سيرين، والشعبي، وسعيد بن جبير، ومكحول، والزهري، وإبراهيم النخعي، وعطاء، ويحمى بن يعمر نحو ذلك). وانظر: المحلى لابن حزم: 8/347، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/176. [↑](#footnote-ref-61)
62. () هو: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري الأندلسي، من بيت وزارة، استوزر مرة ثم تركها، وتفرغ للعلم، كان مالكياً ثم سار على مذهب داود الظاهري، وأخيراً استقل، توفي عام: 456هـ له تصانيف شهيرة منها: المحلى، والفصل في الملل والأهواء، والإحكام في أصول الأحكام. انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: 3/325، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 18/184. [↑](#footnote-ref-62)
63. () المحلى لابن حزم: 8/346، وقال بعد ذلك: (ويجبرهم الحاكم على ذلك إن أبوا). [↑](#footnote-ref-63)
64. () هو: أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي التيمي البكري الحنبلي، عالم العراق وواعظ الآفاق، إمام حافظ، فقيه مفسر محدث، توفي عام: 597هـ. له تصانيف شهيرة منها: "زاد المسير"، ونواسخ القرآن، والموضوعات، وصيد الخاطر. انظر: "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 21/365، تذكرة الحفاظ له أيضاً: 4/1342، البداية والنهاية لابن كثير: 13/31. [↑](#footnote-ref-64)
65. () الذي في "زاد المسير": 1/19 (قال المفسرون: والمراد بأولي القربى: الذين لا يرثون). [↑](#footnote-ref-65)
66. () ما زال الكلام إلى هنا عن "زاد المسير": 1/19. [↑](#footnote-ref-66)
67. () قال مكي في "الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه": 210 - 211، في بيان وجه اعتماد هذا القول بشكل أوضح: "ويدل على أنها على الندب قوله في آخر الآية: ﴿وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾؛ أي: إن لم تعطوهم شيئًا ولم توصوا إليهم فقولوا لهم قولاً حسناً، وأيضًا: فإنها لو كانت فرضًا لكان الذي لهم معلومًا محدودًا كسائر الفرائض، وأيضًا: فقد أجمع المسلمون على أن الميراث إذا قسم ولم يحضر أحد من المذكورين أنه لا شيء لهم، ولو كان ذلك فرضًا لكان لهم ذلك، حضروا أو غابوا كسائر المواريث، وهذا هو الصواب - إن شاء الله - وهو مذهب مالك وأكثر العلماء، فالآية محكمة على الندب والترغيب غير منسوخة"، وقال النحاس في "الناسخ والمنسوخ": 2/158: "وممن قال: إنها محكمة وتُؤوِّل قوله على الندب: عبيدة، وعروة، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وعطاء، والحسن، والزهري، والشعبي، ويحيى بن يعمر، وهو مرْوي عن ابن عباس"، وممن اعتمد هذا القول أيضًا: النحاس في "الناسخ والمنسوخ": 2/159، وفي "معاني القرآن": 2/24، والزمخشري في "الكشاف": 1/503، وابن العربي في "أحكام القرآن": 1/329، والبغوي في "معالم التنزيل": 1/170، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/49، وأبو السعود في "إرشاد العقل السليم": 2/147، والشوكاني في "فتح القدير": 1/639، وصديق خان في "فتح البيان": 3/31، والآلوسي في "روح المعاني": 4/212، وابن عاشور في "التحرير والتنوير": 4/251، وغيرهم. [↑](#footnote-ref-67)
68. () أي: البخاري في قوله في صحيحه؛ "فتح": 9/446: باب: ((المؤمن يأكل في مِعًى واحدٍ))، وترجمة الباب جزء من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - في البخاري؛ "فتح" 9/446 رقم: 5393 قال: سمعتُ النبي  يقول: ((المؤمن يأكل في مِعىً واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء)). [↑](#footnote-ref-68)
69. () انظر: "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/504، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/179، "إرشاد العقل السليم"؛ لأبي السعود: 2/148، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 2/148. [↑](#footnote-ref-69)
70. () السعير: فعيل بمعنى مفعول، مِن سعَّرت النار إذا أوقدتها وألهبتها، فهي على هذا: النار ذات اللهب والجمر المشتعل، وعلى ذلك دارت عبارات أهل العلم؛ انظر: "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق: المحيميد -: 1/129، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/24، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/33، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 9/209، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/505، "إرشاد العقل السليم"؛ لأبي السعود: 2/148، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/640، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/34، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 4/216، وغيرها. [↑](#footnote-ref-70)
71. () انظر: "أحكام القرآن" للجصاص: 2/115، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/505، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 9/211، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/180، "عمدة القاري" للعيني: 18/116، "فتح القدير" للشوكا ني: 1/643. [↑](#footnote-ref-71)
72. () مراده أن قوله - عز وجل -: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ﴾ نزلت قبل آية الكلالة ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ﴾ [النساء: 176] بمدة، وقد ثبت في البخاري "فتح": 8/117 رقم: 4605 من حديث البراء أن آية الكلالة من آخر ما نزل، قال - رضي الله عنه -: "آخر سورة نزلت براءة، وآخر آية نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾". [↑](#footnote-ref-72)
73. () في مسنده - تحقيق شاكر والزين -: 11/545 رقم: 14734. [↑](#footnote-ref-73)
74. () الحديث أخرجه أبو داود في سننه: 3/316 رقم: 2892، والترمذي في جامعه: 4/414رقم: 2092 وصححه، وابن ماجه في سننه: 2/908 رقم: 2720، والدارقُطني في سننه: 4/78، كتاب الفرائض رقم: 34، والبيهقي في "السنن الكبرى": 6/229، وأبو يعلى في مسنده: 4/34 رقم: 2039 وحسنه المحقق، والألباني في صحيح سنن ابن ماجه: 2/114 رقم: 2199، وقوَّى إسناده الأرناؤوط في تحقيقه لـ"جامع الأصول"؛ لابن الأثير: 2/84، وأبى ذلك الحميدان في تحقيقه "أسباب النزول"؛ للواحدي: 145 - 146 فقال: "ولا أراه قويًّا؛ لأن مدار هؤلاء كلهم على عبدالله بن محمد بن عقيل وهو ضعيف، فلا يقويه إلا تعدد طرقه، اللهم إلا إذا توبع، ولم يتابع فيما أعلم"، وانظر ما كتبه محقق "تفسير النسائي" 1/422. [↑](#footnote-ref-74)
75. () في "المستدرك": 4/333 - 334، ووافقه الذهبي في "التلخيص". [↑](#footnote-ref-75)
76. () هو: أبو محمد عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي المدني، صدوق عابد، سيء الحفظ، لا يرتقي حديثه إلى درجة الصحة والاحتجاج، توفِّي بعد عام: 140هـ، انظر: "التاريخ الكبير"؛ للبخاري: 5/183، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 6/204، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 542.. [↑](#footnote-ref-76)
77. () امرأة سعد بن الربيع هي: عمرة بنت حزم بن زيد بن لوذان بن عمرو النجارية الأنصارية، أفاده ابن حجر في "الإصابة": 2/25، وانظر "الطبقات الكبرى"؛ لابن سعد: 3/522، "الإصابة"؛ لابن حجر: 4/355. وسعد هو ابن الربيع بن عمرو بن أبي زهير الخزرجي الأنصاري، أحد نقباء الأنصار، بدري، استشهد في أحد باتفاق، انظر: "الجرح والتعديل"؛ لابن أبي حاتم: 4/82، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 1/318، "الإصابة"؛ لابن حجر: 2/24. [↑](#footnote-ref-77)
78. () قصة جابر أخرجها البخاري في صحيحه، "فتح": 8/91 رقم: 4577 عن جابر قال: عادني النبي  وأبو بكر ماشيين، فوجدني النبي  لا أعقل، فدعا بماء فتوضأ منه ثم رش علي فأفقت، فقلت: ما تأمرني أن أصنع في مالي يا رسول الله؟ فنزلت: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ﴾، وقد وهم بعض أهل العلم - الدمياطى ومن تبعه، انظر: "الفتح" 8/93 - ابن جريج في هذه الرواية؛ لأن مسلمًا أخرجه في صحيحه: 3/1234 رقم: 1616 عن عمرو النقاد، والنسائي في تفسيره: 1/419 رقم: 154 عن محمد بن منصور، كلاهما عن ابن عُيينة عن ابن المنكدر، فقال في هذا الحديث: حتى نزلتْ عليه آية الميراث: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ﴾ [النساء: 176]، وقد بين ابنُ حجر - رحمه الله - أن ابن جريج لم يهم في تعيين الآية؛ إذ لم ينفردْ بذلك، فقد ذكرها ابن عيينة أيضًا على الاختلاف عنه كما عند الترمذي: 5/234 رقم: 3015، وكذا أخرجه عبد بن حميد كما في "العجاب"؛ لابن حجر: 353 من طريق عمرو بن أبي قيس عن ابن المنكدر، قال ابن حجر في "الفتح": 8/92: "فالحاصل أن المحفوظ عن ابن المنكدر أنه قال: (آية الميراث أو آية الفرائض)، والظاهر أنها: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾، كما صرح به قي رواية ابن جريج ومن تابعه، وأما من قال: إنها ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ فعمدته أن جابرًا لم يكن له حينئذٍ ولد، وإنما يورث كلالة، فكان المناسبُ لقصته نزول الآية الأخيرة لكن ليس ذلك بلازم؛ لأن الكلالة مختلف في تفسيرها، فقيل: اسم المال الموروث، وقيل: اسم الميت، وقيل: اسم الإرث، وقيل: ما تقدم، والذي تقدم تفسيرها بمن لا ولد له ولا والد؛ انظر: "الفتح" 8/92، وانظر: "العجاب"؛ لابن حجر: 352 - 354، "عمدة القاري"؛ للعيني: 18/167، "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 8/135، على أن ابن كثير في تفسيره: 1/560 ذهب إلى أن حديث جابر هذا إنما نزل بسببه الآية الأخيرة من هذه السورة لا هذه الآية. [↑](#footnote-ref-78)
79. () انظر: "العجاب"؛ لابن حجر، مطبوع 2/844. [↑](#footnote-ref-79)
80. () انظر: البخاري، "فتح" 12/5. [↑](#footnote-ref-80)
81. () انظر: "فتح الباري"، 8/92، 12/6. [↑](#footnote-ref-81)
82. () ولا الصبيان، بل يورثون من حاز الغنيمة وقاتل على ظهور الخيل، انظر النص على ذلك في: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/31، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 1/28، "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/116، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/332، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 9/210، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/505، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/560، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/180، "إرشاد العقل السليم"؛ لأبي السعود: 2/149، "عمدة القاري" للعيني: 23/237، الحاوي الكبير للماوردي: 8/68. [↑](#footnote-ref-82)
83. () هو: أبو جعفر محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي البغدادي، شيخ الثغر، الملقب بـ(لوين)، إمام حافظ، ثقة كثير الحديث، توفِّي عام: 245 هـ، انظر: "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 11/500، "تاريخ بغداد"؛ للخطيب: 2/292، "شذرات الذهب"؛ لابن العماد: 3/215. [↑](#footnote-ref-83)
84. () انظر: "المحبر" 236 و324، لكن فيه أن عامرًا وَرَّث ماله لولده للذكر مثل حظ الأنثيين فوافق حكم الإسلام، وكذا ذكر الآلوسي في "بلوغ الأرب" 1/179. [↑](#footnote-ref-84)
85. () عامر بن خشم بن غنم بن حُبَيَّب بن كعب اليشكري، ذو المساجد، انظر: "المحبر" 236، و"بلوغ الأرب"؛ للآلوسي: 1/179. [↑](#footnote-ref-85)
86. () وذلك في قوله - عز وجل -: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ﴾. [↑](#footnote-ref-86)
87. () أي: في اجتماعهما مع الابن؛ وذلك في قوله - عز وجل -: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ﴾، وفي حال انفرادها، وذلك في قوله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾. [↑](#footnote-ref-87)
88. () وذلك في قوله - عز وجل -: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾. [↑](#footnote-ref-88)
89. () أي: البنتين في حال الانفراد. [↑](#footnote-ref-89)
90. () اختلفت الرواية عن ابن عباس في ميراث البنتين إذا انفردتا عمن يعصبهما، فالرواية المشهورة عنه جدًّا أن حكمهما حكم الواحدة كما ذكره الحافظ هنا، أي: لهما النصف، والرواية الأخرى كقول الجمهور أن لهما الثلثين، وذكر الشريف الأرموي أن كون لهما الثلثين هي الرواية الأخيرة عنه، أي: إنه رجع عن القول بأن لهما النصف في حال الانفراد، وبالتالي صارت المسألة إجماعًا؛ انظر: "العذب الفائض"؛ لإبراهيم الفرضي 1/52، وانظر: ذكر الروايتين عنه في: "الحاوي الكبير"؛ للماوردي: 8/100، "شرح الشنشوري": 85، "فقه المواريث"؛ للاحم: 1/282 - 283، و"التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية"؛ للفوزان: 78، وانظر ذكر الرواية المشهورة عنه فقط في: "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/132، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/336 - 337، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/458، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/182، "المغني"؛ لابن قدامة: 9/11. [↑](#footnote-ref-90)
91. () انظر: المصادر في الهامش السابق. [↑](#footnote-ref-91)
92. () سبق تخريجه في الهامش رقم: 4 ص: 770 على أن ابن عاشور في "التحرير والتنوير": 4/258 أبى الاستدلال بذلك، فقال: "أما حديث امرأة سعد بن الربيع المتقدم فلا يصلح للفصل في هذا الخلاف؛ لأن في روايته اختلافًا: هل ترك بنتين أو ثلاثًا". [↑](#footnote-ref-92)
93. () فرض الأختين إذا لم يوجد فرع وأصل وارث ومعصب لهن الثلثان بالإجماع؛ لقوله - عز وجل -: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: 176]، فقيست البنتان عليهما بجامع أن الواحدة منهما تأخذ النصف، وهو من قياس الأولى؛ لأن البنتين أقوى نسبًا إلى المورث، وألصق به من أختيه، فإذا أخذ الأختان الثلثين أخذ ذلك البنتان من باب أولى؛ انظر: "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/337، "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/117، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/63، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/34، "تفسير الجلالين مع حاشية الجمل": 1/360، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/643 - 644، "المفصل في أحكام المرأة"؛ د. زيدان: 11/278، "فقه المواريث"؛ للاحم: 1/281. [↑](#footnote-ref-93)
94. () قال: بكون ﴿فَوْقَ﴾ صلة أو زائدة، جماعة من أهل العلم، منهم: الثعلبي في "الكشف والبيان": 4/22أ، والواحدي في "البسيط" - تحقيق المحيميد -: 1/132، و"الوجيز" له: 1/254، والبغوي في "معالم التنزيل": 2/177، والماوردي في "الحاوي الكبير": 8/100، والرملي في "نهاية المحتاج": 6/15، وابن قاسم في "حاشية الروض المربع": 6/110 - 111 وغيرهم. [↑](#footnote-ref-94)
95. () ممن حكم بغلطه أيضًا: النحاس في "إعراب القرآن": 1/439 والذي قال عنه: "وهو خطأ؛ لأن الظروف ليست مما يزاد لغير معنى"، وقال ابن عطية في "المحرَّر الوجيز": 4/34: "ومن قال: فوق زائدة واحتج بقوله - تعالى -: ﴿فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ هو الفصيح، وليست فوق زائدة، بل هي محكمة المعنى؛ لأن ضربة العنق إنما يجب أن تكون فوق العظام في المفصل دون الدماغ، كما قال دريد بن الصمة: اخفض عن الدماغ وارفع عن العظم، فهكذا كنت أضرب أعناق الأبطال.

    وانظر القول برده أيضًا في: "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/182، و"تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/561. [↑](#footnote-ref-95)
96. () كتاب "أحكام القرآن"؛ لإسماعيل القاضي الجهضي لا يزال مخطوطًا، وتوجد منه قطعة مخطوطة في القيروان بتونس، كما ذكر ذلك سزكين في "تاريخ التراث العربي": 2/151، وانظر: "موارد الحافظ ابن حجر العسقلاني في علوم القرآن من خلال كتابه فتح الباري"؛ لمحمد أنور: 153، "معجم المصنفات الواردة في فتح الباري؛ "لمشهور حسن وزميله: 42 رقم: 20. [↑](#footnote-ref-96)
97. () نسب هذه المقالة للقاضي إسماعيل أيضًا: ابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/35، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/63، وابن عاشور في "التحرير والتنوير": 4/258. [↑](#footnote-ref-97)
98. () في كتابه: "الفرائض وشرح آيات الوصية": 41، ونقل الحافظ عنه بتصرف واضح. [↑](#footnote-ref-98)
99. () في الطبقة السلفية الثانية: "فلا ثنتان"، والمثبت من السلفية الأولى: 12/15. [↑](#footnote-ref-99)
100. () "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/506 مع نوع تصرف. [↑](#footnote-ref-100)
101. () هو: أبو محمد شرف الدين الحسين بن عبدالله بن محمد الطيبي - على الأرجح - إمام مشهور في التفسير واللغة والحديث، آية في استخراج الدقائق من النصوص، شديد الرد على الفلاسفة والمعتزلة، توفِّي عام: 734هـ، له مصنفات نافعة من أشهرها: "فتوح الغيب" (حاشية على الكشاف)، والكاشف عن "حقائق السنن" (شرح المشكاة)، انظر: "طبقات المفسرين" للداودي: 1/143، "أعلام"؛ للزركلي: 2/256. [↑](#footnote-ref-101)
102. () لعل ذلك في حاشيته على الكشاف المسماة: "فتوح الغيب في الكشف عن قنوع الريب"، (يحقق جزءًا منه بعض الإخوة في الجامعة الإسلامية، قسم التفسير)، انظر: مقدمة كتابه: "الكاشف على حقائق السنن" (شرح المشكاة): 1/25، و"موارد الحافظ ابن حجر"؛ لمحمد أنور: 329. [↑](#footnote-ref-102)
103. () بل لهما النصف؛ لقوله - عز وجل -: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ﴾، انظر: "إعراب القرآن"؛ للنحاس: 1/439. [↑](#footnote-ref-103)
104. () قد اعترف بعسر ذلك أيضًا: ابن العربي في "أحكام القرآن": 1/336؛ إذ قال: "وهي معضلة عظيمة". [↑](#footnote-ref-104)
105. () أي: حديث جابر - رضي الله عنه - في قصة ابنتي سعد بن الربيع وعمهما ونزول الآية في ذلك، وقد تقدم، انظر: الهامش 4 ص: 770، والهامش: 1 ص: 774. [↑](#footnote-ref-105)
106. () ظاهر الآية ليس فيه إثبات الثلثين للبنتين، وليس فيه نفي ذلك عنهما، فابن عباس ألْحق البنتين بالواحدة الثابت لها النصف في قوله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾، والجمهور ألحقوها بالأختين الثابت لهما الثلثان في قوله - عز وجل -: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: 176]، ولو قيل: إن الآية لا تدل على أي من القولين، وأن إثبات الثلثين للبنتين ثابت بالسنة وإجماع أهل العلم بعد زمن ابن عباس - حتى على القول بعدم رجوعه إلى قول الجمهور - والقياس على الأختين، لكان حسنًا جميلاً، وانظر كلامًا نفيسًا لمكي بن أبي طالب في: "مشكل إعراب القرآن": 1/191، ولابن قدامة في "المغني": 9/12. [↑](#footnote-ref-106)
107. () انظر ذلك في: "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/506، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/182، "إرشاد العقل السليم"؛ لأبي السعود: 2/149، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 4/221، "تيسير الكريم الرحمن"؛ للسعدي: 132. [↑](#footnote-ref-107)
108. () أي: حديث سعد بن أبي وقاص عند البخاري "فتح": 5/427 رقم: 2742، وفيه قلت: يا رسول الله، أوصي بما لي كله؟ قال: ((لا))، قلت: فالشطر؛ قال: ((لا))، قلت: فالثلث؛ قال: ((فالثلث والثلث كثير، إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يَتَكَفَّفون الناس في أيديهم)). [↑](#footnote-ref-108)
109. () انظر: "أحكام القرآن"؛ للجصَّاص: 2/139 - 141، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/344، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/186، "لباب التأويل"؛ للخازن: 1/350، "تيسير الكريم الرحمن"؛ للسعدي: 133، "الحاوي الكبير"؛ للماوردي: 8/194، "المحلَّى"؛ لابن حزم: 8/356، "نهاية المحتاج"؛ للرَّمْلي: 6/7، "حاشية الروض المربِع"؛ لابن قاسم: 6/43 - 44، "أحكام الوصايا في الفقه الإسلامي"؛ للربيعة: 281، وغيرها.

     والإجماع مستقر على منْع الوصية بأكثر من الثلث لمن له وارث؛ انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/64، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/39، "فتح الباري"؛ لابن حجر: 5/435، "الإجماع"؛ لابن المنذر: 38 رقم: 337، "مراتب الإجماع"؛ لابن حزم: 11، "نيل الأوطار"؛ للشوكاني: 6/149 - 150، "سُبُل السلام"؛ للصنعاني: 3/164، وغيرها. [↑](#footnote-ref-109)
110. () أي: على أنه يجوز إقرار المريض بالدين مطلقًا، سواء كان المقر له وارثًا أم أجنبيًّا؛ انظر: "الفتح" 8/441. [↑](#footnote-ref-110)
111. () الدين والوصية لغير وارث مقدمان على الإرث؛ انظر: "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/138، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/185 - 186، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/28، "النكت والعيون"؛ للماوردي، وذلك محل إجماع؛ انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/46، "لباب التأويل"؛ للخازن: 1/350، "مراتب الإجماع"؛ لابن حزم: 110.

     والدَّيْن مُقدَّم على الوصية إجماعًا؛ انظر: المصادر الثلاثة الأخيرة، وأيضًا: "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/38، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/562، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/73، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/646، و"نيل الأوطار" له 6/167، "سُبُل السلام"؛ للصنعاني 3/169، وغيرها. [↑](#footnote-ref-111)
112. () إما آية الفرائض، أو قوله  كما عند أبي داود 3/296 - 297 رقم: 3565، والترمذي: 4/376 - 377 رقم: 2120 وحسنه، وابن ماجه: 2/905 رقم: 2713 وغيرهم: ((إن الله أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث))، أو الإجماع على ذلك، وإن لم يتعينْ دليلُه؛ انظر: "الفتح": 5/439. [↑](#footnote-ref-112)
113. () في المسألة خلافٌ؛ والظاهر: أن إقرار المريض بالدين جائز مطلقًا، سواء أكان ذلك لوارث أم لغيره، إلا إذا وجدت شواهد تكذبه، فيكون عند ذلك إقرارًا باطلاً؛ انظر: "مجموع فتاوى ابن تيميَّة": 35/426، "سُبُل السلام"؛ للصنعاني: 3/167 - 168، "موسوعة فقه ابن تيمية تأصيل وتقعيد"؛ د. قلعجي 318/1 - 319. [↑](#footnote-ref-113)
114. () هذه العبارة في "الدر المصون"؛ للسمين: 1/321 بتصرُّف يسير، وهي في "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/508 بتصرف أكثر، وانظر: "أنوار التنزيل"؛ للبيضاوي 1/207، و"إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 6/233. [↑](#footnote-ref-114)
115. () في كتابه: "الفرائض وشرح آيات الوصية" 48، وانظر: "البحر المحيط"؛ لأبي حيان 3/186. [↑](#footnote-ref-115)
116. () انظر حكاية الإجماع على ذلك في: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/46، "لباب التأويل"؛ للخازن: 1/350، "مراتب الإجماع"؛ لابن حزم: 110، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/38، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/562، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي 5/73، "فتح القدير"؛ للشوكاني 1/646، و"نيل الأوطار" له 6/167، "سبل السلام"؛ للصنعاني 3/169، "فقه المواريث"؛ للاحم: 1/24. [↑](#footnote-ref-116)
117. () حكاه الرافعي في "الشرح الكبير": 5/283، عن الأكثر، وقال الرمْلي في "نهاية المحتاج" 6/8: "إن الأصح بل الصواب تقديم الدين على الوصية". [↑](#footnote-ref-117)
118. () ممن ذهب إلى أن الآية ليس فيها صيغة ترتيب: الزجاج في "معاني القرآن": 2/23، والواحدي في "البسيط" - تحقيق المحيميد -: 1/138 - 139، وابن الجوزي في "زاد المسير": 2/28، والماوردي في "النكت والعيون": 1/459، والبغوي في "معالم التنزيل": 2/177، والعكبري في "إملاء ما مَنَّ به الرحمن": 1/169، وغيرهم، والمعنى عندهم: إن كان أحدهما (الوصية أو الدين) أو كلاهما قُدِّم على قسمة الميراث. [↑](#footnote-ref-118)
119. () انظر النص على أن ﴿أَوْ﴾ في الآيةِ للإباحة في: "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج 2/23، "البسيط" للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/138 - 139، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/186، "الدر المَصُون"؛ للسمين: 2/322، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/508، والفرقُ بين الإباحة والتخيير امتناع الجمْع بين المتعاطفَيْن في التخيير وجوازه في الإباحة، فيجوز تقديم الدَّيْن والوصية على قسمة الميراث، ولا يجوز الجمْع بين تزَوُّج زينب وأختها في قولنا: "تزوج زينب أو أختها"؛ لأن (أَوْ) في هذا المثال للتخيير؛ انظر: في معاني (أو): "معاني الحروف"؛ للرماني: 77، "رصف المباني في شرح حروف المعاني"؛ لأحمد بن عبدالنور: 210، "الأضداد"؛ لابن الأنباري: 281، "أوضح المسالك"؛ لابن هشام: 1/277، "موسوعة الحروف العربية"؛ د/ إ. يعقوب: 173، وغيرها. [↑](#footnote-ref-119)
120. () ذكر الحافظ في "الفتح": 5/444 في هذا الموضع أن حاصل ما ذكره أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور:

     **أحدها: الخفة والثقل**: كربيعة ومُضر، فمضر أشرف من ربيعة، لكن لفظ ربيعة لما كان أخف، قُدِّم في الذكر؛ وهذا يرجع إلى اللفظ.

     **ثانيها: بحسب الزمان:** كعاد وثمود.

     **ثالثها: بحسب الطبع:** كثلاث ورباع.

     **رابعها: بحسب الرتبة:** كالصلاة والزكاة؛ لأن الصلاة حق البدَن، والزكاة حق المال، والبدَن مُقدم على المال.

     **خامسها: تقديم السبَب على المسبب**: كقوله - تعالى -: ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: 209]، قال بعضُ السلَف: عزَّ، فلما عزَّ حكم.

     **سادسها: بالشرَف والفضْل**: كقوله - تعالى -: ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ﴾ [النساء: 69]، وقد نقلها عنه الشوْكَاني في "نيل الأوطار": 6/167، ويظهر أن الحافظ أخذ ذلك عن السُّهَيْلي في كتاب "الفرائض وشرْح آيات الوصية": 49 - 50. [↑](#footnote-ref-120)
121. () كتاب "الفرائض وشرح آيات الوصية" له: 49، والكلام مأخوذ عنه بتصرُّف. [↑](#footnote-ref-121)
122. () الكلام الآتي مأخوذ عن الزمخشري في "الكشاف": 1/508 - 509 بتصرف يسير، وانظر: "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/186، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/322. [↑](#footnote-ref-122)
123. () انظر: هذا القول في "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/38 - 39، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/74، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/186. [↑](#footnote-ref-123)
124. () "إن لصاحب الحق مقالاً": جزء من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عند أحمد في المسند - تحقيق شاكر والزين -: 9/195 رقم: 9358، والبخاري في صحيحه - فتح -: 4/564 رقم: 306، ومسلم في صحيحه: 3/1225 رقم: 1601، والتِّرْمذي في جامعه: 3/599 رقم: 1317، وغيرهم قال: كان لرجل على رسول الله  حق فأغلظ له، فَهَمَّ به أصحابُ النبي  فقال النبي : ((إن لصاحب الحق مقالاً... الحديث)). [↑](#footnote-ref-124)
125. () انظر هذا القول في: "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/343، و"الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/74. [↑](#footnote-ref-125)
126. () "فتح الباري": 5/419. [↑](#footnote-ref-126)
127. () انظر هذا القول في: "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 3/38، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/344، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/74، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/186. [↑](#footnote-ref-127)
128. () يُريد ما أخرجه البخاري "فتح": 8/365 رقم: 4772 عن سعيد بن المسيب عن أبيه قال: "لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله  فوجد عنده أبا جهل وعبدالله بن أبي أمية بن المغيرة؛ فقال: ((أي عم، قل: لا إله إلا الله، كلمة أحاج لك بها عند الله... الحديث)). [↑](#footnote-ref-128)
129. () هكذا في السلفية الثانية، والسلفية الأولى: 8/508، والظاهر أن الصواب: "بشرط ألا يكون". [↑](#footnote-ref-129)
130. () انظر تفسير قوله - عز وجل -: ﴿حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾ بوقوع الإياس من الحياة، ومعاينة الملك، وحشرجة الروح، وبلوغها الحلقوم، وغرغرة النفس في: "جامع البيان" للطبري: 8/98، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/28أ، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/43، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق: المحيميد -: 1/161، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/54، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/6 - 7، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/93، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/568، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/199 - 200، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/655، وغيرها. [↑](#footnote-ref-130)
131. () هذه الآية دليل مَن اشترط أن تكون التوبة من الذنوب في وقت الاختيار وزمن التكليف الذي ينقطع بالمعاينة وورود القيامة، قال الطيبي في "الكاشف على حقائق السنن": 6/1849 معللاً ذلك: "وذلك لأن من شرط التوبة العزْم على ترك الذنب المتوب عنه، وعدم المعاوَدة عليه، وذلك إنما يتحقَّق مع تمكُّن التائب، وبقاء أوان الاختيار، والله أعلم"، ويدل على هذا الشرط أيضًا قوله  عند الترمذي: 5/547 رقم: 3537 وحسنه، وابن ماجه: 2/1420 رقم: 4253 وغيرهما من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -: ((إن الله - تعالى - يقبل توبة العبد ما لم يغرغر))، وانظر أيضًا: "مدارج السالكين"؛ لابن القيم: 1/294 و 297، "دليل الفالحين"؛ لابن علان: 1/88، "المعاصي وآثارها على الفرد والمجتمع"؛ للمصلح: 333. [↑](#footnote-ref-131)
132. () انظر: "إعراب القرآن"؛ للنحاس: 1/443، "إملاء ما مَنَّ به الرحمن"؛ للعكبري: 1/172، "مشكل إعراب القرآن"؛ لمكي: 1/194، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/202، والمصدر يُقَدَّر هنا باسم فاعل، أي: كارهات، أو باسم مفعول؛ أي: مكرهات، ويكون المعنى: لا يحل لكم أن ترثوا النساء كارهات أو مكرهات، وانظر بالإضافة إلى ما سبق: "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/513، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 4/241، "أنوار التنْزيل"؛ للبيضاوي: 1/210. [↑](#footnote-ref-132)
133. () أي: من السبعة، أما من العشرة، فقد وافق خلَف العاشر الأخوين في القراءة بالضم؛ انظر: "الغاية في القراءات العشر"؛ لابن مهران: 133، "النشْر في القراءات العشر"؛ لابن الجزري: 2/248، "إتحاف فضلاء البشر"؛ للبنا: 1/506، "المهذب في القراءات العشر"؛ د/ محيسن 1/154، "البدور الزاهرة"؛ للقاضي: 75. وهما لغتان في قول الكسائي والفارسي وثعلب وغيرهم، كما في "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/28ب، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/186، "الحجة"؛ لأبي علي الفارسي: 3/244، "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 6/12، والذي قال: "وقد أجمع كثير من أهل اللغة أن الكَره والكُره لغتان، فبأي لغة قرئ فجائز، إلا الفراء"، قلتُ: وقول الفراء: إن الكُره بضم الكاف: المشقة، وبفتحها: إكراه غيره، انظره في: "معاني القرآن" للنحاس: 2/45، و"المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/59، و"الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/28ب، وقاله أيضًا ابن قُتيبة في "تفسير غريب القرآن": 122، وأبو عمرو بن العلاء كما في "الكشف عن وجوه القراءات السبع"؛ لمكي: 1/382، وهناك أقوال أخرى، انظر: "شرح الهداية"؛ للمهدوي: 2/48، "إعراب القراءات السبع وعللها"؛ لابن خالويه: 1/131، "الكشف عن وجوه القراءات السبع"؛ لمكي: 1/382 - 383، "المفردات"؛ للراغب: 429، "المغني في توجيه القراءات العشر"؛ د. محيسن: 1/403، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/202، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/40، وغيرها. [↑](#footnote-ref-133)
134. () أي: الخلع، انظر: "الفتح": 9/307، والخلع في اصطلاح الفقهاء: فراق الرجل زوجته على مال، انظر بعض التعريفات له في: "التعريفات"؛ للجرجاني: 139، "التوقيف على مهمات التعاريف"؛ للمناوي: 323، "أنيس الفقهاء"؛ للقونوي: 161، "الحاوي"؛ للماوردي: 10/3، "المحلى"؛ لابن حزم: 9/511، "المغني"؛ لابن قُدامة: 10/268، "مجموع فتاوى ابن تيمية": 32/284، "فتح الباري"؛ لابن حجر: 9/307، "سُبُل السلام"؛ للصنعاني: 3/296، "موسوعة فقه ابن تيمية"؛ د/ قلعجي: 2/752، "حاشية الروض المربع"؛ لابن قاسم: 6/459، "الموسوعة الفقهية الكويتية": 19/234، وغيرها. [↑](#footnote-ref-134)
135. () هو: أبو عبدالله بكر بن عبدالله بن عمرو المزَني البصري، إمام واعظ، ثقة ثبت حجة، أحد الأعلام، يذكر مع الحسن وابن سيرين، توفِّي عام: 106هـ، انظر: "حلية الأولياء"؛ لأبي نُعَيم: 2/224، "سِيَر أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 4/532، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 175. [↑](#footnote-ref-135)
136. () لا تعارُض بين الآيتين، حتى يُقال بالنسخ، فآية البقرة فيما إذا كان طلب الخلع من المرأة، وآية النساء فيما إذا كان الزوج يريد طلاقها من غير طلب منها؛ انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 4/581 و: 8/132، "الحاوي"؛ للماوَردي: 10/4، "المحلى"؛ لابن حزم: 9/513، "الاستذكار"؛ لابن عبدالبر: 17/176، "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/160، "محاسن التأويل"؛ للقاسمي: 5/80 - 83، وغيرها. [↑](#footnote-ref-136)
137. () لم أهتدِ إليه في مظانِّه في كتابه المصنف، فلعله في كتابه التفسير؛ انظر: "موارد ابن حجر في علوم القرآن من خلال كتابه فتح الباري"؛ لمحمد أنور: 338. [↑](#footnote-ref-137)
138. () انظر قول بكر في: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/130، "المحلى"؛ لابن حزم: 9/512، وقد ذكره عنه أيضًا، وحكم بشذوذه أو خطئه: ابن عطية في "المحرر الوجيز": 5/66، والواحدي في "البسيط" - تحقيق: المحيميد -: 1/172، وابن عبدالبر في "الاستذكار": 17/175، والماوردي في "الحاوي": 10/4، وابن قدامة في "المغني": 10/268، وغيرهم. [↑](#footnote-ref-138)
139. () النساء: 128، والصلح: اسم من المصالحة، وهي المسالَمة بعد المنازعة، وفي الشريعة: عقد يرفع النزاع بالتراضي، وقد يكون المصالح به مالاً، وقد يكون غيره، وقد قال الله - عز وجل -: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: 128]، فدلَّت الآية بعُمُومها على أنه يجوز للمرأة أن تصالح زوجها بأن تعطيه مالاً لها ليفارقها، وذلك حقيقة الخلع، وانظر في تعريف الصلح: "التعريفات"؛ للجرجاني: 172، "أنيس الفقهاء"؛ للقونوي: 245، "التوقيف على مهمات التعاريف"؛ للمناوي: 460، "موسوعة فقه ابن تيمية"، د/ قلعجي: 3/1096. [↑](#footnote-ref-139)
140. () أي: حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - في البخاري؛ "فتح": 9/307 رقم: 5273: أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ، فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خُلُق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام؛ فقال رسول الله : ((أتردين عليه حديقته؟))؛ قالتْ: نعم، قال رسول الله : ((اقبل الحديقة، وطلقها تطليقة)). [↑](#footnote-ref-140)
141. () فيه حسن أدب واعتذار من الحافظ - رحمه الله - كما هو ديْدنه. [↑](#footnote-ref-141)
142. () قلتُ: وقبله أيضًا كما حكاه ابن قدامة في "المغني": 10/268 عن الصحابة - رضي الله عنهم - وقد حكى الإجماع بدون تفصيل جمع، منهم: ابن المنذر في "الإجماع": 46، وابن قاسم في "حاشية الروض": 6/459. [↑](#footnote-ref-142)
143. () أي: قوله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: 20] "الفتح": 9/307. [↑](#footnote-ref-143)
144. () أي: قوله - عز وجل -: ﴿الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: 229]. [↑](#footnote-ref-144)
145. () أي: قوله - عز وجل -: ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: 4]، وقوله - عز وجل -: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: 128]. [↑](#footnote-ref-145)
146. () انظر معنى هذا القول في: "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/515، "أنوار التنزيل"؛ للبيضاوي: 1/211 - 212، "إرشاد العقل السليم"؛ لأبي السعود: 2/160، ومما يدل أيضًا على أن المراد نكاحهن لا أعيانهن، أن الأعيان ليست صورًا للتحليل والتحريم، وإنما يتعلق التكليف بالأمر والنهي بأفعال المكلفين من حركة وسكون، لكن الأعيان لما كانت موردًا للأفعال، أضيف الأمر والنهي والحكم إليها على سبيل المجاز، انظر: "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/371، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/26، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/107، ومما يدل على ذلك أيضًا أن النكاح هو معظم ما يقصد منهن، وأيضًا أن سياق الكلام يدل على ذلك، فما قبله وما بعده كله في النكاح، انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/141، "أنوار التنزيل"؛ البيضاوي: 1/211 - 212، "إرشاد العقل السليم"؛ لأبي السعود: 2/160، وغيرها. [↑](#footnote-ref-146)
147. () هو: يحيى بن قيس الكندي، كوفي مستور، توفي قبل المائتين؛ انظر: "تهذيب التهذيب": 11/266، "تقريب التهذيب": 1064، وكلاهما لابن حجر. [↑](#footnote-ref-147)
148. () قال البخاري في صحيحه؛ "فتح": 9/57: "ويُروَى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فيمن يلعب بالصبي إذا أدخله فيه فلا يتزوج أمه، ويحيى هذا غير معروف، ولم يتابَع عليه". [↑](#footnote-ref-148)
149. () انظر نسبة القول إلى الثوري في: "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/116، "عمدة القاري"؛ للعيني: 102/209، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/667، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/75. [↑](#footnote-ref-149)
150. () هو: أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو بن يُحْمَد الأوزاعي الشامي، شيخ الإسلام، أحد أئمة الدنيا، إمام مجتَهد، ورِع زاهد؛ انظر: "سِيَر أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 7/107، "مشاهير علماء الأمصار"؛ لابن حبان: 107، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 593. [↑](#footnote-ref-150)
151. () انظر نسبة القول إلى الأَوْزاعي في: المصادر السابقة في الهامش 4، ص 788، و"معجم فقه السلف"؛ للكتاني: 7/50. [↑](#footnote-ref-151)
152. () انظر: المصادر السابقة في الهامش 4، ص788، وهو المذهب عند الحنابلة؛ انظر: "الإنصاف"؛ للمرداوي: 8/120، "الفروع"؛ لابن مُفلح: 5/194، "الاختيارات"؛ للبعلي: 361، "موسوعة فقه ابن تيمية"؛ د/ قلعجي: 3/1414 - 1415، "الإفصاح عن معاني الصحاح"؛ لابن هبيرة: 2/126. [↑](#footnote-ref-152)
153. () انظر: نسبة القَوْل إلى الجُمهور في المصادر السابقة في الهامش: 4، ص 788، و"الإفصاح عن معاني الصحاح"؛ لابن هبيرة: 2/126، و"نهاية المحتاج"؛ للرملي: 6/275. [↑](#footnote-ref-153)
154. () انظر: "البسيط" - تحقيق: المحيميد -: 1/189 - 190. [↑](#footnote-ref-154)
155. () أي: البخاري، انظر: "جامعه الصحيح، "فتح": 9/62. [↑](#footnote-ref-155)
156. () انظر ذلك في: "مجاز القرآن"؛ لأبي عبيدة: 1/121، "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/34، "غريب القرآن وتفسيره"؛ لليزيدي: 116، "معاني القرآن" للنحاس: 2/54، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/147، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/35ب، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/71، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/47، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/112، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/93، وغيرها. [↑](#footnote-ref-156)
157. () أي: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ﴾ جمع ربيبة، على وزْن فعيلة بمعنى مفْعولة، مثل قتيلة بمعنى مقْتولة؛ أي: مُصْلَحة ومُعتنى بها، ومقيوم على شأنها؛ انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/147، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/35ب، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/378، "مجاز القرآن"؛ لأبي عبيدة: 1/121، "عمدة الحفاظ"؛ للسمين: 2/64، وغيرها. [↑](#footnote-ref-157)
158. () أي: من جهة الاشتقاق كما نبَّه على ذلك في "الفتح": 9/47، وهنا فعلان: الأول: رَبَّى يُرَبِّي تربية، فهو مُرَبِّ، والثاني: ربَّ يَرُبُّ رَبًّا فهو راب، وهما بمعنى واحد، والحافظ يرى أن الربائب من: ربَّ يَرُبُّ، لا من ربَّى يُربِّي، وقد أجاز الزجاج في "معانيه": 2/34 كونها من الفعلين، فقال: "فأما الربيبة فبنت امرأة الرجل من غيره، ومعناها مربوبة؛ لأن الرجلَ هو يربها؛ أي: يصلحها ويقوم بشأنها، يجوز أن تسمى ربيبة؛ لأنه تولى تربيتها"، وتبِعه على ذلك قومٌ، انظر: "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 15/181، "الصِّحاح"؛ للجوهري: 1/131 - 132، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/35ب، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/184، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/190، "لباب التأويل"؛ للخازن: 1/359، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/34، "عمدة الحفاظ"؛ للسمين: 2/64، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 4/257. [↑](#footnote-ref-158)
159. () انظر: "روضة الطالبين"؛ للنووي: 7/113 - 114، "نهاية المحتاج"؛ للرملي: 6/275، "مغني المحتاج"؛ للشربيني: 3/177، وهو قول ابن عباس، وطاوس، وعمرو بن دينار، وغيرهم، واختاره ابن جرير، والثعلبي، وحكى الإجماع عليه الواحدي في "البسيط" - تحقيق المحيميد -: 1/185، وفيه نظر لما ترى، انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/148، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/35ب، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/113، "عمدة القاري"؛ للعيني: 20/103 - 104، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/665، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/72. [↑](#footnote-ref-159)
160. () انظر نسبة القول إليهم في: المصادر الأربعة الأخيرة في الهامش السابق، "بداية المجتهد": 2/57، "الاستذكار"؛ لابن عبدالبر: 17/188 - 189. وانظر: "المغني"؛ لابن قدامة: 9/517 - 518، "الإنصاف"؛ للمرداوي: 8/116، إذ ذكرا فيه خلافًا بين الحنابلة كقولي الشافعية. [↑](#footnote-ref-160)
161. () أي: البخاري، انظر: جامعه الصحيح؛ "فتح": 9/62. [↑](#footnote-ref-161)
162. () نسبه للجمهور جماعة منهم: ابن المنذر في "الإشراف": 1/778، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/112، وابن كثير في "تفسير القرآن العظيم": 1/576، والبيضاوي في "أنوار التنزيل": 1/212، وأبو السعود في "إرشاد العقل السليم": 2/161، والعيني في "عمدة القاري": 20/104، والقسطلاني في "إرشاد الساري": 11/388، والشوكاني في "فتح القدير": 1/664، والآلوسي في "روح المعاني": 4/258. [↑](#footnote-ref-162)
163. () "المصنف"؛ لعبدالرزاق: 6/278 رقم: 258. [↑](#footnote-ref-163)
164. () لعله في كتابه "التفسير" أو "الأوسط"، وقد أشار إلى ذلك في كتابه "الإشراف على مذاهب أهل العلم": 1/78 فقال: "وقد رُوِّينا عن علي بن أبي طالب رواية تخالِف هذه الروايات كأنه رخص فيه، إذا لم تكن في حجره وكانت غائبة"؛ وانظر: الإجماع له 40 رقم: 363. [↑](#footnote-ref-164)
165. () انظر: "تفسير ابن أبي حاتم": 3/921 رقم: 5087، "المحلَّى"؛ لابن حزم: 9/143 - 144. [↑](#footnote-ref-165)
166. () إبراهيم بن عبيد بن رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان الزُّرقي الأنصاري المدني، تابعي ثقة، أبوه وجده صحابيان، توفي بعد المائة؛ انظر: "تهذيب التهذيب"؛ لابن حجر: 1/143، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 112. [↑](#footnote-ref-166)
167. () هو: أبو سعيد مالك بن أوس بن الحدثان بن عوف النصري، له رؤية على خلاف، فقيه إمام حجة، روى عن العشرة المبشرين بالجنة وعن العباس، توفِّي عام 92هـ، وقيل 91هـ؛ انظر: "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 4/171، "الإصابة"؛ لابن حجر: 3/319، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 913. [↑](#footnote-ref-167)
168. () ممن ضعفه ابن المنذر والطحاوي فيما نقله عنهما القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/112، والشوكاني في "فتح القدير": 1/664، والجصَّاص في "أحكام القرآن": 2/184، وابن العربي في "أحكام القرآن": 1/378، ولم أهتد إلى ذلك في كتبهما المطبوعة. [↑](#footnote-ref-168)
169. () تقدَّم قريبًا عزوه له، فهو ابن أبي حاتم في تفسيره: 3/921 رقم 5087. [↑](#footnote-ref-169)
170. () ممن صححه عن علي أيضًا: ابن كثير في "تفسيره": 1/576؛ إذ قال بعد إيراده له بسند ابن أبي حاتم: "هذا إسناد قوي ثابت إلى علي بن أبي طالب على شرط مسلم"، وكذا السيوطي في "الدر المنثور": 2/234، و"الإكليل" له: 69، والآلوسي في "روح المعاني": 4/258، وحسَّن إسناده أحمد مجتبى في تحقيقه لـ"الفتح السماوي" بتخريج أحاديث "تفسير القاضي البيضاوي": 2/471. [↑](#footnote-ref-170)
171. () لم أهتدِ إليه في كُتُب أبي عبيد المطبوعة، ولعله في كتابه "معاني القرآن" أو في "غريب القرآن" أو في "النكاح"، وقد رواه عنه ابن حزم في "المحلى": 9/144، وعزاه له القسطلاني في "إرشاد الساري": 11/388، وأثر عمر عند عبدالرزاق أيضًا في "المصنف": 6/279، رقم: 10835. [↑](#footnote-ref-171)
172. () ذكر هذا الاحتجاج عنه القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/112، واحتج بذلك أيضًا ابن قدامة في "المغني": 9/516. [↑](#footnote-ref-172)
173. () جزء من حديث أم المؤمنين أم حبيبة - رضي الله عنها - في "المسند" لأحمد - تحقيق شاكر والزين -: 18/282 - 283 رقم 26511، والبخاري - "فتح": 9/62، رقم: 5106، و"سنن أبي داود": 2/546 - 547، رقم: 20566، و"المجتبى"؛ للنسائي: 6/78 - 79. [↑](#footnote-ref-173)
174. () انظر: "الإشراف"؛ لابن المنذر: 1/78، والإجماع له: 40 رقم: 363، "المغني"؛ لابن قدامة: 5169. وفي حكاية الإجماع نظر لخلاف الخليفتين الراشدين المذكور قبلُ، وخلاف الظاهرية الذي سيذكر في الهامش التالي. [↑](#footnote-ref-174)
175. () ممن خالف أيضًا: داود الظاهري كما في: "بداية المجتهد"؛ لابن رشد: 2/57، "المغني"؛ لابن قدامة: 9/516، "الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي"؛ لعارف خليل: 647، وابن حزم في "المحلى": 9/140. [↑](#footnote-ref-175)
176. () انظر في جواز تخصيص الكتاب بالسنة: "العدة"؛ لأبي يعلى: 2/552، "شرح الكوكب المنير"؛ لابن النجار: 3/362، "روضة الناظر"؛ لابن قدامة: 2/246، "مذكرة الشنقيطي": 221 - 223، "معالم أصول الفقه عند أهل السنة"؛ للجيزاني: 431، وغيرها، وانظر النص على أن قوله - عز وجل -: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ عامة مخصصة بالسنة مبينة بها في: "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق: المحيميد -: 1/198، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/46، "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/199، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/384 - 387، "الإيضاح"؛ لمكي: 218، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/215، "أنوار التنزيل"؛ للبيضاوي: 1/213، "شرح مسلم"؛ للنووي: 9/273، "لباب التأويل"؛ للخازن: 1/361، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/671، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/81، "محاسن التأويل"؛ للقاسمي: 5/96. [↑](#footnote-ref-176)
177. () بيَّن ابن القيم في "إعلام الموقعين": 2/306 - 309، أن الزيادة على النص لا تخلو من ثلاث حالات:

     أ - أن تكون بيانًا لِما في القرآن، وهذه مثل: تقييدها لمُطْلق القرآن، أو تخصيصها لعمومه.

     ب - أن تكون مُنشئة لحكم لم يتعرض له القرآن.

     جـ - أن تكون مغيرة لحكم القرآن، ناسخة له، وكلها يجب العمل بها مع مُراعاة شروط النسْخ وضوابطه في الأخيرة.

     وانظر: "معالم أصول الفقه عند أهل السنة"؛ للجيزاني: 274 - 275. [↑](#footnote-ref-177)
178. () حكى الإجماع على ذلك جمع من أهل العلم. انظر: "جامع الترمذي": 3/324، "الإشراف"؛ لابن المنذر: 1/81، الإجماع له: 41 رقم: 370، "الاستذكار"؛ لابن عبدالبر: 16/168، "شرح مسلم"؛ للنووي: 9/272 - 273، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/74، "بداية المجتهد"؛ لابن رشد: 2/71، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/125، "المغني"؛ لابن قدامة: 9/522، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/215، "سبل السلام"؛ للصنعاني: 3/206، "نيل الأوطار"؛ للشوكاني: 6/278، وغيرها، وقد ذكر جل من مضى مخالفة بعض أهل البدع وهم الرافضة والخوارج لذلك، ولم يعد مخالفتهم في ذلك خلافًا لِمُخالفتهم للسنة الثابتة عنِ النبي - صلى الله عليه وسلم. [↑](#footnote-ref-178)
179. () من ذلك حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -: أن رسول الله  قال: ((لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها))، وهو في البخاري، "فتح": 9/64 رقم: 5109، ومسلم: 2/1012 رقم: 1408، وقال "الترمذي في جامعه": 3/424 بعد ذكره لحديث ابن عباس وأبي هريرة: "وفي الباب عن علي، وابن عمر، وعبدالله بن عمرو، وأبي سعيد، وأبي أمامة، وجابر، وعائشة، وأبي موسى، وسمرة بن جندب". [↑](#footnote-ref-179)
180. () هذا قول جمهور أهل العلم من الشافعية والحنابلة وغيرهم في تحديد مقدار أقل الصداق، وضابطه عند الشافعية أن يكون شيئًا يجوز أن يكون ثمنًا، وعند الحنابلة وابن حزْم أن يكون له نصف يُحَصَّل، انظر أقوالهم في: "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق: المحيميد -: 1/198، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/128، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/47 - 48، "الشرح الكبير"؛ للرافعي: 8/232، "بداية المجتهد"؛ لابن رشد: 2/34، "المغني"؛ لابن قدامة: 10/99، "الحاوي الكبير"؛ للماوردي: 9/397، "المحلى"؛ لابن حزم: 9/91، "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم"؛ لأبي العباس القرطبي: 4/128 - 130، "سبل السلام"؛ للصنعاني: 3/187، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/217، "نيل الأوطار"؛ للشوكاني: 6/311، "لباب التأويل"؛ للخازن: 1/361، "الاستذكار"؛ لابن عبدالبر: 16/74 - 75، "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 11/427، وغيرها. [↑](#footnote-ref-180)
181. () لم أهتدِ لهذا القول وقائله في الكُتُب المتوافرة تحت يدي. [↑](#footnote-ref-181)
182. () الذين قاسوه على نصاب السرقة هم: الحنفية، والمالكية على خلاف بينهم في مقداره، فجعله الحنفية عشرة دراهم، وجعله المالكيَّة ربع دينار، أو ثلاثة دراهم.

     انظر: المصادر السابقة في الهامش قبل السابق، وقياسه على نصاب الزكاة أقوى من جهة أن من لا يملك النصاب لا يقال بأنه صاحب مال؛ لأن صاحب المال هو الذي له مال ذو قدر، ولو كان مَن يملك مالاً دون النصاب صاحب مال ذو قدر لوجب عليه فيه الزكاة، والله أعلم.

     أما القياس على ما يقطع به السارق، فالأظهرُ عدم صحته؛ لأن النكاح استباحة الانتفاع بالجملة، والقطع إتلاف عضو دون استباحة، والقطْع حد، والصداق عوض في عقد مراضاة فلم يتقدر كسائر المعاوضات، ولأن السرقة معصية والنكاح طاعة، انظر: "الحاوي الكبير"؛ للماوردي: 9/400، "المحلى"؛ لابن حزم: 9/92 - 93، "المغني"؛ لابن قُدامة: 10/100. [↑](#footnote-ref-182)
183. () بل أقوى من الجميع رده إلى ما يتفق عليه مما يتمول به - كما في قول الجمهور - وإن لم يتعارف عليه؛ لحديث سهل بن سعد عند البخاري؛ "فتح": 9/112 رقم: 5149، وفيه: ((اذْهب فاطلُب ولو خاتمًا من حديد))، وخاتم الحديد دون ما تعارف عليه الناس، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-183)
184. () هذا - والله أعلم - على الأصل المتعارَف عليه بين الناس ألا يزوجوا الحرة إلا بمال ذي قدْر، أما لو اتفق الطرفان على ما دون ذلك لجاز؛ لقوله : ((اذهبْ فاطلب ولو خاتمًا من حديد))، (سبق تخريجه في الهامش السابق)، على أن من حدد لأقل المهر قدرًا لا يقول بالفرق بين الحرة والأمة في ذلك، كما نبَّه عليه ابن حزم في "المحلَّى": 9/93، كما أن مَن حدد لأقل المهر قدرًا لا يبْلغ ما حدده أن يطلقَ عليه اسم مالٍ له قدر؛ انظر: "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/200. [↑](#footnote-ref-184)
185. () والغنى والسعة والقدرة التي يستطيع بها العبدُ أن ينال بها من المرادات ما لا ينال عند الفقر، كالطويل الذي ينال بطوله ما لا يناله القصير بقصره، وهذا قولُ جمهور أهل العلم؛ كابن عباس، ومجاهد، وابن جبير، والسدِّي، وابن زيد، ومالك في رواية، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وأبي عبيدة، والنحاس، وابن قُتيبة، والزجاج، والواحدي، وغيرهم.

     وهنا قولان آخران فيها:

     أ - أن الطول: المرأة الحرة، قاله أبو حنيفة، وأبو يوسف، وابن حبيب، وهو قول لمالك، والمعنى: من كان تحته حرة لم يحل له أن يتزوج الأمة، ومن لم يكن تحته حرة جاز له أن يتزوج أمة ولو كان غنيًّا.

     ب - أن الطول: الجلد والصبر، قاله ابن مسعود، وجابر، وعطاء، والشعبي، والنخَعي، وقتادة، والثوري، وربيعة، والمعنى: أن من كان يهوَى أمَة حتى صار لذلك لا يستطيع أن يتزوج غيرها، فإن له أن يتزوجها إذا لم يملك نفسه وخاف أن يبغي بها، وإن كان يجد سعة في المال لنكاح الحرة؛ انظر: "العين"؛ للخليل: 7/450، "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 14/18، "مجاز القرآن"؛ لأبي عبيدة: 1/123، "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/55، "تفسير غريب القرآن"؛ لابن قتيبة: 124، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/62، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/182 - 185، "تفسير ابن أبي حاتم": 3/920، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/205، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 2/81، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/472، "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/224، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/219، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/136 - 137، "تفسير القرآن"؛ للعز: 1/315 - 316، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/84، وغيرها. [↑](#footnote-ref-185)
186. () أصل الفتيات: الشواب من النساء، إلا أنه قيل لكل مملوكة فتاة، ولكل عبد فتى؛ انظر: "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 14/327، "معجم مقاييس اللغة"؛ لابن فارس: 4/474، "الصحاح"؛ للجوهري: 6/2451، "المفردات"؛ للراغب: 372، "عمدة الحفاظ"؛ للسمين: 3/240، وانظر: في تفسير الفتيات في الآية بالإماء: "مجاز القرآن"؛ لأبي عبيدة: 1/123، "تفسير غريب القرآن"؛ لابن قتيبة: 124، "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/40، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/188، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/61، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/196، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/56، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/139، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/581، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/85، وغيرها. [↑](#footnote-ref-186)
187. () والمسافحة هي: المعلنة بالزنا، والتي لا ترد يد لامس أرادها، انظر: "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/37، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/193، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/40أ، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق: المحيميد -: 1/209، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/86، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/197، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/142، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/222، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/582، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/673، وغيرها. [↑](#footnote-ref-187)
188. () انظر: "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 4/326، "لسان العرب"؛ لابن منظور: 3/2023، "معجم مقاييس اللغة"؛ لابن فارس: 3/81، "الصحاح"؛ للجوهري: 1/375، "النهاية"؛ لابن الأثير: 2/371، "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/239، "عمدة الحفاظ"؛ للسمين: 2/230، "تاج العروس"؛ للزبيدي: 4/90، وغيرها. [↑](#footnote-ref-188)
189. () انظر: "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 7/280، "لسان العرب"؛ لابن منظور: 2/1116، "معجم مقاييس اللغة"؛ لابن فارس: 2/1163، "الصحاح"؛ للجوهري: 5/2107، "النهاية"؛ لابن الأثير: 2/15، "تاج العروس"؛ للزبيدي: 18/174، "معجم أسماء الأشياء"؛ للبابيدي: 144. [↑](#footnote-ref-189)
190. () في "المفردات": 144. [↑](#footnote-ref-190)
191. () كذا في "الفتح"، والبيت في "المفردات" 144: "خدين العُلَى"، وهو كذلك في "عمدة الحفاظ"؛ للسمين: 1/569، "تاج العروس"؛ للزبيدي: 18/174، بلا نسبة في كلٍّ. [↑](#footnote-ref-191)
192. () انظر: المصادر السابق في الهامش رقم: 1، والمراد بذوات الأخدان في الآية: اللاتي يصحبن الرجال واحدًا واحدًا، وتقتصر إحداهن بالزنا مع أحدهم خفية، وعلى ذلك فذات الخذن تقابل المسافِحَة التي تُعلن زناها، وتزني مع كل آتٍ إليها؛ انظر: "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/37، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/193 - 195، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/210، "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/239، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/86، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/64 - 65، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/673، وغيرها. [↑](#footnote-ref-192)
193. () قاله ابن عباس، ومجاهِد، وقتادة، والحسَن، وسعيد بن جبير، والضحاك، وعمرو بن دينار، والسدِّي، والشعْبي، وعطاء، وعطية، وعبدالرحمن بن زيد، ومقاتل بن حيان، والشافعي، وغيرهم، وسُمي الزنا عنتًا؛ لكونه سببًا لما يعقبه من المشقة والضرر في الدنيا والآخرة؛ انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/204 - 207، "تفسير ابن أبي حاتم": 3/924، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/87 - 88، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/473، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/224. ويطلق العنت أيضًا على: الهلاك والحد والإثم، انظر: المصادر السابقة وغيرها. [↑](#footnote-ref-193)
194. () نصَّ على ذلك ابن قُتيبة في "تفسير غريب القرآن": 124، وانظر: "مجاز القرآن"؛ لأبي عبيدة: 1/123، وذهب الأكثرون إلى أن أصل العنت: المشقة؛ انظر: "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/42، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/67، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/78 - 88، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/224، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/351، و"عمدة الحفاظ" له: 3/155، "عمدة القاري"؛ للعيني: 24/16. والمراد بالمشقة: الشديدة منها التي يخاف على من وقع فيها التلف والهلاك، ذكره الراغب في "المفردات": 349. [↑](#footnote-ref-194)
195. () انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/226، "معاني القرآن"؛ للزجاج: 2/44، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/92، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 4/199، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/153، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/231، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/581، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/93، وغيرها. [↑](#footnote-ref-195)
196. () ذكر هذين المعنيين الرازي في "مفاتيح الغيب": 10/72، والآية تشملهما؛ لأن الباطل ضد الحق، وهو كل طريق لم تبحه الشريعة سواء كان للغير علاقة به أم لا؛ انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/219، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/218، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/60، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/522، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/199، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/150، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/230، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/682، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/93. [↑](#footnote-ref-196)
197. () ذكر الإجماع على ذلك: الواحدي في "البسيط" - تحقيق: المحيميد -: 1/218، وقد ذكر في المسألة خلافًا؛ الفارسي في "الحجة": 3/152، والعكبري في "إملاء ما مَنَّ به الرحمن": 1/177، وذلك على قراءة النصب لقوله - تعالى -: ﴿تِجَارَةً﴾، والتقدير: لا تأكلوها بسببٍ إلا أن تكون تجارةً، قال العكبري: "وهذا ضعيف؛ لأنه قال بالباطل، والتجارة ليست من جنس الباطل"، وقد نص على أن الاستثناء منقطع جماعة، منهم: الثعلبي في "الكشف والبيان": 4/42أ، والزمخشري في "الكشاف": 1/522، وابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/91، والنحاس في "إعراب القرآن": 1/449، وأبو البركات ابن الأنباري في "غريب إعراب القرآن": 1/251، ومكي في "مشكل إعراب القرآن": 1/196، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/151، وأبو حيان في "البحر المحيط": 3/231، والسمين الحلبي في "الدر المصون": 2/353، وأبو السعود في "إرشاد العقل السليم": 2/170، والشوكاني في "فتح القدير": 1/682، وصديق خان في "فتح البيان": 3/93، وابن عاشور في "التحرير والتنوير": 5/23، وغيرهم. [↑](#footnote-ref-197)
198. () أي: طب الأجساد؛ انظر: "الفتح" 10/140. [↑](#footnote-ref-198)
199. () كذا في الطبعة السلفية الأولى والثانية، والظاهر أنه: الأمر، لا المرض. [↑](#footnote-ref-199)
200. () استنبط ذلك من هذه الآية: عمرو بن العاص - رضي الله عنه - حين لم يغتسل بالماء عندما أجنب في غزوة ذات السلاسل، فأقر النبي  استنباطه، كما في "مسند أحمد": 13/507 رقم: 17739، و"سنن أبي داود": 1/238 - 239 رقم: 334 - 335، و"سنن الدارقطني": 1/178، باب التيمُّم رقم: 12، 13، و"مستدرك الحاكم": 1/177، وقال: "وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في "التلخيص"، وابن حبان في صحيحه - بترتيب ابن بلبان -: 4/142 رقم: 1315، وقال الأرناؤوط في تخريجه له: "إسناده على شرط مسلم"، وأخرجه البخاري تعليقًا في صحيحه؛ "فتح" 1/541. [↑](#footnote-ref-200)
201. () هو: أبو محمد عبدالله بن سعد بن نفيل الأزدي الأندلسي المالكي، الشهير بأبي محمد بن أبي جمرة، عالم ناسك، كان قوالاً بالحق، أمارًا بالمعروف، ونهاءً عن المنكر، توفِّي عام: 695هـ؛ انظر: "البداية والنهاية"؛ لابن كثير: 13/346، "الأعلام"؛ للزركلي: 4/89. [↑](#footnote-ref-201)
202. () أي: المذكورات في حديث حذيفة في البخاري؛ "فتح": 6/698 رقم: 3586 قال: قال رسول الله : ((فتنة الرجل في أهله وماله وجاره تكفرها الصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)). [↑](#footnote-ref-202)
203. () انظر استشكال ابن أبي جمرة في كتابه: "بهجة النفوس وتحليلها بمعرفة ما لها وما عليها" 1/199. [↑](#footnote-ref-203)
204. () على سبيل القطع للآية، وقد خالف في ذلك جماعة من الأصوليين؛ كالباقلاني، والجُوَيني، وأبي إسحاق الإسفراييني، والذين لا يفرقون بين كبائر الذنوب وصغائرها، ويقولون: الكل كبائر، فقالوا: لا يجب القطع بتكفير شيء من الذنوب، وإنما يحمل ذلك على غلبة الظن وقوة الرجاء والمشيئة ثابتة؛ انظر: "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/97، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/158، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/233، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/684، وغيرها. [↑](#footnote-ref-204)
205. () قال ابن حجر في "الفتح": 2/433: "ولا يلزم من ذلك ألا يكفرها إلا اجتناب الكبائر، وإذا لم يكن صغائر تكفي رجي له أن يكفر عنه بمقدار ذلك من الكبائر، وإلا أعطي من الثواب بمقدار ذلك".

     والخلاصةُ: أن ابن حجر يرى أن اجتناب الكبائر مكفِّر للصغائر للآية، والطاعات المذكورة مكفرة للصغائر، لما ورد في السنة، وليس مِن شرط تكفير الطاعات المذكورة اجتناب الكبائر، وقد تعقبه في ذلك الشيخ ابن باز في حواشيه على "الفتح": 2/433 فقال عند قول ابن حجر: "وليس المراد أن تكفير الصغائر شرطه اجتناب الكبائر"، ما نصه: "هذا فيه نظَر، وظاهر الحديث المذكور أن اجتناب الكبائر شرط لتكفير الصغائر، ويدل عليه ما ثبت في "صحيح مسلم": 1/209 رقم: 233 مرفوعًا: ((الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مكفرات ما بينهن إذا اجتمعت الكبائر))، وقد نصَّ بعض أهل العلم على أن الآية مقيدة، فلا يكفي في تكفير السيئات اجتناب الكبائر فقط، بل لا بد من ضمينة أخرى وهي إقامة الفرائض: انظر: "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/158، "فتح القدير"؛ للشَّوْكاني: 1/686، "فتْح البيان"؛ لصديق خان: 3/99.

     قلتُ: ويمكن القولُ بعدم تقييدها إذا قلنا: إن الكبائر لا تقتصر على فِعل المنهيات فقط؛ كالسحر، وقتْل النفس، والزنا، وشُرْب الخمر، بل ينضاف إليها عدم إقامة الفرائض؛ كترْك الصلاة، والزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً؛ لأن الأمر بالشيء نهي عن ضده، وبالتالي فمَن لم يقم بأداء الفرائض فليس مجتنبًا للكبائر، وبالتالي فلا تكفير حاصل للصغائر، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-205)
206. () انظر النص على إفادة ذلك من الآية في: "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/48ب، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/225، "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/260، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/412، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/98، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/82 - 83، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/163، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/69، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/235، وغيرها. [↑](#footnote-ref-206)
207. () يريد حديث أنس - رضي الله عنه - في البخاري؛ "فتح": 13/233 رقم: 7233 قال: لولا أنِّي سمعتُ النبي  يقول: ((لا تمنوا الموت)) لتَمَنَّيْتُ. [↑](#footnote-ref-207)
208. () انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/265، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/69، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/82، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/235، "أنوار التنزيل"؛ للبيضاوي: 1/216، وغيرها. [↑](#footnote-ref-208)
209. () أي: البخاري في: صحيحه؛ "فتح": 8/96. [↑](#footnote-ref-209)
210. () أي: ابن عباس - رضي الله عنهما - ذكره البخاري عنه بسنده "فتح": 8/96 رقم: 4580. [↑](#footnote-ref-210)
211. () انظر: "جامع البيان": 8/270 - 271، وانظر: "تفسير ابن أبي حاتم": 3/937، تفسير عبدالرزاق: 1/157، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/226، وغيرها. [↑](#footnote-ref-211)
212. () كسعيد بن جبير، وأبي صالح، وزيد بن أسلم، والضَّحَّاك، ومقاتل بن حيان، انظر: المصادر السابقة في الهامش السابق. [↑](#footnote-ref-212)
213. () "جامع البيان"؛ للطبري: 8/272، مع تصرُّف يسير. [↑](#footnote-ref-213)
214. () في السلفية الثانية: (الآية)، والمثبت منَ السلفية الأولى: 8/248. [↑](#footnote-ref-214)
215. () وهي مسألة فيها بيان، انظره في: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم"؛ د/ عضيمة: 3/3/525 - 533. [↑](#footnote-ref-215)
216. () انظر هذه التقادير في: "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/237، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/356 - 357، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/523، "إعراب القرآن"؛ للنحاس: 1/451، "البيان في غريب إعراب القرآن"؛ لأبي البركات ابن الأنباري: 1/252، "البسيط" للواحدي - تحقيق: المحيميد -: 1/226 - 227، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/86، "التحرير والتنوير"؛ لابن عاشور 5/33 - 35. [↑](#footnote-ref-216)
217. () أكثر من استقصى من المعربين ما ورد في الآية من تقادر إعرابية السمين في "الدر المصون": 2/356 - 357. [↑](#footnote-ref-217)
218. () هذا قول جمهور المفسرين من السلف والخلف؛ فقال به ابن عباس، ومجاهد، وابن المسيب، وابن جُبَير، والحسن، وقتادة، وعطاء، والشعبي، وعكرمة، والضحاك، والسُّدِّي، وسليمان بن يسار، ومقاتل بن حيان في آخرين؛ انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/272 - 288، "تفسير ابن أبي حاتم": 3/937 - 938، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/103، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/479، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/237، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/88 - 89. وقال به: أبو عبيدة في "مجاز القرآن": 1/125، واليزيدي في "غريب القرآن" وتفسيره: 117، والزجاج في "معاني القرآن": 4612، وابن قتيبة في "تفسير غريب القرآن": 126، وغيرهم.

     وقد حكى الإجماع عليه الواحدي في "البسيط" - تحقيق: المحيميد -: 1/227، وفي "الوسيط" 2/44، وفي ذلك نظر؛ انظر: "الإجماع في التفسير"؛ للخضيري: 307 - 308. ومعنى الحلف: أن الرجل في الجاهلية كان يعاقد الرجل، ويقول له: دمي دمك، وثأري ثأرك، وحربي حربك، وسلمي سلمك، وترثني وأرثك، فلما جاء الإسلام جعل للحليف السدس، وهو قوله: ﴿فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾، ثم نسخ بعد بقوله - عز وجل -: ﴿وَأُوْلُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: 6]؛ انظر: المصادر السابقة، قال ابن عطية في "المحرر": 4/103: "ولفظ المعاقدة والأيمان ترجح أن المراد الأحْلاف؛ لأن ما ذكر من غير الأحلاف ليس في جميعه معاقدة ولا أيمان". [↑](#footnote-ref-218)
219. () هذا القول ذكره المفسرون، ولم أعثر على قائل به، والمراد: الإرث الحاصل بسبب الموالاة، وعلى ذلك فلا نسْخ في الآية. [↑](#footnote-ref-219)
220. () أي: التي آخاها النبي  بين المهاجرين والأنصار، وهو قولُ ابن عباس - رضي الله عنهما - في رواية سعيد بن جبير عنه، وسعيد نفسه، وابن زيد؛ انظر: "تفسير ابن أبي حاتم": 3/397، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/72، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/479. وهناك أقوال أخرى أنَّ المراد بالمعاقدة: التبنِّي أو الوصية أو الزواج؛ انظر: المصادر المذكورة في الهامش قبل السابق. [↑](#footnote-ref-220)
221. () أي: رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عند البخاري؛ "فتح": 8/96 رقم: 4580 قال: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾، قال: ورثة، ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، كان المهاجرون لما قدموا المدينة يرث المهاجري الأنصاري دون ذوي رحمه؛ للأخوة التي آخَى النبي  بينهم، فلما نزلت: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ من النصر والرفادة والنصيحة، وقد ذهب الميراث ويوصى له". [↑](#footnote-ref-221)
222. () "جامع البيان" له: 8/275 رقم: 9268 بتصرُّف يسير. [↑](#footnote-ref-222)
223. () "جامع البيان"؛ للطبري: 8/275 رقم: 9270 بتصرُّف يسير، وانظر: رقم: 9269 و9271. [↑](#footnote-ref-223)
224. () انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/276 رقم: 9272 و9273 عن عكْرمة والضحاك. [↑](#footnote-ref-224)
225. () أي: قوله - عز وجل -: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُوْلُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: 6]، وعلى ذلك فآية النساء هذه ناسخة ومنسوخة، فهي ناسخة لما كان في صدر الإسلام من إرْث المهاجرين والأنصار لبعضهم بعضًا دون أقربائهم كما يدل عليه حديث ابن عباس عند البخاري؛ "فتح": 8/96 رقم: 4580، ثم لما نزلت هذه الآية ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ صار المعاقد يرث والعصبة ترث ثم لَمَّا نزلت آية الأحزاب: ﴿وَأُوْلُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: 6] خص العصبة بالميراث، وبقي للمعاقدة النصرة والإرفاد والوصية ونحو ذلك، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-225)
226. () انظر: الهامش رقم: 3 ص: 808. [↑](#footnote-ref-226)
227. () أي: الذي ليس بينك وبينه قرابة، قاله ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وعكرمة، والضحاك، والسُّدِّي، وزيد بن أسلم، وميمون بن مهران، ومقاتل بن حيان في آخرين؛ انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/337 - 339، "تفسير ابن أبي حاتم": 3/948، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/52أ و ب، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/110، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/244، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/694 - 695، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/79. وذهب إليه أيضًا: الفراء في "معانيه": 1/267، واليزيدي في "غريب القرآن" وتفسيره: 118، وابن قتيبة في "تفسير غريب القرآن": 126، والطبري في "جامع البيان": 8/339، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/183، وغيرهم.

     وعلى هذا القول فالأجنبية هنا متعلقة بالنسب، وهناك قولان آخران: الأول: أن الأجنبية مكانية، والمراد بالجار الجنب: من يصدق عليه اسم الجوار ممن بعد مكانه، الثاني: أن الأجنبية دينية، والمراد بالجار الجنب: الكافر، وهو قول نوف البكالي، وقد ضعفه الطبري؛ انظر: المصادر المذكورة قبل. [↑](#footnote-ref-227)
228. () أي: مَن هو مملوك ملك يمين. [↑](#footnote-ref-228)
229. () أي: لعطف السادة على عبيدهم وإمائهم، وانظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/348، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/53ب، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/212، "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/282، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/189، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/245، وغيرها. [↑](#footnote-ref-229)
230. () معنى أعتدنا: هيَّأنا وأحضرنا وأعددنا ويسرنا، والعتيد: الحاضر المهيأ، والعتاد: العدة، يُقال: أخذ للأمر عدته وعتاده أي: أُهْبته وآلته، وأصل أعتدنا: أعددنا أبدل الدال الأولى تاء؛ لثِقل الدالين عند فكِّ الإدغام باتصال ضمير الرفع؛ انظر: "الصحاح"؛ للجوهري: 2/505، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/115، "معاني القرآن"؛ للزجاج: 2/51، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/247، "التحرير والتنوير"؛ لابن عاشور: 5/53. [↑](#footnote-ref-230)
231. () انظر: "معاني القرآن"؛ للزجاج: 2/52، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/360، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/117، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 1/251، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/83، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/250، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/698، "التحرير والتنوير"؛ لابن عاشور: 5/55، وغيرها. [↑](#footnote-ref-231)
232. () انظر القولَيْن في: "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/55أ و: ب، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق: المحيميد -: 1/251 - 252، "الصحاح"؛ للجوهري: 2/663، "لسان العرب"؛ لابن منظور: 3/1494، "النهاية"؛ لابن الأثير: 2/157، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/250، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/698، "التحرير والتنوير"؛ لابن عاشور: 5/55، وغيرها. [↑](#footnote-ref-232)
233. () مما قيل أيضًا في معنى الذرة: رأس نملة حمراء، ذكره الطبري في "جامع البيان": 8/30 عن ابن عباس، وقيل: الخردلة، ذكره الثعلبي في "الكشف والبيان": 4/55ب، وأبو حيان في "البحر المحيط": 3/250. [↑](#footnote-ref-233)
234. () انظر في دلالة الآية على أن استباحة الجنب للصلاة متوقف على الاغتسال: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/385، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/219، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/114، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/436، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/256، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/701، "التحرير والتنوير"؛ لابن عاشور: 5/62، والمسألة محلُّ إجماع، انظر: "التمهيد"؛ لابن عبدالبر: 8/337، "مراتب الإجماع"؛ لابن حزم: 211، "شرح العمدة لابن تيمية"؛ تحقيق: د/ العطيشان -: 1/351 - 355، "نهاية المحتاج"؛ للرملي: 1/212، "إجماعات ابن عبدالبر في العبادات"؛ للبوصي: 1/216 - 220، أمَّا دلالة الآية على أن استباحة الجنب اللبث في المسجد متوقف على الاغتسال، فهو متوقِّف على تفسير قوله - عز وجل -: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾، فمن قال بأن المراد بعابري السبيل: مجتازي المسجد للخروج منه، وهو قول مرْوي عن ابن مسعود، وأنس، وابن عباس في رواية عنه، والحسن، والزُّهْري، والنخَعي، وابن المسيب، وعمرو بن دينار، وقال به ابن قتيبة، والطبري، وابن عطية، وغيرهم.

     ومعنى الآية على هذا القول: يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا المساجد للصلاة مصلين فيها وأنتم سكارى؛ حتى تعلموا ما تقولون، ولا تقربوها جنبًا حتى تغتسلوا إلا مجتازين فيها غير ماكثين، ووجه الدلالة من الآية على تحريم اللبث في المسجد على الجنب، أنها حرمتْ عليه قربان المساجد، واستثنت من ذلك حالة واحدة، هي حالة الاجتياز والمخطر فيه.

     أما على قول من قال: بأن المراد بعابري السبيل: المسافرون؛ لأن المسافر يعوزه الماء غالبًا، فيَتَيَمَّم، وهو قول علي، وابن عباس - في رواية عنه - ومجاهد، وابن جبير، وقتادة، وزيد بن أسلم، وابنه عبدالرحمن، ومقاتل، والفراء، والزجاج في آخرين، فلا دلالة في الآية على تحريم اللبث في المسجد، والوجه الأول في تفسير ﴿عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ في الآية أولى، قال الطبري موضحًا ذلك: "وذلك أنه قد بين حكم المسافر إذا عدم الماء وهو جنب في قوله: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: 43]، فكان معلومًا بذلك أن قوله: ﴿وَلا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ لو كان معنيًّا به المسافر فلم يكن لإعادة ذكره في قوله: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ - معنى مفهوم، وقد مضى ذكر حكمه قبل ذلك"؛ وانظر: "معاني القرآن"؛ للفراء: 1/270، "تفسير غريب القرآن"؛ لابن قتيبة: 127، "معاني القرآن"؛ للزجاج: 2/55، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/379 - 385، "تفسير ابن أبي حاتم": 3/959 - 960، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/59ب، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/127، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/90 - 91، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي 5/206 - 208، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/612 - 613، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/701.

     وقد اختلف أهلُ العلم في حكم اللبث في المسجد للجنب، فذهب أبو حنيفة، ومالك، والشافعي إلى أنه يحرم على الجنب المكث في المسجد حتى يغتسل أو يتيمم إن عدم الماء، أو لم يقدر على استعماله، وذهب أحمد وإسحاق إلى أنه متى توضأ جاز له المكث في المسجد، ومن أدلة الأئمة الثلاثة الآية، ومن أدلة أحمد وإسحاق والمزني ما رواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال: "رأيت رجالاً من أصحاب رسول الله  يجلسون في المسجد وهم مجنبون إذا توضؤوا وضوء الصلاة"، قال ابن كثير: "وهذا إسناد على شرط مسلم"، وحسن إسناده د/ الحميد في تخريجه سنن سعيد بن منصور: 4/1275 - 1277 رقم: 646، ومع صحته، فالأول أظهر؛ لأن هذا فعل صادر من بعض الصحابة، ولا حجة في ذلك، والله أعلم؛ انظر: "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/288، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/438، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/220، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/206 - 208، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/256، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/614، "محاسن التأويل"؛ للقاسمي: 5/162. [↑](#footnote-ref-234)
235. () انظر: "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 8/35، "لسان العرب"؛ لابن منظور: 5/3256، "المغني"؛ لابن قدامة: 1/287، "التوقيف على مهمات التعاريف"؛ للمناوي: 537 - 538، "تاج العروس"؛ للزبيدي: 15/545، "نهاية المحتاج"؛ للرملي: 1/209، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/209 و: 213، وغيرها. [↑](#footnote-ref-235)
236. () مراده: أن الغائط لغة: المنخفض من الأرض، ثم صار عُرفًا على قضاء الحاجة لما ذكره؛ انظر: "مجاز القرآن"؛ لأبي عبيدة: 1/128، "تفسير غريب القرآن"؛ لابن قتيبة: 127، "غريب القرآن وتفسيره"؛ لليزيدي: 119، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/388، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/93، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/129، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/443، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/115، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/221، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/250 - 251، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/614، وغيرها. [↑](#footnote-ref-236)
237. () انظر هذا القول في: "عمدة القاري"؛ للعيني: 3/180 وعزاه لابن القصار من المالكية، وابن حزم من الظاهرية، وهو في "المحلى": 1/198، لكن بدون قوله: "بلا خلاف"، وانظره أيضًا في: "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 1/476. ويشكل على حكاية عدم الخلاف أمران: الأول: قول النحاس في "معاني القرآن": 2/7 بأن السورة مكية، الثاني: قول مَن قال بأن السور التي وقع فيها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ مكية.

     والصحيح: أن السورة كلها مدنية، وهو قول الجمهور، ولا يشكل عليه قول الماوردي في "النكت والعيون": 1/446، وغير واحد: "إلا آية نزلتْ بمكة في عثمان بن طلحة، حين أراد النبي  أن يأخذ مفاتيح الكعبة فيسلمها إلى عمه العباس، وهو قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58] ؛ لأن الاصطلاح قد استقر بأن ما نزل قبل الهجرة فمكي، وإن نزل خارج مكة، وما نزل بعد الهجرة فمدني وإن نزل في مكة.

     وأما قول النحاس: فقد أباه عليه الناس، وأما بخصوص وجود ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ في السورة فقال الشوكاني في "الفتح": 1/620، وأما من قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ مكي حيث وقع فغير صحيح، فإن البقرة مدنية وفيها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ في موضعين، قلت: وكذا سورة الحجرات فيها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ وهي مدينة، وانظر: "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/5 - 6، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/1، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/1، "الإتقان"؛ للسيوطي: 1/16، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/7، "محاسن التأويل"؛ للقاسمي: 5/4، "التحرير والتنوير"؛ لابن عاشور: 4/211 - 212. [↑](#footnote-ref-237)
238. () أي: في الآية. [↑](#footnote-ref-238)
239. () حاصل ما قيل في معنى الطيب في الآية يعود إلى ثلاثة أقوال:

     (أ) أنه الحلال، قاله الثوري، وقال عنه ابن عطية والقرطبي: "وهذا قلق"، وهو كذلك؛ لأنه ما كل حلال طاهر، والطهارة هي المعتبرة.

     (ب) أنه التراب المنبت، قاله ابن عباس، والشافعي، وجماعة، واستدلوا بقوله - عز وجل -: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ﴾ [الأعراف: 58]، ولا دلالة فيها على أن معنى: ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ في الآية هنا (ترابًا منبتًا)؛ إذ لا يلزم من تعين معنى في سياق أن يكون مرادًا في كل سياق.

     (جـ) أنه النظيف الطاهر، وهو الأشبه هنا، وهو قول الجمهور؛ إذ اختاره الزجاج، وابن قُتيبة، والنحاس، والطبَري، والبغَوي، وابن العربي، والراغب، والماوردي، وابن قُدامة، وطائفة غيرهم؛ انظر: "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/56، "تفسير غريب القرآن"؛ لابن قتيبة: 127، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/98، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/409 - 410، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/226، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/491 - 492، "الحاوي الكبير"؛ للماوردي: 1/239، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/448، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/95، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/236، "المفردات"؛ للراغب: 309، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/259، "المغني"؛ لابن قدامة: 1/24، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 5/43، "التحرير والتنوير"؛ لابن عاشور: 5/68، وغيرها. [↑](#footnote-ref-239)
240. () ما ذكره الحافظُ أحد الأقوال التي قيلتْ في قوله - عز وجل -: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا﴾، وهو قولٌ مرْوي عن ابن عباس، واختاره ابن قُتيبة، وأبو عُبيدة، والطبَري، وحسنه الزمخشري، والطمس على هذا القول حقيقة، والمعنى: نمحو تخطيط صورها ومعالمها من عين وحاجب وأنف وفم ونجعلها على هيئة أقفائها؛ أي: مطموسة مثلها، وهناك أقوال أخرى تشترك مع هذا القول في أن الطمس حقيقة، وهي:

     أ - أن المعنى: من قبل أن تزال العينان من الوجوه وترد في القفا، فيمشي من حاله ذلك القهقرى، وهو قولٌ مرْوي عن ابن عباس وعطية العوفي.

     ب - أن المعنى: من قبل أن نعمي العيون، وَذَكَر الوجوهَ وأراد العيون؛ لأن الطمْس من نعوت العين، وهذا القول مروي عن ابن عباس أيضًا، وقال به قتادة والضَّحَّاك.

     جـ - قال الفرَّاء: طمس الوجوه جعلها منابت للشعر كوجوه القردة، فهو رد على دبره؛ لأن منابت شعر الآدميين في أدبارهم، قال: وهذا أشْبه بالصواب، وذهب آخرون إلى أنه لا طمس على الحقيقة، وحملوا اللفظ على مجازه، وذكروا في ذلك وجوهًا:

     أ - أن المراد: نطمسها عن الهدى فنردها على أدبارها، أي: ضلالتها، والمقصود: بيان إلقائها في أنواع الخذلان وظلمات الضلال، وهو قول مروي عن ابن عباس، وقال به: أبي بن كعب، ومجاهد، والحسن، والسدي، وابن أبي نُجيح، ومقاتل.

     ب - أن المراد بالطمس: القلْب والتغيير، وبالوجوه: رؤساء اليهود ووجهاؤهم، والمعنى: من قبل أن نُغَيِّر أحوال وجهائهم، فنسلب منهم الإقبال والوجاهة، ونكسوهم الصغار والإدبار والمذلة.

     جـ - قال زيد بن أسلم وابنه: الوجوه هنا: أوطانهم ومساكنهم التي خرجوا إليها، وطمسها: إخراجهم منها، والرد على أدبارهم: رجوعهم إلى الشام التي جاؤوا منها، وقد وقع ذلك في إجلاء بني قريظة وبني النضير إلى الشام، والملاحَظ أن القول بالمعنى المجازي لا إشكال في وقوع الطمس فيه، أما القول بالمعنى الحقيقي ففيه إشكال من جهة عدم وقوعه، ولأهل العلم عن ذلك أجوبة؛ منها:

     أ- أنه ليس من شرط الوعيد والتهديد أن يقع المهدد به.

     ب- أن الله جعل الوعيد إما بالطمس أو اللعن لا بالطمس وحده، وقد وقع أحدهما، وهو اللعن؛ فلا تخلف عن إيقاع المهدد به.

     جـ- أن ذلك التهديد في الآخرة لا الأولى.

     د- أن ذلك التهديد واقع في الدنيا لا محالة قبل يوم القيامة، وإن لم يقع بعد.

     هـ- أن الخطاب في الآية لجميع اليهود، فكان التهديد بهذا الطمس مشروطًا ألا يأتي أحد منهم بالإيمان، ولم يحصل هذا الشرط فلم يحصل الطمس؛ لأنه قد آمن جماعة منهم كعبدالله بن سلام، وثعلبة بن سعية، وأسيد بن سعية، ومخيريق، وأسد بن عبيد، وغيرهم؛ انظر: "معاني القرآن"؛ للفراء: 1/272، "مجاز القرآن"؛ لأبي عبيدة: 1/129، "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/59، "تفسير غريب القرآن"؛ لابن قتيبة: 128، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/105 - 106، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/440 - 445، "تفسير ابن أبي حاتم": 3/969، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/141 - 142، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/101 - 102، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/494، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/124 - 126، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/244، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/266 - 267، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/711، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 5/49. [↑](#footnote-ref-240)
241. () الخوارج هم: أول فرق المبتدعة ظهورًا، وسُموا بذلك: لخروجهم على علي - رضي الله عنه - يوم الحكمين، وهم يكفرونه - قاتلهم الله - وعثمان وطلحة والزبير وعائشة، ويعظمون أبا بكر وعمر، وسائر فرقهم تقول: بأن العبد يصير كافرًا بالذنب، وأنه مخلد في النار؛ انظر: "لوامع الأنوار"؛ للسفاريني: 86، "مقالات الإسلاميين"؛ للأشعري: 1/167، "الملل والنحل"؛ للشهرستاني 1/114، "اعتقادات فرق المسلمين"؛ للرازي: 49، "التنبيه والرد"؛ للملطي: 47. [↑](#footnote-ref-241)
242. () انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/450، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/128 - 129، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/269، "أنوار التنْزيل"؛ للبيضاوي: 1/223، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 5/51. [↑](#footnote-ref-242)
243. () أي: كفر الجحد، لا كفر النعمة؛ انظر: "الفتح" 1/106. [↑](#footnote-ref-243)
244. () انظر النَّص على أن الشرك في الآية أعم من شرك التسوية - شرك التسوية هو: تسوية غير الله بالله فيما هو من خصائص الله - في: "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/127 - 128، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/269 - 270، "إرشاد العقل السليم"؛ لأبي السعود: 2/178، "محاسن التأويل"؛ للقاسمي: 5/199 - 201، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 5/51، وغيرها. [↑](#footnote-ref-244)
245. () الظاهر أنه: أبو الحسن زين الدين علي بن محمد بن منصور ابن المنير الجذامي قاضي الإسكندرية، محدِّث، وفقيه مالكي توفي عام 695هـ، له مُصنفات عدة منها: "شرح صحيح البخاري"؛ انظر: "هدية العارفين"؛ للبغدادي: 1/714، "معجم المؤلفين"؛ لعمر كحالة: 7/234. [↑](#footnote-ref-245)
246. () لعلَّ ذلك في شرحه للبخاري، وليس هذا النص في كتاب أخيه ناصر الدين ابن المنير، والمتوفَّى عام 683هـ، والموسوم بالمتواري على أبواب البخاري، ولا في حاشيته على "الكشاف". [↑](#footnote-ref-246)
247. () ظاهر كلام الحافظ أنه جعل الأمانة مقتصرة على الوديعة، فإنها هي التي ذهب بعض أهل العلم إلى أنها لا تتعلق بالذِّمَّة إذا تلفت بدون تعد من المؤتمن، والأظهر - والله أعلم - أن ﴿الأَمَانَاتِ﴾ في الآية شاملة لكل أمانة في دين أو دنيا، وهذا الذي ذهب إليه جمع كبير من أهل التفسير كالطبري في "جامع البيان": 8/293، والواحدي في "البسيط" - تحقيق: المحيميد -: 2/270، وابن الجوزي في "زاد المسير": 1/114، وابن العربي في "أحكام القرآن": 1/1450، والبغوي في "معالم التنزيل": 2/238، والرازي في مفاتيح الغيب: 10/142، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/256، وأبي حيان في "البحر المحيط": 3/277، والبيضاوي في "أنوار التنزيل": 1/225، وأبي السعود في "إرشاد العقل السليم": 2/192، والآلوسي في "روح المعاني": 5/63. [↑](#footnote-ref-247)
248. () هذا تفسير أبي عبيدة في "مجاز القرآن": 1/130، والواحدي في "البسيط" - تحقيق المحيميد -: 2/273، و(ألو) واحدهم: ذو، وأولات واحدهن: ذات، على غير قياس كالنساء والإبل؛ إذ كل واحدٍ منها اسم جمع لا واحد له من لفظه؛ انظر: "مشكل إعراب القرآن"؛ لمكي: 1/201، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/261، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/157. [↑](#footnote-ref-248)
249. () انظر كلامًا نحو ذلك في "الرسالة التبوكية"؛ لابن القيم: 29، "إعلام الموقعين" له أيضًا: 1/10، "شرح العقيدة الطحاوية"؛ لابن أبي العز: 2/542 - 543، و"محاسن التأويل"؛ للقاسمي: 5/255، و"روح المعاني"؛ للآلوسي: 5/65. [↑](#footnote-ref-249)
250. () ذكر هذه القصة الواحدي في "البسيط" - تحقيق: المحيميد -: 1/273، وذكر أن التابعي هو: أبو حازم سلمة بن دينار الأعرج، وأن الأمير الأموي هو: مسلمة بن عبدالملك بن مروان، وقد نقل ذلك القاسمي في "محاسن التأويل": 5/256، عن الحافظ في "الفتح". [↑](#footnote-ref-250)
251. () هذا محل إجماع بين المسلمين، ومن لم ير ذلك اختل إيمانه؛ لقوله - تعالى -: ﴿إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ قاله القرطبي في تفسيره: 5/261، وقال ابن كثير في تفسيره: 1/633، "وهذا أمر من الله - عز وجل - بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة، كما قال - تعالى -: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: 10]، فما حكم به كتاب الله وسنة رسوله وشهدا له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال"؛ وانظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 8/504 - 505، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/80ب، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/273 - 275، وقد نص على إجماع المفسرين على ذلك جماعة، انظر: "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/159، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/452 - 453، "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/300، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/242، "إعلام الموقعين"؛ لابن القيم: 1/47 وما بعدها، وغيرها. [↑](#footnote-ref-251)
252. () أي: عبدالله بن الزبير فيما أخرجه البخاري؛ "فتح": 5/42 رقم: 2359، 2360، ومسلم: 4/1829 رقم: 2357 "أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند النبي  في شراج الحرة التي يسقون بها النخل، فقال الأنصاري: سَرِّح الماء يمر، فأبى عليه، فاختصما عند النبي  فقال رسول الله: ((اسق يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك))، فغضب الأنصاري فقال: أن كان ابن عمتك، فتلوَّن وجْه رسول الله  ثم قال: ((اسق يا زبير، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر))، فقال الزبير: والله إني لأحسب هذه الآية نزلتْ في ذلك: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾، والمراد بشراج الحرة: مسيل الماء الذي يمر فيها، والمراد بالحرة: موضع بالمدينة، والمراد بـ(سرِّح): أطلق، والمراد بالجدر: أصل الحائط - على الراجح - انظر: "الفتح" 5/44 - 45. [↑](#footnote-ref-252)
253. () هو: أبو عبدالله الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي، حواري رسول الله  وابن عمته، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنَّة، وأحد أصحاب الشورى الستة الذين اختارهم عمر بعد طعنه، استشهد عام 36هـ؛ انظر: "الاستيعاب"؛ لابن عبدالبر: 1/560، "أسد الغابة"؛ لابن الأثير: 2/249، "الإصابة"؛ لابن حجر: 1/526. [↑](#footnote-ref-253)
254. () هو: أبو بشر شعيب بن أبي حمزة (دينار) الأموي مولاهم الحمصي الكاتب، إمام ثقة عابد، من أثبت الناس في الزهري، توفِّي عام 162هـ، وقيل: بعد ذلك؛ انظر: "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 7/187، "تهذيب التهذيب"؛ لابن حجر: 4/351، "تقريب التهذيب"؛ له أيضًا 437. [↑](#footnote-ref-254)
255. () أخرج رواية شعيب البخاري في صحيحه؛ "فتح": 5/364 رقم: 2708. [↑](#footnote-ref-255)
256. () أخرجها البخاري في صحيحه؛ "فتح": 5/48 رقم: 2362. [↑](#footnote-ref-256)
257. () هو: عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله بن الحارث بن كنانة المدني البصري، ويقال له: عباد، صدوق، رمي بالقدر، توفِّي بعد المائة؛ انظر: "تهذيب التهذيب"؛ لابن حجر: 6/137، "تقريب التهذيب"؛ له أيضًا 570. [↑](#footnote-ref-257)
258. () أخرجها الطبري في تفسيره: 8/521 - 522 رقم: 9913، ويحيى بن آدم في كتاب الخراج: 106 - 107 رقم: 337. [↑](#footnote-ref-258)
259. () قد رواها كرواية الليث وشعيب (بدون جزم من الزبير بنزولها فيه)، يونس بن زيد كما في "سنن النسائي الصغرى": 8/238 - 239، و"جامع البيان"؛ للطبري: 8/519 - 520 رقم: 9912، ومعمر كما في البخاري؛ "فتح": 5/47 رقم: 2361، و"السنن الكبرى"؛ للبيهقي: 6/153 - 154، ومحمد بن عبدالله بن مسلم ابن أخي الزهري كما في "المستدرك"؛ للحاكم: 3/364، كلهم عن ابن شهاب الزهري؛ انظر: "العجاب"؛ لابن حجر: 392 - 394، والجمع المستفيض للطرق في تحقيق د. الحميد لـ"سنن سعيد بن منصور": 4/1303 - 1307. [↑](#footnote-ref-259)
260. () أم سلمة هي: هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عمر المخزومية أم المؤمنين، هاجرت الهجرتين، كانت فقيهة، عاقلة، من أشرف النساء حسبًا، تزوجها النبي  بعد أبي سلمة سنة أربع، وهي آخر من مات من أمهات المؤمنين؛ إذ توفيتْ على الأصح عام 62هـ؛ انظر: "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 2/201، "الإصابة"؛ لابن حجر: 4/407، "شذرات الذهب"؛ لابن العماد: 1/280. [↑](#footnote-ref-260)
261. () في "جامع البيان": 8/523 - 524 رقم: 9915. [↑](#footnote-ref-261)
262. () في "المعجم الكبير"؛ للطبراني: 23/294 - 295 رقم: 652، وقد أخرجه أيضًا: سعيد بن منصور في سننه - تحقيق د. الحميد -: 4/1300 رقم: 660، والحميدي في "المسند": 1/143 - 144 رقم: 300، ومحمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة": 2/656 - 657 رقم: 708، والواحدي في "أسباب النزول" - تحقيق: الحميدان -: 164 - 165، وابن أبي عمر في مسنده كما في "المطالب العالية": 3/319 - 320 رقم: 3583، وزاد السيوطي في "الدر المنثور": 2/322، نسبته لعبد بن حميد، وابن المنذر. [↑](#footnote-ref-262)
263. () تقدمتْ إشارة الحافظ إليه في "الفتح": 10/44، وهو عند ابن أبي حاتم في تفسيره: 3/994 رقم: 5559، ونصه: "عن سعيد بن المسيب في قوله: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: 65] الآية، قال: أنزلت في الزبير بن العوام وحاطب بن أبي بلتعة اختصما في ماء، فقضى النبي  أن يبقى الأعلى ثم الأسفل"، ويشكل عليه أن حاطب ليس من الأنصار، قال ابن حجر في "الفتح": 5/44، "وإسناده قوي مع إرساله، فإن كان سعيد بن المسيب سمعه من الزبير فيكون موصولاً، وعلى هذا فيؤول قوله: من الأنصار على إرادة المعنى الأعم، كما وقع ذلك في حق غير واحد كعبدالله بن حذافة". [↑](#footnote-ref-263)
264. () تفسير إسحاق بن راهويه يُعَدُّ من الكتب المفقودة التي لم يعثر عليها بعدُ؛ انظر: "موارد الحافظ ابن حجر في علوم القرآن من خلال كتابه فتح الباري"؛ لمحمد أنور: 137 - 142، وقد أخرجه من طريقه الواحدي في "أسباب النزول" - تحقيق الحميدان -: 161، وأورده عنه ابن حجر في العجاب - مطبوع -: 2/899، وهو عن الشعبي عند الطبري في "جامع البيان": 8/508 - 509 رقم: 9893 و: 8/524 رقم: 5917، وعند الثعلبي في "الكشْف والبيان": 4/81أ، وقد زاد السيوطي في "الدر المنثور": 2/319 نسبته لابن المنذر، وقد ذكره عن الشعبي جَمْع منَ المفسِّرين وغيرهم. [↑](#footnote-ref-264)
265. () "تفسير ابن أبي حاتم": 3/991 رقم: 5548، وهو عند الطبري في "جامع البيان": 8/511 9798، وزاد السيوطي في "الدر المنثور": 2/320، نسبته لعبد بن حميد وابن المنذر. [↑](#footnote-ref-265)
266. () لَم أجدْه في "جامع البيان"، ويمكن أن يكون في الأجزاء المفقودة من "تهذيب الآثار"، كما يمكن أن يكون الصواب الطبراني لا الطبري، ويشهد لذلك أن الحافظ في "العجاب": 388، عزاه لابن أبي حاتم، والحسن بن سفيان، والطبراني، وفي "الإصابة" له: 4/19 قال: "وعند الطبراني بسند جيد عن ابن عباس"، ولم يعزه السيوطي في "الدر المنثور": 2/319؛ للطبري، بل لابن أبي حاتم والطبراني، والأثر عند الطبراني في "المعجم الكبير": 11/373 رقم: 12045، وابن أبي حاتم في التفسير: 3/991 رقم: 5547، والوا حدي في "أسباب النزول" - تحقيق: الحميدان -: 160 - 161. [↑](#footnote-ref-266)
267. () هو: أبو برزة نضلة بن عبيد الأسلمي، صحابي مشهور بكنيته، أسلم قبل الفتح، وغزا سبع غزوات، ثم نزل البصرة وغزا خراسان، وتوفِّي بها عام: 65هـ، وليس في ترجمته أنه كان قاضيًا؛ انظر: "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 3/40، "الإصابة"؛ لابن حجر: 3/556، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 1003. [↑](#footnote-ref-267)
268. () جزم شاكر في تحقيقه للطبري: 8/510 بأن كون الكاهن أبا برزة الأسلمي فضلة بن عبيد الصحابي المشهور خطأ محض، وقال ابن حجر في "العجاب": 388 ما نصه: "كذا وقع في هذه الرواية أبو برزة - بـ(راء ثم زاي منقوطة) - ووقع في غيرها أبو بُرْدَة - بدال بدل الزاي، وضم أوله - وهو أولى فما أظن أبا برزة الأسلمي الصحابي المشهور إلا غير هذا الكاهن"، انظر ترجمة أبي بردة هذا وأنه كان كاهنًا يقضي بين اليهود فأسلم في "الإصابة" 4/19. [↑](#footnote-ref-268)
269. () هو: أبو ليلى كعب بن الأشرف الطائي، شاعر جاهلي، صاحب جاه ومال، أمه يهودية فكان سيدًا في أخواله قرب المدينة، أدرك الإسلام فلم يسلمْ، وآذى النبي  وأصحابه وشبب بنسائهم، وحرض المشركين عليهم بعد بدر، فأمر النبي  بقتله فقتل عام 3هـ؛ انظر: "معجم الشعراء"؛ للمرزباني: 343، "طبقات فحول الشعراء"؛ للجمحي: 71، "جمهرة أنساب العرب"؛ لابن حزم: 339، "الأعلام"؛ للزركلي: 5/225. [↑](#footnote-ref-269)
270. () "جامع البيان"؛ للطبري: 8/511 - 513 رقم: 9798 و: 9799 و: 9901، وهو عند ابن أبي حاتم: 3/991 رقم: 5548، وعزاه السيوطي في "الدر المنثور": 2/320 لهما، وزاد نسبته لعبد بن حميد وابن المنذر. [↑](#footnote-ref-270)
271. () تفسير الكلبي لم يطبعْ بعدُ، قال الثوري: "قال لي الكلبي: كل ما حدثتك عن أبي صالح فهو كذب"؛ ا. هـ، من "ميزان الاعتدال" 6/159، وقد ذكره عنه جماعة منهم: الثعلبي في "الكشف والبيان": 4/81أ، والواحدي في "أسباب النزول" - تحقيق: الحميدان -: 162، و"البسيط" - تحقيق: المحيميد -: 2/278 - 279، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/263، وابن حجر في "العجاب": 390 - 391، وغيرهم. [↑](#footnote-ref-271)
272. () في "أسباب النزول" - تحقيق: الحميدان -: 161. وجاء في "جامع البيان"؛ للطبري: 8/509 رقم: 9895 عن سعيد عن قتادة أن اسم الأنصاري: بشر، وزاد السيوطي في "الدر المنثور": 2/319 نسبته لعبد بن حميد. [↑](#footnote-ref-272)
273. () "جامع البيان"؛ للطبري: 8/513 و: 524. [↑](#footnote-ref-273)
274. () "تهذيب الآثار" - الجزء المفقود - تحقيق: علي رضا بن عبدالله -: 426، والنقل عنه إلى نهاية (... خلاف ذلك) بتصرف. [↑](#footnote-ref-274)
275. () ما بعد القول مأخوذ بالمعنى عن "جامع البيان": 8/524 - 525، لا عند "تهذيب الآثار"، وانظر: "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/267. [↑](#footnote-ref-275)
276. () أي: فيه وتنازعوا؛ انظر: "تفسير غريب القرآن"؛ لابن قتيبة: 130، "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/70، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/129، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/518، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/38 ب، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/288 - 289، "المفردات"؛ الراغب: 256، "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 10/529، "معجم مقاييس اللغة"؛ لابن فارس: 3/246، وغيرها. [↑](#footnote-ref-276)
277. () أي: الرفيق الأعلى، انظر: "الهدي": 130. [↑](#footnote-ref-277)
278. () أي: ممن معهم في الجنة من الصديقين والشهداء والصالحين، وهم الرفقاء المشار إليهم في آخر الآية - جعلنا الله منهم - انظر: "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/73، "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 9/110 - 111، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/532، "لسان العرب"؛ لابن منظور: 3/1696، "النهاية"؛ لابن الأثير: 2/246، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/180، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/288، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 5/78. [↑](#footnote-ref-278)
279. () عزا هذين الوجهين للمبرد: الزجاج في "معاني القرآن": 2/77 - 78، والواحدي في "البسيط" - تحقيق المحيميد -: 2/314 - 315، وذكرهما جمع منهم: "النحاس في إعراب القرآن": 1/471، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/279، والرازي في "مفاتيح الغيب": 10/178، وأبو حيان في "البحر المحيط": 3/295، والسمين الحلبي في "الدر المصون": 2/294. وظاهر قول مكي في "مشكل إعراب القرآن": 1/203، وأبي البركات ابن الأنباري في "البيان في غريب إعراب القرآن": 1/260، وابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/176، تضعيف كون ﴿الْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ معطوفاً على ﴿سَبِيل﴾، وصرح بذلك العكبري في "إملاء ما مَنَّ به الرحمن": 1/260 فقال عنه: "وليس بشيء"، قال السمين الحلبي في "الدر المصون": 2/394 بعد إيراده لقول العكبري ذلك: "كأنه لم يظهر لأبي البقاء وجه ذلك، ووجهه أن تقديره: وفي خلاص المستضعفين"؛ أي: بحذف المضاف، وجوز الزمخشري في "كشافه": 1/542 - 543 وجهًا ثالثًا في المستضعفين، وهو أن يكون منصوبًا بفعل محذوف تقديره: أعني أو أخص على سبيل الاختصاص؛ لأن سبيل الله يعم أبواب الخير، وتخليص المستضعفين من أيدي المشركين أعظمها وأخصها، وقد تبعه على ذلك جمع: كالبيضاوي في "أنوار التنزيل": 1/230، وأبي السعود في "إرشاد العقل السليم": 2/201 - 202، والشوكاني في "فتح القدير": 1/728 - 729، والآلوسي في "روح المعاني": 5/81، وغيرهم. [↑](#footnote-ref-279)
280. () انظر: "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 5/404، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/327، "الصحاح"؛ للجوهري: 6/2243، "المفردات"؛ للراغب: 384، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/182، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/252، وغيرها. [↑](#footnote-ref-280)
281. () "صحيح مسلم": 2/1105 - 1108 رقم: 1479، وما ذكره الحافظ هنا هو موضع الاستشهاد من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - الطويل. [↑](#footnote-ref-281)
282. () البخاري "فتح": 9/187 رقم: 5191. [↑](#footnote-ref-282)
283. () هذا أحد سببين قيلا في نزول الآية، وهو أصحهما، والآخر: أن رسول الله  كان إذا بعث سرية من السرايا، فغلبت أو غُلِبَت تحدثوا بذلك وأفشوه، ولم يصبروا حتى يكون النبي  هو المتحدث به، فنزلت هذه الآية؛ انظر: "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/92أ، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/145 - 146، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/254 - 255، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/547 - 548، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/306، وغيرها. [↑](#footnote-ref-283)
284. () انظر: "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجَّاج: 2/83، "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 13/371، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/571، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/92أ، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/342 - 343، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/255، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/147، وغيرها. [↑](#footnote-ref-284)
285. () الكِفْل والضعْف يكونان بمعنى: المثل، كما في "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 10/252، و"تاج العروس"؛ للزبيدي: 15/657، ولم أجد مَن نصَّ على ما ذكره الحافظ من أن الكفل أكثر ما يطلق على الأجر، والضعف على الإثم، لكن في "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 10/253 عن الليث قال: "والكفل من الأجر، والإثم: الضعف"، وجعل الرازي في "مفاتيح الغيب": 10/213 الكفل: النصيب في الخير فقط، وجعلها في الآية من باب قوله - عز وجل -: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: 21]، وكلامه هو: "إذا ثبت هذا فنقول: ﴿وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا﴾؛ أي: يحصل له منها نصيب يكون ذلك النصيب ذخيرة له في معاشه ومعاده، والمقصود حصول ضد ذلك: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: 21]، والغرض منه: التنبيه على أن الشفاعة المؤدية إلى سقوط الحق وقوة الباطل تكون عظيمة العقاب عند الله - تعالى - على أن أبا حيان في "البحر المحيط": 3/303 و 309، والسمين الحلبي في "الدر المصون": 2/404، يريان أن الكفل يستعمل في الخير والشر؛ إلا أنه في الشر أكثر بعكس النصيب، وذكر ذلك الآلوسي في "روح المعاني": 5/98، وقد نصَّ ابنُ عطية في "المحرر الوجيز": 4/194، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/296، والشوكاني في "فتح القدير": 1/737، أن الكفل يستعمل في النصيب من الخير والشر، ولم يذكروا أكثرية استعمال أحدهما على الآخر، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-285)
286. () هذا قول أكثر أهل اللغة والتفسير، وفسر الحسن، وقتادة، والكلبي، ومقاتل، الكفل: بالوزر والإثم، وهو تفسير معنى، قال الواحدي في "البسيط" - تحقيق: المحيميد -: 2/354: "معناه حظ من الإثم والوزر، والحظ من الإثم والوزر: وزر وإثم، فلذلك قيل في تفسير الكفل: الإثم والوزر"؛ انظر - بالإضافة إلى المصادر المذكورة في الهامش السابق -: "مجاز القرآن"؛ لأبي عبيدة: 1/135، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/146، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/581، "تفسير ابن أبي حاتم": 3/1019، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 2/512، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/256، "المفردات"؛ للراغب: 436، "أنوار التنزيل"؛ للبيضاوي: 1/234، وغيرها. [↑](#footnote-ref-286)
287. () انظر: "معاني القرآن"؛ للزجاج: 2/86، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/588 - 589، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/152، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/196، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/464 - 465، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/513، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/218، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/299، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/310، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/648 - 649، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/738، "التحرير والتنوير"؛ لابن عاشور: 5/146، وغيرها. [↑](#footnote-ref-287)
288. () أي: الزيادة في رد السلام على الابتداء به، انظر: "الفتح": 11/8. [↑](#footnote-ref-288)
289. () حكى الاتفاق على ذلك: القسطلاني في "إرشاد الساري": 13/230. [↑](#footnote-ref-289)
290. () "الموطأ": 2/959 كتاب السلام رقم: 2. [↑](#footnote-ref-290)
291. () هو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الشافعي، إمام حافظ، فقيه مشهور، توفي عام: 458هـ، له تصانيف عظيمة منها: "السنن الكبرى والصغرى"، و"الجامع لشعب الإيمان"، و"معرفة السنن والآثار"، انظر: "وفيات الأعيان"؛ لابن خلكان: 3/1132، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 18/163. [↑](#footnote-ref-291)
292. () "الجامع لشعب الإيمان"؛ للبيهقي: 6/456 رقم: 8880. [↑](#footnote-ref-292)
293. () في السلفية الثانية: "بابه"، والمثبت من السلفية الأولى: 11/6. [↑](#footnote-ref-293)
294. () هو: عبدالله بن بابيه، ويقال: ابن باباه، ويقال: ابن بابي المكي مولى آل حجير، ويقال: مولى يعلى بن أمية، ثقة، توفي بعد المائة؛ انظر: "تهذيب التهذيب"؛ لابن حجر: 5/152 - 153، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 492. [↑](#footnote-ref-294)
295. () في "الجامع لشعب الإيمان": 6/456 رقم: 8880: "حسبك إذا انتهيت إلى وبركاته، إلى ما قال الله - عز وجل. [↑](#footnote-ref-295)
296. () هو: أبو عقيل زهرة بن معبد بن عبدالله بن هشام القرشي التيمي المدني، نزيل مصر، ثقة عابد، توفِّي على الأصَحِّ عام: 135هـ؛ انظر: "تهذيب التهذيب"؛ لابن حجر: 3/341، و"تقريب التهذيب" له أيضًا: 341. [↑](#footnote-ref-296)
297. () الظاهر أن ذكر عمر هنا تصحيف أو خطأ من الناسخ، وأن الصواب عروة لأمور:

     أ - أن ذلك هو الذي في "الجامع لشعب الإيمان"؛ للبيهقي: 6/510 رقم: 9096، وليس في "الشعبتين" 61 و62، واللتين أورد فيهما البيهقي ما يتعلق بالسلام شيء عن عمر.

     ب - أن ابن حجر في "تهذيب التهذيب": 3/341 - 342 لم يذكر أن زهرة بن معبد روى عن عمر، بل ذكر أنه روى عن ابن عمر وعروة وغيرهما.

     جـ - أن ابن حجر في "التقريب": 341 عد زُهرة بن معبد من الطبقة الرابعة، وهي طبقة كما يقول في صدر "التقريب": 81 جل روايتهم عن كبار التابعين؛ كالزهري، وقتادة. [↑](#footnote-ref-297)
298. () الذي في "الجامع لشعب الإيمان"؛ للبيهقي: 6/510 رقم: 9096 "عن زهرة بن معبد عن عروة بن الزبير أن رجلاً سلم عليه فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فقال عروة: ما ترك لنا فضلاً، إن السلام انتهى إلى وبركاته". [↑](#footnote-ref-298)
299. () "الموطأ": 2/962 كتاب السلام رقم: 7 لكن تمامه: "ثم كأنه كره ذلك"؛ أي: الزيادة، وانظر: "الاستذكار"؛ لابن عبدالبر: 27/147 رقم: 1800. [↑](#footnote-ref-299)
300. () "الأدب المفرد"؛ للبخاري - تخريج: عبدالباقي -: 351 رقم: 1016، وضعفه الألباني في ضعيف "الأدب المفرد": 90 رقم: 159، وعزاه للضعيفة: 5431، وانظر: فضل الله الصمد في توضيح "الأدب المفرد"؛ للجيلاني: 2/471 رقم: 1016. [↑](#footnote-ref-300)
301. () هو: أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص السلمي، أحد علماء عصره، صدوق، مات عام: 118هـ؛ انظر: "ميزان الاعتدال"؛ للذهبي: 3/263، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 5/165، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 728. [↑](#footnote-ref-301)
302. () في "الفتح": 11/8 "مولى ابن عمر قال: كان ابن عمر"، والتصويب من "الأدب"، انظر: الهامش قبل السابق. [↑](#footnote-ref-302)
303. () هو: سالم القرشي السهمي، مولى عبدالله بن عمرو، وثَّقه ابن حبان، توفِّي بعد المائة؛ انظر: "الثقات"؛ لابن حبان: 8/295، "تهذيب التهذيب"؛ لابن حجر - المعرفة -: 2/264، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 361. [↑](#footnote-ref-303)
304. () هو: أبو محمد - عند الأكثر - عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي صحابي من السابقين إلى الإسلام، أحد المكثرين من الرواية، فقيه عابد، توفِّي عام: 65هـ؛ انظر: "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 3/80، "الإصابة"؛ لابن حجر: 2/343، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 530. [↑](#footnote-ref-304)
305. () أي: وأخرج البخاري في "الأدب المفرد": - تخريج: عبدالباقي -: 346 رقم: 1001. [↑](#footnote-ref-305)
306. () هو: أبو عبدالرحمن معاوية بن أبي سفيان (صخر) بن حرب القرشي الأموي، أسلم في الفتح، أمير المؤمنين، وأول ملك في الإسلام، كان قويًّا عادلاً، ذا حنكة ودهاء، توفي عام: 60هـ؛ انظر: "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 3/119، "الإصابة"؛ لابن حجر: 3/412. [↑](#footnote-ref-306)
307. () "سنن أبي داود": 5/379 رقم: 5195. [↑](#footnote-ref-307)
308. () "جامع الترمذي": 5/52 رقم: 2689. [↑](#footnote-ref-308)
309. () "السنن الكبرى": 6/91 رقم: 10169. [↑](#footnote-ref-309)
310. () صححه أيضًا: الألباني في "صحيح سنن الترمذي": 2/344 رقم: 2163. [↑](#footnote-ref-310)
311. () هو: أبو نجيد عمران بن حصين الخزاعي، من فقهاء الصحابة، إمام قدوة، اعتزل الفتنة، توفي عام؟؟، انظر: "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 2/508، "الإصابة"؛ لابن حجر: 3/27. [↑](#footnote-ref-311)
312. () "الأدب المفرد" - تخريج: عبدالباقي -: 342 رقم: 986. [↑](#footnote-ref-312)
313. () "صحيح ابن حبان" - بترتيب ابن بلبان -: 2/246، رقم: 493، وصحح سنده المحقِّق. [↑](#footnote-ref-313)
314. () هو: أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الشافعي الأصبهاني، شيخ الإسلام، أحد الأئمة الأعلام، إمام ثقة حافظ، توفِّي عام: 430هـ، له مصنفات كثيرة من أشهرها: "حلية الأولياء"، "المستخرج على الصحيحين"، "دلائل النبوة"؛ انظر: "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 17/453، "البداية والنهاية"؛ لابن كثير: 12/45، "شذرات الذهب"؛ لابن العماد: 5/149. [↑](#footnote-ref-314)
315. () كتاب "عمل اليوم والليلة"؛ لأبي نعيم مخطوط، وقد ذكره له الكتاني في "الرسالة المستطرفة": 44، وانظر: "معجم المصنفات الواردة في فتح الباري"؛ لمشهور حسن وزميله: 291 رقم: 874. [↑](#footnote-ref-315)
316. () في "معجمه الكبير": 12/75 رقم: 5563، وضعفه أيضًا: الهيثمي في "مجمع الزوائد": 8/31. [↑](#footnote-ref-316)
317. () "سنن أبي داود": 5/380 رقم: 96 51 من رواية عبدالرحمن بن ميمون عن سهل بن معاذ به. [↑](#footnote-ref-317)
318. () هو سهل بن معاذ بن أنس الجهني الشامي، نزيل مصر، لا بأس به إلا في رواية زبان بن فائد عنه، توفي بعد المائة؛ انظر: "تهذيب التهذيب" - المعرفة - 2/444، "الثقات"؛ لابن حبان: 4/321، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 420. [↑](#footnote-ref-318)
319. () هو: أبو سهل معاذ بن أنس الجهني، حليف الأنصار، وكان بمصر والشام، ويذكر أنه عاش إلى خلافة عبدالملك بن مروان؛ انظر: "الإصابة"؛ لابن حجر: 3/406، "تهذيب التهذيب"؛ لابن حجر - المعرفة -: 5/446. [↑](#footnote-ref-319)
320. () حسن إسناده: الهلالي في "صحيح كتاب الأذكار وضعيفه": 2/613 - 614. [↑](#footnote-ref-320)
321. () هو: أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الهاشمي مولاهم، المشهور بابن السُّني، إمام حافظ، ثقة رحال، توفي عام: 364هـ، له كتاب: "عمل اليوم والليلة"، وهو الذي اختصر "سنن النسائي"، وسماه "المجتبى"؛ انظر: "طبقات الشافعية"؛ للسبكي: 3/39، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 16/255، "شذرات الذهب"؛ لابن العماد: 4/339. [↑](#footnote-ref-321)
322. () "عمل اليوم والليلة" - تحقيق: عبدالله حجاج -: 76 رقم: 235، والحديث ضعفه أيضًا: ابن القيم في "زاد المعاد": 2/418، والنووي في أذكاره؛ انظر: "صحيح كتاب الأذكار وضعيفه"؛ للهلالي: 2/614. [↑](#footnote-ref-322)
323. () "الجامع لشعب الإيمان"؛ للبيهقي: 6/456 رقم: 8881. [↑](#footnote-ref-323)
324. () ضعفه أيضًا: البيهقي في "الجامع لشعب الإيمان": 6/456. [↑](#footnote-ref-324)
325. () ذهب إلى أن أكمل السلام وأحسنه - الذي لا زيادة بعده - إلى (بركاته) جماعة من المحققين؛ كالطبري، والنووي، والقرطبي، وأبو حيان، والرازي، وابن كثير، وابن القيم وغيرهم؛ انظر: "شرح النووي على مسلم" 14/200، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/589، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/310، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/218، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/299، "تفسير القرآن"؛ لابن كثير: 1/648، "زاد المعاد"؛ لابن القيم: 2/417. [↑](#footnote-ref-325)
326. () يشير إلى ما أخرجه البخاري "فتح": 7/412 رقم: 4050 عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - قال: "لما خرج  إلى غزوة أحد، رجع ناس ممن خرج معه، وكان أصحاب النبي  فرقتين: فرقة تقول نقاتلهم، وفرقة تقول: لا نقاتلهم، فنزلت: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾. [↑](#footnote-ref-326)
327. () "تفسير ابن أبي حاتم": 3/1023 رقم: 5740، وهو عند سعيد بن منصور في سننه: 4/1313 رقم: 663، وأورده السيوطي في "الدر المنثور": 2/340، وزاد نسبته لابن المنذر، وقد استغربه ابن كثير في تفسيره: 1/650، وأصل القصة في البخاري "فتح": 8/306 رقم: 4750، ومسلم: 4/2129 رقم: 2770 في قصة الإفك لكن من دون ذكر لنزول هذه الآية فيها. [↑](#footnote-ref-327)
328. () في السلفية الثانية، والسلفية الأولى: 7/356 "عن أبي سعيد بن معاذ"، والمثبت من "تفسير ابن أبي حاتم"، وسنن سعيد بن منصور. [↑](#footnote-ref-328)
329. () لسعد بن معاذ ابنان، هما: عبدالله وعمرو، كما ذكر ذلك الذهبي في "سير أعلام النبلاء": 1/297، وهما صحابيان؛ لأن سعد - رضي الله عنه - توفي سنة: 5 من الهجرة بعد أن رمي بسهم يوم الخندق فمات منه بعد شهر، وقد ترجم الحافظ لهما في "الإصابة": 2/310 و 2/530، لكن لم أهتدِ إلى أيهما المراد هنا، وهو ما لَم يهتد إليه أيضًا د. الحميد في تخريجه لأحاديث سعيد بن منصور: 4/1313. [↑](#footnote-ref-329)
330. () هو: أبو عمرو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس الأنصاري سيد الأوس، من أعظم الناس بركة في الإسلام، اهتز لموته عرش الرحمن، شهد بدرًا وأحدًا والخندق، وتوفي عام: 5هـ؛ انظر: "التاريخ الكبير"؛ للبخاري: 4/65، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 1/279، "الإصابة"؛ لابن حجر: 2/35. [↑](#footnote-ref-330)
331. () هو: أبو ثابت سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة الأنصاري، سيد الخزرج، وحامل لواء الأنصار، سخي جواد كريم، شريف مطاع، كان يلقب بالكامل، شهد العقبة واختلف في شهوده بدرًا، توفي عام: 15هـ، وقيل: 16هـ؛ انظر: "التاريخ الكبير"؛ للبخاري: 4/44، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 1/270، "الإصابة"؛ لابن حجر: 2/27. [↑](#footnote-ref-331)
332. () هو أبو عبدالرحمن محمد بن مسلمة بن سلمة بن خالد الأنصاري الأوسي، من نجباء الصحابة، شهد بدرًا والمشاهد إلا تبوك؛ إذ استخلفه النبي  عامها على المدينة، اعتزل الفتنة فلم يشهد الجمل وصفين، توفي عام: 46هـ، وقيل: غير ذلك؛ انظر: "التاريخ الكبير"؛ للبخاري: 1/239، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 2/369، "الإصابة"؛ لابن حجر: 3/364. [↑](#footnote-ref-332)
333. () سبب المنازَعة كما ترى عائشة - رضي الله عنها - في "صحيح مسلم": 4/2133 - 2134رقم: 277: أن ابن سلول لما استطال في عرض النبي  في قصة الإفك قام النبي  على المنبر فقال: ((يا معشر المسلمين، مَن يعذرني من رجل قد بلغ أذاه في أهل بيتي))، فقام سعد بن معاذ الأنصاري - سيد الأوس - فقال: أنا أعذرك منه يا رسول الله، إن كان منَ الأوس ضربنا عنقه، وإن كان مِن إخواننا الخزرج أمرتنا ففعلنا أمرك، قالتْ: فقام سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج، فقال لسعد بن معاذ - حمية -: كذبت لعمر الله لا تقتله، ولا تقدر على قتله، فقام أسيد بن خضير - وهو ابن عم سعد بن معاذ - فقال لسعد بن عبادة: كذبت لعمر الله لنقتله، فإنك منافق تجادِل عن المنافقين، فثار الحيان الأوس والخزرج حتى هموا أن يقتتلوا، ورسول الله  قائم على المنبر؛ فلم يزل رسول الله  يحفضهم حتى سكتوا وسكت". [↑](#footnote-ref-333)
334. () في مسنده - تحقيق شاكر والزين -: 2/310 - 311 رقم: 1167، ومن طريق أحمد أخرجه الواحدي في "أسباب النزول" - تحقيق الحميدان -: 168، وقد ضعفه الهيثمي في "مجمع الزوائد": 7/7، وذكر السيوطي في "لباب النقول": 76 أن في إسناده تدليسًا وانقطاعًا، والتدليس من محمد بن إسحاق الذي عنعن، والانقطاع من أبي سلمة بن عبدالرحمن الذي لم يسمع من أبيه، وقد خالفهما أحمد شاكر في تخريجه للمسند - تحقيق: شاكر والزين -: 2/310 - 311 فقال: "ونحن نخالفهما في ذلك فابن إسحاق ثقة، وقد حققنا في 1660 سماع أبي سلمة من أبيه". [↑](#footnote-ref-334)
335. () هو: عبدالرحمن بن عوف بن عبدعوف القرشي الزهري، أحد العشرة المبشرين، وأحد الستة أصحاب الشورى بعد عمر، أسلم قديمًا قبل دخول دار الأرقم، هاجر الهجرتين، وشهد بدرًا وسائر المشاهد، توفِّي عام: 32 هـ وقيل: غير ذلك؛ انظر: "الاستيعاب"؛ لابن عبدالبر 2/386، "أسد الغابة"؛ لابن الأثير: 3/480، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 1/68، "الإصابة"؛ لابن حجر: 2/408. [↑](#footnote-ref-335)
336. () "تفسير ابن أبي حاتم": 3/1024 رقم: 5742. [↑](#footnote-ref-336)
337. () أي: وصل الطبري ما ذكره البخاري تعليقًا "فتح": 8/104 عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في معنى قوله - عز وجل -: ﴿أَرْكَسَهُمْ﴾، قال: بددهم، وقد عزا وصله للطبري كل من ابن حجر في "تغليق التعليق": 4/197، والعيني في "عمدة القاري": 18/180، والقسطلاني في "إرشاد الساري": 10/153، ولم أهتدِ إليه في "جامع البيان"؛ للطبري، بل الذي في "جامع البيان": 9/15 رقم: 10061 عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس: ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ ردهم، وهو الذي أورده السيوطي في "الدر المنثور": 2/342 عن ابن عباس من طريق عطاء الخراساني، ونسبه لابن جرير وابن المنذر. [↑](#footnote-ref-337)
338. () أي: وأخرج ابن جرير في "جامع البيان": 9/15 رقم: 10062، وهو عند ابن أبي حاتم في تفسيره: 3/1025 رقم: 5745، وأورده السيوطي في "الدر المنثور": 2/342، وزاد نسبته لابن المنذر. [↑](#footnote-ref-338)
339. () أي: وأخرج ابن جرير في "جامع البيان" 9/15 رقم: 10063، وهو عند عبدالرزاق في "تفسيره": 1/167، وأَوْرَدَهُ السيوطي في "الدر المنثور": 2/342، وزاد نسبته لابن المنذر. [↑](#footnote-ref-339)
340. () والرد والنكس وهو الذي فسره به الفراء في "معاني القرآن": 1/281، وأبو عبيدة في "مجاز القرآن": 1/136، وابن قُتيبة في "تفسير غريب القرآن": 133، والنحاس في "معاني القرآن": 2/153، والزجاج في "معاني القرآن وإعرابه": 2/88، والطبري في "جامع البيان": 9/7، والثعلبي في "الكشف والبيان": 4/95ب، والواحدي في "البسيط" - تحقيق المحيميد -: 2/366 - 367، وابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/199، وابن الجوزي في "زاد المسير": 2/154 - 155، والبغوي في "معالم التنزيل": 2/259، وأبو حيان في "البحر المحيط": 3/313، وغيرهم. [↑](#footnote-ref-340)
341. () أي: الكفر أو حكم أهل الكفر في إباحة الدماء وسبي الذراري؛ انظر: المصادر السابقة في الهامش السابق. [↑](#footnote-ref-341)
342. () كذا في "الفتح" في الطبعة السلفية الأولى والثانية، وفي "عمدة القاري"؛ للعيني: 18/179، وهو مشكل؛ لأن الذي في "معاني القرآن"؛ للفراء: 1/282: "وقد قرأ الحسن "حصرة صدورهم"؛ أي: بالنصب لحصرة لا بالرفع، وقد ذكرها عن الحسن جمع منهم: الطبري في "جامع البيان": 9/22، والنحاس في "معاني القرآن": 2/156، و"إعراب القرآن": 1/479، وابن خالويه في "مختصر شواذ القرآن": 34، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/309، وابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/202، وأبو حيان في "البحر المحيط": 3/317، والسمين في "الدر المصون": 2/411، والشوكاني في "فتح القدير": 1/742، والبنا في "إتحاف فضلاء البشر": 1/518، وغيرهم، وقد نسب هذه القراءة لقتادة بعض من سبق، وهي قراءة يعقوب من العشرة كما في: "الغاية"؛ لابن مهران: 136، "النشر"؛ لابن الجزري: 2/251، "البدور الزاهرة"؛ للقاضي: 81، "المهذب؛" د. محيسن: 1/166.

     وهناك قراءتان منسوبتان أيضًا إلى الحسن هما: حصرات وحاصراتٍ، وهما تحتملان أن تكونا منصوبتَيْن على الحال أو مجرورتين على الصفة لقوم؛ لأن جمع المؤنث السالم تستوي علامة جره ونصبه، ولكن لا رفع في القراءتين أيضًا، وقد ورد في الشاذ ﴿حصرة﴾ بالرفع على أنها خبر مُقدم، وصدورهم مبتدأ مؤخر، والجملة حال، ولكن من دون نسبة؛ انظر: "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/317، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/412، "إملاء ما من به الرحمن"؛ للعكبري: 1/190، "إعراب القراءات الشواذ" له أيضًا: 1/399 - 400، "إعراب القرآن"؛ للنحاس: 1/479، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/310. [↑](#footnote-ref-342)
343. () قراءة الحسن بنصب ﴿حصرة﴾ معربة على أن حصرة اسم منصوب على الحال، و﴿صدورهم﴾ مرفوع به، وعلى هذا فالإعرابان المذكوران لقراءة الجمهور، وقراءة الجمهور ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ لخص فيها السمين في "الدر المصون": 2/411 إعراب المعربين في سبعة أقوال، هي:

     1 - أنه لا محل لهذه الجملة من الإعراب، بل جيء بها للدعاء بضيق صدورهم عن القتال وعزاه للمبرد، ورده الفارسي، ووجه قول المبرِدِ ابن عطية وآخرون.

     2 - أن جملة ﴿حَصِرَتْ﴾ حال من فاعل ﴿جَاؤُوكُم﴾، وإذا وقعت الحال فعلاً ماضيًا، ففيها خلاف في: هل يحتاج إلى اقترانه بقد أم لا؟ ورجح السمين عدم الاحتياج؛ لكثرة ما جاء منه.

     3 - أن ﴿حَصِرَتْ﴾ صفة لحال محْذوفة، تقديره: أو جاؤوكم قومًا حصرتْ صدورهم، وقال: وهذا الوجْه يُعزى للمبرد أيضًا. 4 - أن يكون في محل جر صفة لقوم بعد صفة، و﴿جَاؤُوكُمْ﴾ مُعترض.

     5 - أن يكون بدلاً مِن ﴿جَاؤُوكُم﴾ بدل اشتمال؛ لأن المَجِيء مُشتمل على الحصْر وغيره.

     6 - أنه خبر بعد خبر، وهذه عبارة الزجاج، يعني: أنها جملة مُستأنفة أخبر بها عن ضيق صدور هؤلاء عن القتال بعد الإخبار عنهم بما تقدم.

     7 - أنه جواب شرْط مُقدر تقديره: ﴿إِنْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ﴾، وهو رأي الجرجاني، قال السمين: "وفيه ضعف؛ لعدم الدلالة على ذلك"، وانظر: "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق: المحيميد -: 2/373، "القراءات وعلل النحويين فيها"؛ للأزهري: 1/151 - 152، "معاني القرآن"؛ للفراء: 1/282، "معاني القرآن"؛ للأخفش: 1/452، "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/89، "إعراب القرآن"؛ للنحاس: 1/479، "مشكل إعراب القرآن"؛ لمكي: 1/205، "البيان في غريب إعراب القرآن"؛ لأبي البركات ابن الأنباري: 1/263، "إملاء ما من به الرحمن"؛ للعكبري: 1/189 - 190، "إعراب القراءات الشواذ"؛ له أيضًا: 1/399 - 400، "سر صناعة الإعراب"؛ لابن جني: 2/641، "معاني الحروف"؛ للرماني: 98، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/309، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/202، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/317، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/396، "المغني في توجيه القراءات العشر"؛ د/ محيسن: 1/414، وغيرها. [↑](#footnote-ref-343)
344. () كتاب السيرة لابن إسحاق لم يطبع كاملاً بعد، ويقال: إنه قيد الطبع في دار الكتب العلمية، ولم أهتد إلى هذا النقل في الجزء المطبوع منه ولا عند ابن هشام. وانظر: السيرة النبوية في فتح الباري للشنقيطي: 1/429. [↑](#footnote-ref-344)
345. () هو: أبو الحارث عبدالرحمن بن الحارث بن عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة القرشي المخْزومي المدني، من أهل العلم، صدوق له أوْهام، توفِّي عام 143هـ؛ انظر: "الجرح والتعديل"؛ لابن أبي حاتم: 5/224، "تهذيب التهذيب"؛ لابن حجر: 3/331، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 574. [↑](#footnote-ref-345)
346. () هو: أبو محمد القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، إمام ثقة ورع، كثير الحديث، أحد فقهاء المدينة الكبار، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه، توفِّي على الصحيح عام 106هـ؛ انظر: "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 5/53، "تهذيب التهذيب"؛ لابن حجر - المعرفة -: 4/507، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 794. [↑](#footnote-ref-346)
347. () هو: عياش بن أبي ربيعة (عمرو) بن المغيرة بن عمرو القرشي المخزومي، ذو الرمحين، أسلم قديمًا، هاجَرَ الهجرتَيْن، كان أحد من يدعو له النبي  من المستضعفين، واستشهد باليمامة، وقيل: باليرموك، وقيل: عام 15هـ؛ انظر: "أسد الغابة"؛ لابن الأثير: 4/308، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 1/316، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 763. [↑](#footnote-ref-347)
348. () هو: الحارث بن يزيد بن أنيسة، ويقال: ابن أبي أنيسة، من بني معيص بن عامر بن لؤي القرشي، أسلم وخرج مهاجرًا إلى النبي  فلقيه عياش بن أبي ربيعة فقتله، وهو يحسب أنه كافر؛ انظر: "الاستيعاب"؛ لابن عبدالبر، 1/305، "أسد الغابة"؛ لابن الأثير: 1/422، "الإصابة"؛ لابن حجر: 1/294. [↑](#footnote-ref-348)
349. () هو: أبو يَعْلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى التميمي الموصلي، إمام حافظ، صاحب المسْند، توفِّي عام 307 هـ؛ انظر: "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 14/174، "البداية والنهاية"؛ لابن كثير: 11/147، "شذرات الذهب"؛ لابن العماد: 4/35. [↑](#footnote-ref-349)
350. () لم أهتدِ إليه في مسند أبي يعلى المطبوع، ولعله في "مسنده الكبير"، كما لم أهتدِ إليها في "جامع السنن والمسانيد"؛ لابن كثير، وعزاها لأبي يعْلى أيضًا: ابن حجر في "الإصابة": 1/294. [↑](#footnote-ref-350)
351. () هو: أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار البصري، ثقة عابد، من أثبت الناس في ثابت، تغير بآخره، مات عام 167هـ؛ انظر: "طبقات ابن سعد" 7/282، "تهذيب الكمال"؛ للمِزِّي 7/253، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 268. [↑](#footnote-ref-351)
352. () هو: أبو محمد عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني، محدث فقيه، ثقة جليل، قال ابن عيينة: كان من أفضل أهل زمانه، توفِّي عام 126هـ، وقيل: بعد ذلك، انظر: "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 6/5، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 595، "شذرات الذهب"؛ لابن العماد: 2/115. [↑](#footnote-ref-352)
353. () قلت: ومن طريق حماد أيضًا أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" 8/72، والواحدي في "أسباب النزول"، تحقيق: الحميدان -: 169، وذكر ابن حجر في "الإصابة" في ترجمة الحارث: 1/294 أن البلاذري والحارث بن أبي أسامة وأبا مسلم الكجي كلهم رووه من طريق حماد عن ابن إسحاق، وانظر: "لباب النقول"؛ للسيوطي: 77، و"الدر المنثور"؛ له: 2/345، وقد أعله الحميدان في تحقيقه لأسباب الواحدي: 169، فقال: "وهو ضعيف لإرساله، وعنعنه ابنُ إسحاق وهو مدلِّس، ويشهد له: ما أخرجه ابن جرير: 5/128 عن مجاهد، والسُّدِّي، وعكرمة، نحوه، وهي مراسيل ضعيفة الإسناد، فلا يثبت به أصل السبب". [↑](#footnote-ref-353)
354. () "تفسير ابن أبي حاتم": 3/1031 رقم: 5782. [↑](#footnote-ref-354)
355. () أي: وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره: 3/1031 رقم: 5781 من طريق مجاهد نحوه، وهو عند ابن جرير في "جامع البيان": 9/32 رقم: 10089، وأورده السيوطي في "الدر المنثور": 2/344، وزاد نسبته لابن المنذر وعبد بن حميد. [↑](#footnote-ref-355)
356. () انظرها: في "جامع البيان"؛ للطبري: 9/34، و"الدر المنثور"؛ للسيوطي: 2/345، و"نهاية السول فيما استدرك على الواحدي والسيوطي من أسباب النزول"؛ د/ الزهري: 106 رقم: 42، "كنز العمال"؛ للهندي: 7/316، "الإصابة"؛ لابن حجر: 1/323، "أسد الغابة"؛ لابن الأثير: 1/240، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/233، وغيرها. [↑](#footnote-ref-356)
357. () عزاه للجُمْهور: ابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/207، وأبو حيان في "البحر المحيط": 3/321، والسمين في "الدر المصون": 2/413، وقال به جماعة منهم: أبو عبيدة في "مجاز القرآن": 1/136، والزجاج في "معاني القرآن": 2/90، والنحاس في "إعراب القرآن": 1/480، والطبري في "جامع البيان": 9/31، والثعلبي في "الكشف والبيان": 4/98ب، و"العكبري في إملاء ما من به الرحمن": 1/190، وابن الأنباري في "البيان في غريب إعراب القرآن": 1/264، والماوردي في "النكت والعيون" 1/518، والبغوي في "معالم التنزيل": 2/263، والعيني في "عمدة القاري": 24/26، ومكي في "مشكل إعراب القرآن": 1/205. [↑](#footnote-ref-357)
358. () هذا خطأ في القصد، وهناك خطأ في الفعل، وهو أن يقصد رمي مشرك أو طائر مثلاً فيصيب مسلمًا. [↑](#footnote-ref-358)
359. () انظر: هذه الوجوه الإعرابية في: "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/233 - 234، "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/315، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/320 - 321، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/413، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/744، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 5/112 وغيرها. [↑](#footnote-ref-359)
360. () في "معاني القرآن": 1/89، إذ قال: "إنما تكون (إلا) بمنْزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهناك تصير بمنزلة الواو كقولك: لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة، تريد بـ(إلا) الثانية أن ترجع على الألف، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت: اللهم إلا مائة، فالمعنى: لي على فلان ألف ومائة إلا عشرة؛ وانظر: "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/321، و"الدر المصون"؛ للسمين: 2/413. [↑](#footnote-ref-360)
361. () هو ابن حزم في "محلاه": 10/220 - 227 مسألة رقم: 2025، والذي قال بعدم وجوب القصاص والدية على المسلم في قتله الكافر مطلقًا، ووقع خلاف بين الجمهور وبعض أهل العلم في قتل المسلم بذمي؛ فقال الحنفية: يقتل به، وقال مالك والليث: يقتل به إن قتله غيلة بأن يضجعه فيذبحه وبخاصة على ماله، والكل يقول: بوجوب الدية على خلاف في تقديرها؛ انظر: "مختصر اختلاف العلماء"؛ للجصاص: 5/157 - 159، "الإفصاح"؛ لابن هبيرة: 2/190، "حلية العلماء"؛ للقفال: 8/449، "بداية المجتهد"؛ لابن رشد: 2/708 و734، "الفقه الإسلامي وأدلته"؛ للزحيلي: 6/266 - 267، "نيل الأوطار"؛ للشوكاني: 7/152 - 153 وغيرها. [↑](#footnote-ref-361)
362. () أي: في قوله  في الحديث: ((ولم ينس حق الله في رقابها))؛ انظر: "الفتح": 6/76. [↑](#footnote-ref-362)
363. () أي: والمراد بالرقبة: الذات من باب إطلاق البعض على الكل؛ انظر: "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/553، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/322، "أنوار التنزيل"؛ للبيضاوي: 1/236، "إرشاد العقل السليم"؛ لأبي السعود: 2/215، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 5/113، "التحرير والتنوير"؛ لابن عاشور: 5/158. [↑](#footnote-ref-363)
364. () انظر: "جامع البيان"؛ لابن جرير: 9/57، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/653، "محاسن التأويل"؛ للقاسمي: 5/363، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 2/217. [↑](#footnote-ref-364)
365. () أي: في أهل الإسلام. [↑](#footnote-ref-365)
366. () من الروايات الدالة على ذلك ما جاء عن القاسم بن أبي بزة: أنه سأل سعيد بن جبير: هل لمن قتل مؤمنًا متعمدًا من توبة؟ في رواية منصور عند البخاري "فتح": 8/351 رقم: 4764 قال: "لا توبة له"، فقرأت عليه: ﴿وَلا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الفرقان: 68]، فقال سعيد: "قرأتُها على ابن عباس كما قرأتها علي فقال: هذه مكية نسختها آية مدنية التي في سورة النساء"؛ انظر: البخاري "فتح": 8/351 رقم: 4762، وهو بنحوه في "مسلم": 4/2318 رقم: 3023/20، والنسائي في "المجتبى": 7/85، و"الناسخ والمنسوخ"؛ لأبي عبيد: 266 رقم: 487، و"الناسخ والمنسوخ"؛ للنحاس: 2/218 رقم: 384، وغيرها. [↑](#footnote-ref-366)
367. () أي: يجعل آية النساء في أهل الإسلام، وآية الفرقان في أهْل الشِّرْك، ومن الرِّوايات الدالَّة على ذلك ما جاء عن سعيد بن جبير قال: "أمرني عبدالرحمن بن أبزى أن أسأل ابن عباس عن هاتين الآيتين: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ [النساء: 93] فسألته، فقال: لم ينسخها شيء، وعن: ﴿وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الفرقان: 68]، قال: نزلتْ في أهل الشرك"؛ البخاري "فتح": 8/354 رقم: 4766، وهو بنحوه عند "مسلم": 4/2317 رقم: 18/2023، و"الناسخ والمنسوخ"؛ لأبي عبيد: 266 رقم: 486، و"جامع البيان"؛ للطبري: 9/65 رقم: 10192، وغيرها. [↑](#footnote-ref-367)
368. () التي في الفرقان قوله - عز وجل -: ﴿وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا \* يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا \* إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: 68، 69، 70]، وقد أثبتت قبول توبة مَن تاب. [↑](#footnote-ref-368)
369. () انظر: "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 10/476. [↑](#footnote-ref-369)
370. () في المسند - تحقيق شاكر والزين -: 2/540 - 541. [↑](#footnote-ref-370)
371. () في "جامع البيان": 9/63 رقم: 10188. [↑](#footnote-ref-371)
372. () هو: أبو الحارث يحيى بن عبدالله بن الحارث الجابر، ويقال: المُجَبِّر التيمي البكري مولاهم الكوفي، كان يجبر الأعضاء، قال ابن حجر: لين الحديث، ووثقه أحمد شاكر؛ انظر: "الجرح والتعديل"؛ لابن أبي حاتم: 9/162، "تهذيب التهذيب"؛ لابن حجر: 6/148، "تقريب التهذيب" له أيضًا: 1059، "حاشية جامع البيان"؛ للطبري: 9/63. [↑](#footnote-ref-372)
373. () في "المجتبى": 7/85. [↑](#footnote-ref-373)
374. () في "سننه": 2/874 رقم: 2621، وصححه الألباني في "صحيح سنن ابن ماجه": 2/93 رقم: 2122، وهو عن عمار عند الطبري في "جامع البيان": 9/65 رقم: 10191، وابن أبي حاتم في تفسيره: 3/1036 رقم: 5813، والنحاس في "الناسخ والمنسوخ": 2/219 رقم 385. [↑](#footnote-ref-374)
375. () هو: أبو معاوية عمار بن معاوية الدهني البجلي الكوفي، صَدُوق رُمِي بالتشيُّع، توفِّي عام 132هـ، وقيل: بعد ذلك؛ انظر: "الجرح والتعديل"؛ لابن أبي حاتم: 6/390، "ميزان الاعتدال"؛ للذهبي: 3/172، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 710. [↑](#footnote-ref-375)
376. () هو: سالم بن أبي الجعد (رافع) الغطفاني الأشجعي مولاهم الكوفي، ثقة كان يرسل كثيرًا، اختلف في وفاته، فقيل: عام 97هـ، وقيل: عام 98هـ، وقيل: إنه جاوز المائة، ولم يثبت؛ انظر: "الثقات"؛ لابن حبان: 4/305، "تهذيب التهذيب"؛ لابن حجر: 2/257، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 359. [↑](#footnote-ref-376)
377. () ليس هذا كل ما ورد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في مسألة قبول توبة القاتل من عدمه؛ فقد ورد عنه قبولها وذلك عند النحاس في "الناسخ والمنسوخ": 2/223 - 224 رقم: 392، وابن أبي شيبة في "مصنفه": 6/401، باب من قال: للقاتل توبة، رقم: 10، وابن الجوزي في "نواسخ القرآن": 137، وأورده السيوطي في "الدر": 2/353، وزاد نسبته لعبد بن حميد عن سعيد بن عبيدة قال: "جاء رجل إلى ابن عباس، فقال: ألمن قتل مؤمنًا متعمدًا توبة؛ قال: لا، إلا النار، فلما ذهب قال له جلساؤه: أهكذا كنت تفتينا؟ كنت تفتينا أن لمن قتل توبة مقبولة، قال: إني لأحسبه رجلاً مغضبًا يريد أن يقتل مؤمنًا، قال: فبعثوا في أثره فوجدوه كذلك"، وصحَّح إسناده اللاحم في تحقيقه لـ"الناسخ والمنسوخ"؛ للنحاس: 2/224، وعليه فالقول برجوعه عن القول بعدم قبول توبة القاتل عمدًا ليس ببعيد، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-377)
378. () في المسند - تحقيق: شاكر والزين -: 13/197 رقم: 16849. [↑](#footnote-ref-378)
379. () في "المجتبى": 7/81، وفي "الكبرى": 2/284 رقم: 19/3446، وهو عند الطبراني في "الكبير": 19/365 رقم 858، وأورده السيوطي في "الدر المنثور": 2/352، وزاد نسبته لابن المنذر. [↑](#footnote-ref-379)
380. () هو: أبو إدريس عائد الله بن عبدالله بن عمرو العوذي الخولاني، ولد في حياة النبي  يوم حنين، ثقة عابد، عالم الشام بعد أبي الدرداء، توفِّي عام 80 هـ؛ انظر: "الجرح والتعديل"؛ لابن أبي حاتم: 7/40، "تهذيب التهذيب" - المعرفة - لابن حجر: 3/56، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 479. [↑](#footnote-ref-380)
381. () ذكر ذلك جماعة من أهل العلم؛ منهم: النووي الذي قال في "شرحه لمسلم": 18/210: "وهذه الرِّواية الثانية - أي: عن عبدالله بن عباس في قبول توبة من قتل متعمدًا - هي مذهب جميع أهل السنة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وما روي عن بعض السلف مما يخالف هذا، فمحمول على التغليظ والتحذير من القتل والتورية في المنع منه"؛ وانظر: الكتاب نفسه: 17/129، وقال المنذري في "مختصر السنن": 6/153 - 154، "وقال جماعة من العلماء: إنه له توبة، منهم: عبدالله بن عمر، وهو أيضًا مروي عن عبدالله بن عباس وزيد بن ثابت، وهو الذي عليه جماعة السلَف، وجميع ما روي عن بعض السلف مما ظاهره خلاف هذا فهو على التغليظ والتشديد، والآية خبر، والأخبار لا يدخلها النسخ"، وانظر في حكاية الإجماع أو نسبة ذلك للجمهور أو لأهل السنة: "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/267، "الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه"؛ لمكي: 241، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/655، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/167، "مدارج السالكين"؛ لابن القيم: 1/395 - 396، "المغني"؛ لابن قدامة: 11/443، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/333، "عمدة القاري"؛ للعيني: 19/97، "أنوار التنزيل"؛ للبيضاوي: 11/237، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/746 - 747، و"نيل الأوطار" له: 7/61 - 64، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/204، "المفهم"؛ لأبي العباس القرطبي: 7/90، "شرحي الأبي والسنوسي لصحيح مسلم": 9/180، وغيرها. [↑](#footnote-ref-381)
382. () والقتل دون الشرك باتفاق؛ انظر: جل المصادر السابقة في الهامش الماضي. [↑](#footnote-ref-382)
383. () لم أهتدِ إليه في كتاب الرقاق من الصحيح، ولا أظنه فيه، وهو في أحاديث الأنبياء "فتح": 6/591 رقم: 3470، ومسلم - في صحيحه -: 4/2118 رقم: 2766، وأحمد في "المسند" - تحقيق شاكر والزين -: 10/67 رقم: 11097، وابن ماجة في سننه: 2/875 رقم: 2622 من حديث أبي سعيد الخدري. [↑](#footnote-ref-383)
384. () أي: البخاري، انظر: "جامعه الصحيح"، "فتح": 8/107. [↑](#footnote-ref-384)
385. () من السبعة، وأبو جعفر وخلف العاشر من العشرة، وقرأ الباقون كما ذكر الحافظ: (السَّلام)؛ انظر: "السبعة"؛ لابن مجاهد: 236، "الغاية"؛ لابن مهران: 136، "النشر"؛ لابن الجزري: 2/251، "إتحاف فضلاء البشر"؛ للبنا: 1/518، "البدور الزاهرة": 81، "الوافي" 248 وكلاهما للقاضي، "المهذب"؛ د/ محيسن: 1/167. [↑](#footnote-ref-385)
386. () عزاها له: "الأزهري في القراءات وعِلل النحويين": 1/152، والسمين في "الدر المصون": 2/416، والفارسي في "الحجة": 3/176، وأبو حيان في "البحر المحيط": 3/328. [↑](#footnote-ref-386)
387. () هو: أبو المحشر عاصم بن أبي الصباح الجحْدري البصري، مقرئ مفَسِّر ثقة، له قراءة شاذة منسوبة إليه، توفِّي عام 128هـ؛ انظر: "غاية النهاية"؛ لابن الجزري: 1/349، "الوافي بالوفيات"؛ للصفدى: 6/568. [↑](#footnote-ref-387)
388. () "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/218، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/416، "مختصر في شواذ القرآن"؛ لابن خالويه: 34. [↑](#footnote-ref-388)
389. () أي: لا تقولوا لمن سَلَّم عليكم: لست مؤمنًا، ويجوز أن يكون بمعنى: الانحياز والترك، والمعنى: لا تقولوا لمن سالمكم وكف يده عنكم: لست مؤمنًا، وعليه يستقيم القول بأن القراءتين بمعنى واحد؛ انظر: "الحجة"؛ للفارسي: 3/177، "شرح الهداية"؛ للمهدوي: 2/255، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق: المحيميد -: 2/377، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/218، "الكشف"؛ لمكي: 1/395، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 8/338. [↑](#footnote-ref-389)
390. () انظر: المصادر السابقة في الهامش السابق. [↑](#footnote-ref-390)
391. () هو: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البصري البزَّار، إمام حافظ كبير القدر، توفِّي عام 292هـ، صاحب المسند الذي تكلم فيه على أسانيده؛ انظر: "تاريخ بغداد"؛ للخطيب: 4/334، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 13/554، "الوافي بالوفيات"؛ للصفدي: 7/268. [↑](#footnote-ref-391)
392. () "كشف الأستار عن زوائد البزار": رقم: 2202، "مختصر زوائد البزار"؛ لابن حجر: 2/78 رقم: 1458، وأورده ابن كثير في "جامع المسانيد والسنن": 30/228 في مسند ابن عباس رقم: 440 عن البزار، والهيثمي في "مجمع الزوائد": 7/8 - 9 وقال: "رواه البزار وإسناده جيد"، وهو عند الطبراني في "المعجم الكبير": 12/30، رقم: 12379، والواحدي في "أسباب النزول" - تحقيق: الحميدان -: 172، وغيرهم. [↑](#footnote-ref-392)
393. () هو: أبو عبدالله حبيب بن أبي عمرة القصاب الحِمّاني الكوفي، بياع القصب، ويقال: اللحام، ثقة فاضل، توفِّي عام 142هـ؛ انظر: "الجرح والتعديل"؛ لابن أبي حاتم: 3/106، "تهذيب التهذيب"؛ لابن حجر: 1/296، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 220. [↑](#footnote-ref-393)
394. () القصة الأولى هي ما رواه البخاري "فتح": 8/107 رقم: 4591، ونصها: عن عطاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾، قال: قال ابن عباس: كان رجل في غنيمة له، فلحقه المسلمون فقال: السلام عليكم، فقتلوه وأخذوا غنيمته فأنزل الله في ذلك إلى قوله: ﴿تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ تلك الغنيمة". [↑](#footnote-ref-394)
395. () هو: أبو الأسود المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة البهراني الكندي الزهري، حالف أبوه كندة، وتبنَّاه الأسود بن يغوث الزهر فنسب إليه، صاحب مشهور، من السابقين، هاجر الهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها، كان فارس المسلمين يوم بدر، توفِّي عام 36هـ؛ انظر: "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 1/358، "الإصابة"؛ لابن حجر: 3/433، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 968. [↑](#footnote-ref-395)
396. () في "الكشف والبيان" له: 4/104. [↑](#footnote-ref-396)
397. () عزاه له السيوطي في "الدر المنثور": 2/357، وهو عن قتادة عند ابن جرير في "جامع البيان": 9/77 رقم: 10220 لكن ليس في "الدر" و"جامع البيان" أن القاتل: أسامة بن زيد، بل ذلك في "الكشف والبيان"؛ للثعلبي وحده، وقد ورد من حديث أسامة بن زيد عند مسلم: 1/96 رقم: 96، والواحدي في "أسباب النزول" - تحقيق: الحميدان -: 4/174 - 175 أنه قتل الرجل. [↑](#footnote-ref-397)
398. () هو: مرداس بن نهيك الضمري، وقيل: ابن عمرو، وقيل: إنه أسلمي، وقيل: غطفاني، والأول أرْجح، قتله أحد الصحابة في إحدى السرايا، واختلف في قاتله اختلافًا كثيرًا، انظر: "الإصابة"؛ لابن حجر: 3/380. [↑](#footnote-ref-398)
399. () فَدَك: بالتحريك: قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان، وقيل: ثلاثة، أفاءها الله على رسوله  في سنة سبع صلحًا، وفيها عين فوَّارة، ونخل كثير؛ انظر: "معجم البلدان"؛ لياقوت: 4/238، "معجم ما استعجم"؛ للبكري: 3/1015. [↑](#footnote-ref-399)
400. () هو: أبو محمد أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، حب رسول الله  وابن حبه، ولد في الإسلام، أحد الشجعان، توفِّي عام 54 هـ؛ انظر: "الاستيعاب"؛ لابن عبدالبر: 1/34، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 2/496، "الإصابة"؛ لابن حجر: 1/46. [↑](#footnote-ref-400)
401. () هو: غالب بن فضالة الكناني الليثي، بعثَهُ رسول الله  على رأس سرية إلى فدلى، فاستشهد كما يقول ابن الكلبي دون فدك؛ انظر: "الإصابة"؛ لابن حجر: 2/182. [↑](#footnote-ref-401)
402. () "جامع البيان": 9/78 رقم: 10221. [↑](#footnote-ref-402)
403. () أي: السابقة في الهامش رقم: 3 ص: 857. [↑](#footnote-ref-403)
404. () "تفسير ابن أبي حاتم": 3/1040 رقم: 5828. [↑](#footnote-ref-404)
405. () هو: أبو عبدالرحمن عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري القاضي، صدُوق حافظ، اختلط بعد احتراق كتبه فأدخل في حديثه مناكير كثيرة، وقبل ذلك كان يدلس عن قوم ضعفاء رآهم ثقات، ولذا لم يقبل العلماء حديثه إلا ما كان من رواية العبادلة "ابن المبارك وابن وهب"؛ لأنهم كانوا يتبعون أصوله، وروايتهم عنه قبل الاختلاط والاحتراق، وما سوى ذلك فردوه إلا في الاعتبارات والمتابعات، وقد توفي عام 174هـ؛ انظر: "الجرح والتعديل"؛ لابن أبي حاتم: 5/145، "التاريخ الكبير"؛ للبخاري: 5/182، "تهذيب التهذيب" - المعرفة - لابن حجر: 3/227، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 538. [↑](#footnote-ref-405)
406. () هو: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأسدي مولاهم المكي، ثقة حافظ مدلس، حديثه عند البخاري مقرون بغيره، توفِّي عام 126هـ؛ انظر: "الجرح والتعديل"؛ لابن أبي حاتم: 8/74، "جامع التحصيل"؛ للعلائي: 330، "تهذيب التهذيب" - المعرفة - لابن حجر: 5/263، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 895. [↑](#footnote-ref-406)
407. () انظر: "سيرة ابن هشام" 4/201 - 202، "البداية والنهاية"؛ لابن كثير: 4/224. [↑](#footnote-ref-407)
408. () في المسند - تحقيق شاكر والزين -: 17/157 - 158 رقم: 23766، وهو عند الطبري في التفسير: 9/73 رقم: 10212، وفي "تاريخ الأم": 3/35 - 36، وابن أبي حاتم في "التفسير": 3/140 رقم: 5826 و 5827، والبيهقي في "دلائل النبوة": 4/306، والواحدي في "أسباب النزول" - تحقيق: الحميدان -: 173 - 174، و"الضياء في الأحاديث المختارة": 9/247 رقم: 219 - 220، وغيرهم. [↑](#footnote-ref-408)
409. () هو: أبو محمد عبدالله بن أبي حدرد الأسلمي، صحابي ابن صحابي، أول مشاهده الحديبية وما بعدها، توفي عام 71هـ؛ انظر: "الاستيعاب"؛ لابن عبدالبر: 3/23، "أُسْد الغابة"؛ لابن الأثير: 3/211، "الإصابة"؛ لابن حجر: 2/286. [↑](#footnote-ref-409)
410. () هو: أبو قتادة الحارث - على المشهور - بن ربعي بن بلدهة بن خُنَاس الأنصاري الخزرجي السلمي، فارس رسول الله  شهد أحدًا وما بعدها، وقيل: شهد بدرًا، توفي عام 54هـ؛ انظر: "الاستيعاب"؛ لابن عبدالبر: 4/294، "أسد الغابة"؛ لابن الأثير: 6/245، "الإصابة"؛ لابن حجر: 4/157. [↑](#footnote-ref-410)
411. () هو مُحَلَّم بن جثامَة بن قيس بن ربيعة الكناني الليثي، أخو الصعب بن جثامة، قيل: مات في عهد النبي  وقيل: بل نزل حمص ومات بها في إمارة ابن الزبير؛ انظر: "الاستيعاب"؛ لابن عبدالبر: 4/23، "أُسْد الغابة"؛ لابن الأثير: 5/71، "الإصابة"؛ لابن حجر: 3/349. [↑](#footnote-ref-411)
412. () عامر بن الأَضْبَط الأشجعي، قتلته سرية رسول الله  يظنونه متعوذًا بالشهادة، وقيل: المقتول غيره، انظر: "الاستيعاب"؛ لابن عبدالبر: 2/335، "أسد الغابة"؛ لابن الأثير: 3/113، "الإصابة"؛ لابن حجر: 2/238. [↑](#footnote-ref-412)
413. () أخرجه ابن جرير في تفسيره: 9/72 رقم: 10211 من طريق ابن إسحاق، وأورده ابن كثير في "البداية والنهاية": 4/225، والسيوطي في "الدر المنثور": 2/356 عن ابن جرير. [↑](#footnote-ref-413)
414. () قلت: على هذا هي ثلاث قصص:

     الأولى: في الرجل الذي قتله المقداد، والثانية: في الرجل الذي قتله أسامة بن زيد، والثالثة: في الرجل الذي قتله محلم بن جثامة، وعلى هذا تكون هذه الآية من الآيات التي تعددت أسبابها والنازل فيها واحد، وهذا أمر جائز، انظر: في ذلك: "مجموع الفتاوى"؛ لابن تيمية: 13/340 - 341، "الإتقان"؛ للسيوطي: 1/94، "مناهل العرفان"؛ للزرقاني: 1/117، "قواعد التفسير"؛ للسبت: 1/66. [↑](#footnote-ref-414)
415. () انظر: "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/350، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/482، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/378، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/339، "محاسن التأويل"؛ للقاسمي: 5/391. [↑](#footnote-ref-415)
416. () أي: البخاري في جامعه الصحيح "فتح": 6/53. [↑](#footnote-ref-416)
417. () انظر: حديث البراء في البخاري "فتح": 8/108 رقم: 4593، وحديث زيد في البخاري "فتح": 8/108 رقم: 4592، وهو أوضح من حديث البراء ونصه: "أنَّ رسولَ الله  أملى عليَّ ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ... وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قال: فجاءه ابن أم مكتوم وهو يُملُّها عليَّ، قال: يا رسول الله لو أستطيع الجهاد لجاهدت - وكان أعمى - فأنزل الله على رسوله  وفخذه على فخذي، فثقلت عليَّ حتى خفت أن ترض فخذي، ثم سُري عنه فأنزل الله: ﴿غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾. [↑](#footnote-ref-417)
418. () أي: الطبري في "جامع البيان": 9/96 - 97 رقم: 10255. [↑](#footnote-ref-418)
419. () إن كان مراد الحافظ أن كلام ابن جريج يفهم منه ذلك فمشكل؛ لأن الأئمة قد نقلوا عنه أن القاعدين في قوله الله - عز وجل -: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ في أهل الأعذار من أولي الضرر، وأن القاعدين في قوله الله - عز وجل -: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ \* دَرَجَاتٍ مِنْهُ﴾ [النساء: 95، 96] في غير أهل الأعذار؛ انظر: "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد: 2/384، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/221 - 222، "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/352، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/332. على أن الثعلبي في "الكشف والبيان" 4/107أ، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/242، وابن كثير في "تفسير القرآن العظيم": 1/659 - 660، والرازي في "مفاتيح الغيب": 11/8، قد مالوا إلى أن أولي الضرر ملحقون في الفضل بأهل الجهاد إذا صدقت نياتهم لما ثبت في السنة - وسيأتي - وفصل ابن القيم في "طريق الهجرتين": 531 - 535 القول فقال: "وعلى هذا فالصواب أن يقال: الآية دلت على أن القاعدين عن الجهاد من غير أولي الضرر لا يستوون هم والمجاهدون، وسكت عن حكمهم - أي: أولي الضرر - بطريق منطوقها، ولا يدل مفهومها على مساواتهم للمجاهدين، بل هذا النوع يقسم إلى: معذور من أهل الجهاد، وإنما أقعده العجز، فهذا الذي تقتضيه أدلة الشرع أن له مثل أجر المجاهد، وهذا القسم لا يتناوله الحكم بنفْي التسْوية؛ وهذا لأن قاعدة الشريعة أن العزم التام إذا اقترن به ما يمكن من الفعل أو مقدمات الفعل نزَّل صاحبه في الثواب والعقاب منزلة الفعل التام، والقسم الثاني: معذور ليس من نيته الجهاد، ولا هو عازم عليه عزمًا تامًّا، فهذا لا يستوي هو والمجاهد في سبيل الله، بل قد فضل الله المجاهدين عليه وإن كان معذورًا؛ لأنه لا نية له ولا هو عازم عليه عزمًا تامًّا، فهذا لا يستوي هو والمجاهد في سبيل الله، بل قد فضل الله المجاهدين عليه وإن كان معذورًا؛ لأنه لا نِيَّة له تلحقه بالفاعل التام كنية أصحاب القسم الأول"، وهو تفصيل محقق، ولا يشكل عليه قوله - عز وجل - في الآيات ﴿دَرَجَةً﴾، و﴿دَرَجَاتٍ﴾؛ إذ هما في المعنى سواء، ويشهد لذلك قوله - عز وجل -: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: 228]، فلا يراد بالدرجة شيء واحد بل أشياء، وكرر التفصيل في الآية للتأكيد؛ انظر: "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/332، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 11/9. [↑](#footnote-ref-419)
420. () البخاري "فتح": 7/732 رقم: 4423، وهو عند مسلم: 3/1518 رقم: 1911. [↑](#footnote-ref-420)
421. () انظر: "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/383 - 384، و"المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/220، و"أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/352، وغيرها. [↑](#footnote-ref-421)
422. () معهم حمزة من السبعة ويعقوب من العشرة؛ انظر: "الإقناع"؛ لابن الباذش: 2/631، "التبصرة"؛ لمكي: 481، "النشر"؛ لابن الجزري: 2/251، "الغاية"؛ لابن مهران: 136، "الوافي" 248، و"البدور الزاهرة" 81، وكلاهما للقاضي، "إتحاف فضلاء البشر"؛ للبنا: 1/519، "المهذب"؛ د/ محيسن: 1/167. [↑](#footnote-ref-422)
423. () قال السمين عنه في "الدر المصون": 2/417: "لأن هذا الكلام نفي، والبدل معه أرجح"، وذكر وجهًا آخر: أنه رفع على الصفة لـ﴿الْقَاعِدُونَ﴾، وقال عنه ابن القيم في "طريق الهجرتين": 529: "هذا هو الصحيح"، وقال الزجاج في "معاني القرآن": 2/92 "ويجوز أن يكون ﴿غَيْرُ﴾ رفعًا على جهة الاستثناء"، وانظر: "معاني القرآن"؛ للأخفش: 1/453، "إعراب القرآن"؛ للنحاس: 1/483، "الحجة"؛ للفارسي: 3/179 - 180، "القراءات وعلل النحويين"؛ للأزهري: 1/153، "شرح الهداية"؛ للمهدوي: 2/256، "الكشف عن وجوه القراءات السبع"؛ لمكي: 1/386 - 397، "البيان في غريب إعراب القرآن"؛ لأبي البركات ابن الأنباري: 1/264، "إملاء ما من به الرحمن"؛ للعكبري: 1/191، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 3/2192 - 220، "البسيط" للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/380 - 382، وغيرها. [↑](#footnote-ref-423)
424. () هو: أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي، إمام ثقة حافظ، مقرئ ورع، صاحب دعابة؛ لكنه يدلس؛ انظر: "الجرح والتعديل"؛ لابن أبي حاتم: 4/146، "تهذيب التهذيب"؛ لابن حجر: 4/222، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 414. [↑](#footnote-ref-424)
425. () عزاها له: ابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/219، وأبو حيان في "البحر المحيط": 3/343، والسمين في "الدر المصون": 2/417، وزاد ابن عطية وأبو حيان نسبتها لأبي حيوة، وقد نسبها لأبي حيوة أيضًا: "النحاس في إعراب القرآن": 1/483، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/343، ومكي في "مشكل إعراب القرآن": 1/306، وغيرهم. [↑](#footnote-ref-425)
426. () هذا قول جمهور المعربين، وقال المبرد: بأنه بدل من المؤمنين بناء على أنه نكرة، والنكرة لا ينعت بها المعرفة؛ انظر: المصادر السابقة في الهامش: 2. [↑](#footnote-ref-426)
427. () أي: من ﴿الْقَاعِدُونَ﴾، وهو الأظهر، وهناك وجهان آخران:

     أحدهما: أنه نصب على الاستثناء ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، قال السمين: "وليس بواضح".

     ثانيهما: أنه نصب على الحال من ﴿الْقَاعِدُونَ﴾؛ انظر: المصادر السابقة في الهامش: 2 ص: 863. [↑](#footnote-ref-427)
428. () أي: في قوله  لعائشة - رضي الله عنها - كما في البخاري "فتح": 9/163 رقم: 5189: ((كنتُ لكِ كأبي زَرْع لأمِّ زرْع)). [↑](#footnote-ref-428)
429. () قال السيوطي في "همع الهوامع": 2/99 "تختص كان بمرادفة "لم يزل" كثيرًا؛ أي: إنها تأتي دالة على الدوام، وإن كان الأصل فيها أن تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم، وعليه الأكثر كما قال أبو حيان، أو سكوتها من الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك، ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله - تعالى - نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾؛ أي: لم يزل متَّصفًا بذلك"؛ وانظر: كلام ابن مالك وابن عقيل بمعنى ذلك في "شرح التسهيل": 1/267، وانظر: المبحث النفيس في دلالة (كان) على الاستمرار في "دراسات لأسلوب القرآن الكريم"، د. عضيمة: 3/1/348. [↑](#footnote-ref-429)
430. () ذكر هذا السبب: ابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/223، والقُرْطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/345، وأبو حيان في "البحر المحيط": 3/333، وغيرهم، والذي في البخاري "فتح": 8/111 رقم: 4596 عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: أن ناسًا من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرون سواد المشركين على رسول الله  يأتي السهم يُرمَى به فيصيب أحدهم فيقتله، أو يُضْرَب فُيقْتَل فأنزل الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ﴾، وفي "جامع البيان"؛ للطبري، 10/108 رقم: 1026، و"تفسير ابن أبي حاتم": 3/1046 رقم 5866 عن الضحاك قال: "هم أناس من المنافقين تخلفوا عن رسول الله  فلم يخرجوا معه إلى المدينة، وخرجوا مع مشركي قريش إلى بدر، فأصيبوا فيمن أصيب، فأنزل الله فيهم هذه الآية". [↑](#footnote-ref-430)
431. () انظر: "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/484، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 1/756، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/218، "السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية"؛ د/ مهدي رزق الله: 288 - 290، وغيرها. [↑](#footnote-ref-431)
432. () في "المجتبى" 3/82 - 83، وهو عند ابن ماجه بنحوه: 2/848 رقم: 2536، وحسَّنَهُ الألباني في "صحيح الجامع": 2/1281 رقم: 7748، وفي "صحيح سنن النسائي": 2/542 رقم: 5408، وغيرهما من كتبه. [↑](#footnote-ref-432)
433. () هو: أبو عبدالملك بَهْز بن حكيم بن معاوية القشيري، صدوق توفِّي قبل الستين ومائة؛ انظر: "الجرح والتعديل"؛ لابن أبي حاتم: 2/430، "تهذيب التهذيب" - المعرفة - لابن حجر: 1/372، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 178. [↑](#footnote-ref-433)
434. () هو: أبو بَهْز حكيم معاوية بن حيدة القشيري، تابعي صدوق، ووهم من ذكر بأنه اختلف في صحبته؛ انظر: "الثقات"؛ لابن حبان: 4/161، "تهذيب التهذيب" - المعرفة - لابن حجر: 1/651، "تقريب التهذيب"؛ لابن حجر: 266. [↑](#footnote-ref-434)
435. () هو: أبو حكيم معاوية بن حيدة بن معاوية بن قشير، صحابي نزل البصرة ومات بخراسان، وهو جد بهز ابن حكيم؛ انظر: "الإصابة"؛ لابن حجر: 3/412، "التقريب"؛ لابن حجر: 954. [↑](#footnote-ref-435)
436. () في سننه: 3/104 - 105 رقم: 2654، وهو عند الترمذي في جامعه: 4/155 رقم: 1604، وصحح هذا اللفظ الألباني في "صحيح سنن الترمذي": 2/119 رقم: 1307، وحسنه في "صحيح الجامع": 1/306 رقم: 1461. [↑](#footnote-ref-436)
437. () هو: سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، حليف الأنصار، مشهور، من علماء الصحابة، وله أحاديث صالحة، نزل البصرة وتوفِّي بها عام 58 هـ؛ انظر: "أسد الغابة"؛ لابن الأثير: 2/354، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 3/1832، "الإصابة"؛ لابن حجر: 2/78. [↑](#footnote-ref-437)
438. () انظر: "معاني القرآن وإعرابه"؛ للزجاج: 2/95، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/107ب، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/378، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/226، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/178، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/346، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/334، وغيرها. [↑](#footnote-ref-438)
439. () انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 9/101، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/174، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/227، "أحكام القرآن"؛ للجَصَّاص: 2/353، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/335، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/66، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/216، "محاسن التأويل"؛ للقاسمي: 5/401. [↑](#footnote-ref-439)
440. () يشير إلى قوله - عز وجل -: ﴿وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: 75]. [↑](#footnote-ref-440)
441. () الهجرة في الآية من الجهاد، وقد أورد البخاري في صحيحه "فتح": 6/22 هذه الآية في "باب: فضل من يصرع في سبيل الله فمات فهو منهم، وقول الله - عز وجل -: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾؛ وانظر: "التنصيص على أن المهاجر الحسن النية ينال ثوابه، وإن حال بينه وبين إتمامه لهجرته مانع، وقياس بعضهم بقية الأعمال على ذلك في: "جامع البيان"؛ للطبري: 9/113، "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/354، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/484، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/274، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/349 - 350، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/336، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/217 - 218، "محاسن التأويل"؛ للقاسمي: 5/407. [↑](#footnote-ref-441)
442. () انظر: "عمدة القاري"؛ للعيني: 14/97، "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 6/293. [↑](#footnote-ref-442)
443. () أي: مخالفو الحنفيَّة في مسألة هل القصْر في السفر رخصة أم عزيمة؟ فذهب الحنفية إلى أن القصر في السفر عزيمة لا رخصة؛ أخذًا بظاهر حديث عائشة في البخاري "فتح": 1/553 رقم: 350 قالتْ: "فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فأقرتْ صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر"، وذهب مخالفوهم - وهو الأظهر - إلى أن القصر في السفر رخصة لا عزيمة، مُحتجين بهذه الآية، ومنهم: ابن حجر حيث قال في "الفتح": 1/553 - 554، "والذي يظهر لي - وبه تجتمع الأدلة السابقة - أن الصلوات فرضتْ ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب، ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة إلا الصبح، كما روى ابن خزيمة: (2/70 رقم: 944)، وابن حبان: (6/447 رقم: 2738)، والبيهقي (3/145) من طريق الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، قالتْ: "فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين، فلما قدم رسول الله  المدينة واطمأن زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان، وتركت صلاة الفجر لطول القراءة، وصلاة المغرب لأنها وتر النهار". ا. هـ.

     ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة، وهي قوله - تعالى -: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ﴾، والمسألة مبْسوطة في كُتُب أهل العلم؛ انظر: "الاستذكار"؛ لابن عبدالبر: 6/61، "المحلى"؛ لابن حزم: 3/185، "شرح معاني الآثار"؛ للطحاوي: 1/415، "بداية المجتهد"؛ لابن رشد: 1/307، "المغني"؛ لابن قدامة: 3/122، "شرح الخرشي على خليل": 2/56، "حاشية الدسوقي على الشرح الكبير": 1/358، "بدائع الصنائع"؛ للكاساني: 1/137، "الإفصاح"؛ لابن هبيرة: 1/165، "نيل الأوطار"؛ للشوكاني: 3/245، "الروضة الندية"؛ لصديق خان: 1/373، "سُبُل السلام"؛ للصنعاني: 2/47 - 49، وغيرها. [↑](#footnote-ref-443)
444. () انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 9/123، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 1/177، "معالم التنْزيل"؛ للبغوي: 2/275، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/558، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 10/17، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/338، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/220 "روح المعاني"؛ للآلوسي: 5/131، "التحرير والتنوير"؛ لابن عاشور: 5/184. [↑](#footnote-ref-444)
445. () ينسب هذا القول إلى جماعة منهم ابن عباس، وابن عمر، وعائشة، وجابر، والسُّدِّي، ومُجاهد، والضَّحاك؛ انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 9/132 - 139، "تفسير ابن أبي حاتم": 3/1039 - 1040، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 11/17، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/665 - 666. [↑](#footnote-ref-445)
446. () في صحيحه: 1/478 رقم: 686، وهو عند أحمد في "المسند": 1/5270 رقم: 244، وأبي داود في "السنن": 2/4 رقم: 1199، والنسائي في "المجتبى": 3/116، وابن ماجة في "السنن": 1/339 رقم: 1065. [↑](#footnote-ref-446)
447. () هو: يعْلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام التميي، حليف قريش، وهو يعْلى بن منية بنت غزوان أخت عتبة بن غزوان نسبة إلى أمه، صحابي مشهور، أسلم يوم الفتح وشهد الطائف وتبوك، كان من أجواد الصحابة ومتموليهم، قال الذهبي: "بقي إلى قريب الستين، فما أدري أتوفي قبل معاوية أم بعده"؛ انظر: "أسد الغابة"؛ لابن الأثير: 5/128، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 3/100، "الإصابة"؛ لابن حجر: 3/668. [↑](#footnote-ref-447)
448. () قد ينازع الحافظ - رحمه الله - في الفهم لهذا الحديث، فيقال: إن الصحابة - رضي الله عنهم - أشكل عليهم الجمع بين الآية والواقع، فالآية تدل على جواز القصر بشرطين:

     أ - السفر، ب – الخوف، وواقع الناس في أسفارهم القصر في حال الخوف والأمن، فلذا قام الإشكال وتم السؤال، وليس فيه ما يدل على أن الصحابة فهموا من الآية جواز القصر مطلقًا، ولو فهموا ذلك لما كان هناك إشكال؛ لأنه لا تعارض بين واقع الناس في القصر وبين ما دلت عليه الآية، والله أعلم.

     وذهب ابن عاشور في "التحرير والتنوير" 5/184 إلى وجه آخر في توجيه الحديث فقال: "ولا شك أن محمل هذا الخبر أن النبي  أقر عمر على فهمه تخصيص هذه الآية بالقصر لأجل الخوف، فإن القصر لأجل الخوف رخصة لدفع المشقة، وقوله له: صدقة... إلخ، معناه: أن القصر في السفر لغير الخوف صدقة من الله؛ أي: تخفيف، وهو دون الرخصة فلا تردوا رخصته، فلا حاجة إلى ما تمحلوا به في تأويل القيد الذي في قوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وتقتصر الآية على صلاة الخوف..."، واعلم بأن الخلاف في ذلك لا يترتب عليه كبير عمَل؛ لأن الناس قد أجمعوا على مشروعية القصر في السفر الآمن - وإن سماه بعضهم تمامًا؛ انظر: "حكاية الإجماع في الاستذكار"؛ لابن عبدالبر: 6/52، "المغني"؛ لابن قدامة: 3/104، "الإجماع"؛ لابن المنذر: 9 رقم: 92، و"الأوسط" له: 4/331، "مراتب الإجماع"؛ لابن حزم: 25، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/275، "المجموع"؛ للنووي: 4/209، "إجماعات ابن عبدالبر في العبادات"؛ للبوصي: 2/480، إلا أن من قال بأن لا دلالة في الآية على مشروعية القصر في السفر جعل السنة المتواترة عنِ النبي  مستند الإجماع، وهو الأظهر، ومَن قال بدلالتها على مشروعية القصر في السفر جعل الكتاب مع السنة هما مستند ذلك الإجماع، وقالوا عن القيد في قوله - عز وجل -: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لا مفهوم مخالفة له؛ لأنه خرج مَخْرج الغالب حال نزول هذه الآية؛ لأنه في مبدأ الإسلام بعد الهجرة كانت غالب أسفارهم مخوفة، وقد تقرر في الأصول من الموانع لاعتبار مفهوم المخالفة خروج المنطوق مخرج الغالب، وهذه الآية كقوله - عز وجل -: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: 23]، والتي لم يعتد الجمهور بمفهوم المخالفة فيها لخروجه مخرج الغالب؛ انظر: "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/275، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/576، "أضواء البيان"؛ للشنقيطي: 1/344. [↑](#footnote-ref-448)
449. () يريد الآيتين: (101 - 102) من سورة النساء، وهذا جلي من سياقهما. [↑](#footnote-ref-449)
450. () انظر: "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/177، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/109أ، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/232، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/558، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/181، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/284، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/351، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/663، وأصل الضرب في الأرض: الإبعاد فيها سيرًا؛ لأن الذي يسير يضرب الأرض برجله في سيره كضربه بيده؛ ولذلك سُمي السفر في الأرض ضربًا؛ انظر: "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 12/17، "معجم مقاييس اللغة"؛ لابن فارس: 3/398، "جامع البيان"؛ للطبري: 7/332، "المفردات"؛ للراغب: 295، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/523. [↑](#footnote-ref-450)
451. () انظر: الهامش رقم: 5 ص: 870. [↑](#footnote-ref-451)
452. () سبق تخريجه في الهامش: 3 ص: 870. [↑](#footnote-ref-452)
453. () هذا هو التحقيق في المسألة؛ انظر: الهامش رقم: 5 ص: 870. [↑](#footnote-ref-453)
454. () وهي المتأخرة عنه؛ انظر: "بدائع الصنائع"؛ للكاساني: 1/359، "المبسوط"؛ للسرخسي: 2/45، "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/362، "عمدة القاري"؛ للعيني: 6/254، "الحاوي الكبير"؛ للماوردي: 2/459، "حلية العلماء"؛ للقفال: 2/45، "المجموع"؛ للنووي: 4/289، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 11/24، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/237، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/667، وغيرها. [↑](#footnote-ref-454)
455. () هو: أبو علي الحسن بن زياد الأنصاري مولاهم الكوفي اللؤلؤي، فقيه العراق، صاحب أبي حنيفة، نزيل بغداد، تصدر للفقه، وكان ضعيف الحديث، انظر: "الجرح والتعديل"؛ لابن أبي حاتم: 3/105، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 9/543، "شذرات الذهب"؛ لابن العماد: 3/25. [↑](#footnote-ref-455)
456. () نسب القول له جماعة منهم: الكاساني في "بدائع الصنائع": 1/359، والرازي في "مفاتيح الغيب": 11/24، والعيني في "عمدة القاري": 6/254، والقسطلاني في "إرشاد الساري": 2/623، والشوكاني في "نيل الأوطار": 4/3، والآلوسي في "روح المعاني": 5/134. [↑](#footnote-ref-456)
457. () هو: أبو إسحاق إبراهيم بن الإمام الحجة إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، محدث له شذوذ ومذاهب عند أهل السنة مهجورة، وليس في قوله عندهم مما يُعد خلافًا، كان جهميًّا، توفِّي عام 218هـ، وله مصنفات في الفقه تشبه الجدل؛ انظر: "تاريخ بغداد"؛ للخطيب: 6/20، "لسان الميزان"؛ لابن حجر: 1/34. [↑](#footnote-ref-457)
458. () نسبه لإبراهيم بن علية الناقلون عن الحافظ في فتحه، وهم: العيني في "عمدة القاري": 6/254، والقسطلاني في "إرشاد الساري": 2/623، والشوْكاني في "نيل الأوطار": 4/3. بالإضافة إلى الحافظ ابن كثير في "تفسيره": 1/667، وعزاه ابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/237 لوالده الإمام إسماعيل بن علية، وكذا الناقلون عنه، وهم القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/364، والشوكاني في "فتح القدير": 1/760، وصديق خان في "فتح البيان": 3/224، وعلى ذلك فهو قول لإبراهيم هذا ووالده. [↑](#footnote-ref-458)
459. () هو: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني، صاحب الشافعي، وأحد رواة مذهبه الجديد، توفِّي عام 264هـ، له مصنفات منها: "الجامع الكبير"، و"الجامع الصغير"، وكتابه المختصر؛ انظر: "تهذيب الأسماء واللغات"؛ للنووي: 2/285، "طبقات الشافعية"؛ للسبكي: 2/93، "طبقات الشافعية"؛ لابن قاضي شهبة: 1/58. [↑](#footnote-ref-459)
460. () نسب القول له جماعة، منهم: الماوردي في "الحاوي الكبير": 2/459 والرافعي في "الشرح الكبير": 2/319، والنووي في كتبه الثلاثة: "روضة الطالبين": 2/49، و"المجموع": 4/289، و"شرح مسلم": 6/182، والرازي في "مفاتيح الغيب": 11/24، والقفال في "حلية العلماء": 2/45، وابن كثير في "تفسير القرآن العظيم": 1/667، والرملي في "نهاية المحتاج": 2/358، والقسطلاني في "إرشاد الساري": 2/623، وغيرهم، والأربعة المذكورون متفقون على عدم مشروعية صلاة الخوف، ومختلفون في السبب؛ فذهب أبو يوسف، والحسن بن زياد، وابن علية إلا أنها إنما شرعت في زمن النبي  على خلاف القياس لإحراز فضيلة الصلاة معه، وهذا المعنى انعدم بعده، وتمسكًا بما أشار إليه الحافظ بقوله - عز وجل -: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ﴾ وبعده ليس فيهم فلا تشرع، والجوابُ عليهم ما سيذكره الحافظ بعد، وذهَب المزَنِي إلى أنها نسختْ في زمن النبي  لأنَّ النبي  لم يصلها في الخندق بل أخر الصلاة إلى بعد خروج الوقت، ولو كانت مشروعة لصلاها على تلك الكيفية في وقتها، والجواب عنه: ما ذكره كثير من أهل العلم أن الأحاديث قد ثبتت بصلاتها بعد الخندق، قاله ابن كثير في تفسيره: 1/667، وقال الرملي: "لأنه - أي: ترك الصلاة إلى خروج الوقت - سنة أربع، وقيل: خمس، وهي - أي: آية صلاة الخوف - نزلت سنة ست". ا. هـ؛ من "نهاية المحتاج": 2/358، وانظر: "المجموع"؛ للنووي: 4/289، وقد أفاد ابن القيم في "زاد المعاد": 3/253 بأن أول صلاة خوف كانت بعسفان، وهي بعد الخندق؛ وانظر: "سبل السلام"؛ للصنعاني: 2/99. [↑](#footnote-ref-460)
461. () حكى إجماع الصحابة غيرُ واحد؛ انظر: "الحاوي"؛ للماوردي: 2/459، "المجموع"؛ للنووي: 4/289، "بدائع الصنائع"؛ للكاساني: 1/360، "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 2/623، "نيل الأوطار"؛ للشوكاني: 4/4. [↑](#footnote-ref-461)
462. () جزء من حديث مالك بن الحويرث في البخاري "فتح": 10/452 رقم: 6008، والدارمي في "سننه": 1/303 رقم: 1233، وابن حبان في صحيحه - بترتيب ابن بلبان -: 5/502 - 503 رقم: 2131. [↑](#footnote-ref-462)
463. () انظر: "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 2/623، "نيل الأوطار"؛ للشوكاني: 4/4. [↑](#footnote-ref-463)
464. () انظر: "الحاوي الكبير"؛ للماوردي: 2/465 "المجموع"؛ للنووي: 4/304، و"روضة الطالبين" له: 2/55، "الأم"؛ للشافعي: 1/360، "المغني"؛ لابن قدامة: 3/304 - 305، "نيل الأوطار"؛ للشوكاني: 4/4. [↑](#footnote-ref-464)
465. () انظر نسبة هذا القول لمالك في: "حاشية الدسوقي على الشرح الكبير": 1/392، "حاشية العدوي على الخرشي على خليل": 2/93، "المجموع"؛ للنووي: 4/304، "المغني"؛ لابن قدامة: 3/304 - 305، وهو قول ابن الماجشون من المالكية كما في "الذخيرة"؛ للقرافي: 2/437، "فتح الباري"؛ لابن حجر: 2/498، "نيل الأوطار"؛ للشوكاني: 4/4. والأشهر عند المالكية - على خلاف - ما نقل عن مالك: انظر: المصادر المالكية السابقة، و"مواهب الجليل"؛ للحطاب: 2/185. [↑](#footnote-ref-465)
466. () انظر: "الصحاح"؛ للجوهري: 3/1397، "معجم مقاييس اللغة"؛ لابن فارس: 3/432 - 433، "المفردات"؛ للراغب: 311 - 312، "لسان العرب"؛ لابن منظور: 4/2723، "تاج العروس"؛ للزبيدي: 12/261. [↑](#footnote-ref-466)
467. () من هنا إلى نهاية الفقرة مأخوذة بتصرف عن الكرماني في شرحه للبخاري: 1/141، وانظر: "عمدة القاري"؛ للعيني: 1/209. [↑](#footnote-ref-467)
468. () عند الجمهور، وقيل: اثنان، وقيل: واحد؛ انظر المسألة مستوفاة في: "شرح الكوكب المنير"؛ لابن النجار: 3/144، "التمهيد"؛ لأبي الخطاب: 2/58، "الإحكام"؛ للآمدي: 2/222، "المحصول"؛ للرازي جـ: 1/ق: 2/606، "الإحكام"؛ لابن حزم: 1/391، "العدة"؛ لأبي يعلى: 2/649، "نهاية السول"؛ للإسنوي: 2/101، "المسودة"؛ لآل تيمية: 106، "كشف الأسرار"؛ للبخاري: 2/28، "نزهة الخاطر"؛ لابن بدران: 2/137، "المستصفى"؛ للغزالي: 2/91، "إرشاد الفحول"؛ للشوكاني: 1/448، "إعلام الموقعين"؛ لابن القيم: 1/361، وغيرها. [↑](#footnote-ref-468)
469. () هو: أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي المكي، شيخ الإسلام، إمام مجتهد، ثقة حافظ، فقيه مفسِّر، كثير التدليس، وتدليسه مقبول؛ لأنه لا يدلس إلا عن ثقة، قيل: إنه تغير حفظه في آخره عمره، توفي عام 198هـ، له تفسير في عداد المفقود، انظر: "الجرح والتعديل"؛ لابن أبي حاتم: 4/225، "تاريخ بغداد"؛ للخطيب: 9/174، "جامع التحصيل"؛ للعلائي: 226، "سير أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 8/454، "طبقات المفسرين"؛ للداودي: 1/196. [↑](#footnote-ref-469)
470. () قال البخاري في جامعه الصحيح "فتح": 8/158، قال ابن عيينة: "ما سمى الله مطرًا في القرآن إلا عذابًا، وتسميه العرب: الغيث، وهو قوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الشورى: 28]، وانظر: تفسيره - جمع: أحمد محايري -: 244. [↑](#footnote-ref-470)
471. () انظر: "عمدة القاري"؛ للعيني: 18/248، "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 10/234. [↑](#footnote-ref-471)
472. () انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 9/163، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/243، "أحكام القرآن"؛ للجصاص: 2/163، "أحكام القرآن"؛ لابن العربي: 1/496، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 11/27، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/187، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/372، وغيرها. [↑](#footnote-ref-472)
473. () إعراب ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾ مبني على معنى ﴿نَجْوى﴾، وفي معناها قولان: أحدهما: أن المراد بها التناجي - أي: التسارر - فعلى هذا يكون في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾ وجهان:

     أ- أنه استثناء منقطع في موضع نصب؛ لأن ﴿مَنْ﴾ للأشخاص، وليست من جنس التناجي.

     ب- أن في الكلام حذْف مضاف، تقديره: إلا نجوى من أمر، فعلى هذا يجوز أن يكون في موضع جر بدلاً من ﴿نَجْوَاهُمْ﴾، وأن يكونَ في موضع نصب على أصل باب الاستثناء ويكون متصلاً.

     والوجه الآخر: أن النجوى القوم الذين يتناجون، ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾ [الإسراء: 47]، فعلى هذا الاستثناءُ متصل، "فيكون أيضًا في موضع جر أو نصب على ما تقدم"؛ انتهى من "إملاء ما مَنَّ به الرَّحْمن"؛ للعكبري: 1/194، وانظر قريبًا من ذلك في: "جامع البيان"؛ للطبري: 9/202 - 204، "معاني القرآن"؛ للزجاج: 2/106، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/411 - 412، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 11/41، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/563، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 2/349، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/425، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/382 - 383، "مشكل إعراب القرآن"؛ لمكي: 1/208، "البيان في غريب إعراب القرآن"؛ لأبي البركات ابن الأنباري: 1/267. [↑](#footnote-ref-473)
474. () الآية ظاهرة في فضل الأمر بالصدَقة والمعروف والإصلاح بين الناس، وإنما ذكر الحافظ - رحمه الله - الإصلاح؛ لأن البخاري - رحمه الله - أوْرَدَها في باب ما جاء في الإصلاح بين الناس؛ انظر: "الصحيح"، "فتح": 8/350. [↑](#footnote-ref-474)
475. () أي: في "صحيح البخاري" "فتح": 8/105. [↑](#footnote-ref-475)
476. () في "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 14/119، و"تاج العروس"؛ للزبيدي: 5/251، و"معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/193 عن ابن الأعرابي: "المَرْد: التطاول بالكبر والمعاصي"، من قولهم: بيت ممرد؛ أي: مطول، وفي "لسان العرب"؛ لابن منظور: 6/4173: "المَرْد: التمليس"، وقال ابن الجوزي في "زاد المسير": 2/204 موضحًا ذلك: "وأصله في اللغة إملساس الشيء، ومنه قيل للإنسان: أمرد، وكذلك يقال: شجرة مرداء: إذا تناثَر ورقُها، وصخرة مرداء: إذا كانت ملساء، وقال الرازي في "مفاتيح الغيب": 11/47: "فمن كان شديد البُعْد عن الطاعة يقال له: مريد ومارد؛ لأنه مملس عن طاعة الله لم يلتصق به من هذه الطاعة شيء". [↑](#footnote-ref-476)
477. () أي: البخاري في صحيحه "فتح": 8/105. [↑](#footnote-ref-477)
478. () في "مجاز القرآن": 1/140. [↑](#footnote-ref-478)
479. () المريد: المتعري من الخيرات، المتجرِّد للشر، البالغ فيه الغاية حتى خرج من جملة ما عليه صنفه؛ انظر: "معاني القرآن"؛ للزجاج: 2/108، "جامع البيان"؛ للطبري: 9/212، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/420، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/257، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 11/47، "لسان العرب"؛ لابن منظور: 6/4172، "المفردات"؛ للراغب: 466، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/204، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/388، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/348، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/427، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/772، وغيرها. [↑](#footnote-ref-479)
480. () أي: البخاري في صحيحه "فتح": 6/445. [↑](#footnote-ref-480)
481. () انظر: "تهذيب الأسماء واللغات"؛ للنووي: جـ: 1/ق: 1/98، "الروض الأنف"؛ للسهيلي: 1/74، "سبل الهدى"؛ و"الرشاد"؛ للصالحي: 1/305، "عمدة القاري"؛ للعيني: 15/240. [↑](#footnote-ref-481)
482. () كالعليم بمعنى العالم، وقيل: هو بمعنى المفعول كالحبيب بمعنى المحبوب، وإبراهيم - عليه السلام - كان محبًّا لله - تعالى - وكان محبوبًا له - عز وجل - انظر: "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/400، "النهاية"؛ لابن الأثير: 2/72، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/776، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/250. [↑](#footnote-ref-482)
483. () انظر: "معاني القرآن"؛ للزجاج: 2/112 - 114، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/200 - 201، "لسان العرب"؛ لابن منظور: 2/1252، "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 6/573، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/431، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/211 - 212، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/348، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/431، "تاج العروس"؛ للزبيدي: 14/208، وغيرها. [↑](#footnote-ref-483)
484. () في كون الخلة في حق الله - تعالى - على سبيل المقابلة نظر ظاهر، وذلك لأن المحبة - والخلة أعلى مراتبها - صفة فعلية اختيارية متعلقة بالمشيئة ثابتة بإطلاق على الحقيقة لله - عز وجل - من غير تكييف ولا تشْبيه، فالله يحب الإحسان وأهله، والخير وفاعله، ولا مقابلة متصورة في حبه - عز وجل - للإحسان والخير، وإن تصورتْ في حبه للمحسنين وأهل الخير وليست المحبة كصفتي المكر والكيد الواردتَيْن في قوله - عز وجل -: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران: 54]، وقوله - سبحانه -: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا \* وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: 15، 16]، واللتين يُقال فيهما: إنَّ الله - تعالى - يمكر بمن يمكر بدينه وأوليائه، ويكيد لِمَنْ يكيد لدينه وأوليائه، ولا يقال: إن منْ صفات الله - تعالى -: (المكر) و(الكيد) هكذا مطلقًا، كما يُقال: إن مِن صفاته - سبحانه -: (المحبة) و(الرحمة)، بل لا بُدَّ في الوصْف من المقابلة في الأولى، أما إن أريد بالمقابلة المشاكلة اللفظية فقط دون إثبات حقيقة الصفة، فهو قول باطلٌ غير صحيح عند أهل السنة كما لا يخفى، والله أعلم؛ انظر: "العقيدة الطحاوية"؛ لابن أبي العز: 2/396، "منهج ابن حجر في العقيدة"؛ لمحمد إسحاق: 740. [↑](#footnote-ref-484)
485. () هذا تأويل لصفة الخلة بالنصرة والمعاونة، والواجب إثباتها لله - عز وجل - على الوجه الذي يليق به، من غير تكييف ولا تشبيه، ولو صحَّ كون خلَّة الله بهذا المعنى لما كان لإبراهيم - عليه السلام - وجه تميز لأنه - سبحانه - قد نصر الكثير من أوليائه، وجعل كثيرًا منهم أئمة كما قال - عز وجل - بعد ذكره لعدد من الرسل ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ﴾ [الأنبياء: 73]؛ انظر: "جمهرة اللغة"؛ لابن دريد: 1/108، "تاج العروس"؛ للزبيدي: 14/209، "جامع البيان"؛ للطبري: 9/251، "إرشاد العقل السليم"؛ لأبي السعود: 2/236، "منهج الحافظ ابن حجر في العقيدة"؛ لمحمد كندو: 740 - 741. [↑](#footnote-ref-485)
486. () انظر: المصادر السابقة في الهامش رقم: 4 ص: 879، وقد أبى هذا القول الواحدي في "البسيط" - تحقيق المحيميد -: 2/432؛ إذ قال: "والاختيار هو الأول - أي: إن الخليل من الخلة بمعنى المحبة والمودة - لأن الله - جل وعز - خليل إبراهيم، وإبراهيم خليل الله، ولا يجوز أن يقال: الله خليل إبراهيم من الخلة التي هي الحاجة". [↑](#footnote-ref-486)
487. () انظر: "تاريخ الأمم والملوك"؛ للطبري: 2/276، "سيرة ابن هشام": 1/5، "عيون الأثر"؛ لليعمري: 1/74، "الكامل في التاريخ"؛ لابن الأثير: 1/53، "سبل الهدى والرشاد"؛ للصالحي: 1/305 - 314 "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 7/271. [↑](#footnote-ref-487)
488. () كتاب "التاريخ الكبير"؛ لابن حبان لم يطبع بعدُ، ومنه اختصر ابن حبان كتابيه: "الثقات"، و"الضعفاء والمجروحين"، كما أفادَه الأرناؤوط في مقدمة كتاب "صحيح ابن حبان" - بترتيب ابن بلبان -: 31، والخلاف الشاذ الذي ساقه ابن حبان في نسب أبينا إبراهيم - عليه السلام - انظره: في "الثقات" له: 1/24 - 25، وعنه العيني في "عمدة القاري": 15/240. [↑](#footnote-ref-488)
489. () انظر: المصادر في الهامش رقم: 4 ص: 879. [↑](#footnote-ref-489)
490. () "جامع البيان"؛ للطبري: 9/253، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/434، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/215، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 11/63، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/353، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 5/159، "محاسن التأويل"؛ للقاسمي: 5/497، وغيرها. [↑](#footnote-ref-490)
491. () ذكر ذلك جماعة؛ انظر: "لسان العرب"؛ لابن منظور: 5/3348، "الصحاح"؛ للجوهري: 6/2452، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/353، "عمدة القاري"؛ للعيني: 18/190، "تاج العروس"؛ للزبيدي: 20/38. [↑](#footnote-ref-491)
492. () الفتيُّ كغِنيِّ: الشاب من كل شيء، يقال: قد فَتِي يَفْتَى فَتىً، فهو فَتِيُّ السن بَيّن الفتاء؛ انظر: "تاج العروس"؛ للزبيدي: 20/38، "لسان العرب"؛ لابن منظور: 3/3347. وفي "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 14/329، النص على ذلك؛ إذ قال: "وأصل الإفتاء والفتيا تبيين المشكل من الأحكام، أصله من الفتي، وهو الشاب الحدث الذي شبَّ وقوي، فكأنه يُقَوِّي ما أشكل ببيانه، فيشب ويصير فتيًّا قويًّا"، وهو كذلك في "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/359، و"لسان العرب"؛ لابن منظور: 4/3348، و"تاج العروس"؛ للزبيدي: 20/38، إلا أن فيها: الفتى لا الفتيُّ. [↑](#footnote-ref-492)
493. () أي: البخاري فيما أخرجه عن عائشة - رضي الله عنها - في جامعه الصحيح "فتح": 8/87 رقم: 4574، قالت: "وقول الله في آية أخرى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ رغبة أحدكم عن يتيمته حين تكون قليلة المال والجمال". [↑](#footnote-ref-493)
494. () هذا فحوى قول سعيد ومعناه لا نصه، كما نبه على ذلك النحاس في "معاني القرآن": 2/203 - 204، وكلام سعيد عند الطبري في "جامع البيان": 9/255، والثعلبي في "الكشف والبيان": 4/126ب، وزاد السيوطي في "الدر المنثور": 2/408، نسبته لابن المنذر ونصه كما في الطبري: "وكان الولي إذا كانت المرأة ذات جمال ومال رغب فيها ونكحها واستأثر بها، وإذا لم تكن ذات جمال ومال أنكحها ولم يَنْكِحْها"، وفي الثعلبي بنحوه وزاد: "فأنزل الله - تعالى - هذه الآية"، وقد نحا جماعة من المفسرين إلى احتمال الآية للتأويلين، وقال بعضهم: هذا إجمال لا لبس؛ لأن اللبس أن يذل اللفظ على غير المراد، والإجمال: إيراد الكلام على وجه يحتمل وجوهًا متعددة؛ انظر: "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/268، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/435، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/567، "أنوار التنزيل"؛ للبيضاوي: 1/247، "إرشاد العقل السليم"؛ لأبي السعود: 2/238، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/778، "فتح البيان"؛ لصديق خان: 3/253، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 5/160، "محاسن التأويل"؛ للقاسمي: 5/500، "التحرير والتنوير"؛ لابن عاشور: 5/213، وغيرها. [↑](#footnote-ref-494)
495. () أي: قوله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ [النساء: 3]؛ حيث قالتْ عائشة - رضي الله عنها - كما في البخاري "فتح": 8/87 رقم: 4574 لعروة بن الزبير حين سألها عنها: "يا ابن أختي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها تشركه في ماله ويعجبه مالها وجمالها، فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره، فنهوا عن أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا إليهن ويبلغوا إليهن أعلى سنتهن في الصداق، فأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن". [↑](#footnote-ref-495)
496. () أي: إن تأويل الآية: وترغبون عن أن تنكحوهن، وقد نبه على أن حديث عائشة يقوي هذا التأويل: النحاس في "معاني القرآن": 2/204، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/403، وغيرهم، وقد ذهب إلى هذا التأويل غير عائشة: عبيدة، والحسن، والزجاج، والطبري، والقرطبي، وغيرهم: انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 9/263، "معاني القرآن"؛ للزجاج: 2/115، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/347، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/402 - 403. [↑](#footnote-ref-496)
497. () المرأة الأَيِّم هي: التي لا زوج لها سواء كانت بكرًا أم ثيبًا، مطلقة أم متوفى عنها زوجُها؛ انظر: "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 15/621، "لسان العرب"؛ لابن منظور: 1/191، "معجم مقاييس اللغة"؛ لابن فارس: 1/166، "الصحاح"؛ للجوهري: 5/1868، "النهاية"؛ لابن الأثير: 1/85، "تاج العروس"؛ للزبيدي: 16/39. والمراد هنا: لا مطلقة ولا ذات زوج، نص على ذلك النحاس في "معاني القرآن": 2/210، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/407. [↑](#footnote-ref-497)
498. () هذا كلام ابن عباس وجماعة من المفسرين؛ انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 9/285، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/129أ، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/445، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 11/69، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/295، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/274، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/358، وقال قتادة والكلبي: هي المحبوسة، أفاده الثعلبي وغيره ممن سبق ذكر كتابه، ولا شك أن المعلقة التي لا هي مطلقة ولا ذات زوج محبوسة، وقد نص على ذلك الزجاج في "معاني القرآن": 2/119. [↑](#footnote-ref-498)
499. () وجْه إفادتها أنها أثبتت السمع والبصر لله - تعالى - وهو قول قد "عُلم بالضرورة من الدين، وثبت في الكتاب والسنة بحيث لا يمكن إنكاره ولا تأويله أن الباري - تعالى - حي سميع بصير، وانعقد إجماع أهل الأديان بل جميع العقلاء على ذلك"؛ ا. هـ، من "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 15/350 - 351، وقد قال بهذا القول الظاهر البطلان ابن حزم في "الفِصَل": 2/144؛ إذ قال: "قلنا: المعنى في سميع وبصير عن الله - تعالى - هو المعنى في عليم ولا فرق"، وقال به أيضًا الكعبي والبغداديون من المعتزلة، يقول الجويني في "الإرشاد" 86: "فذهب الكعبي وأتباعه من البغداديين إلى أن الباري - تعالى - إذا سُمِّي سميعًا بصيرًا فالمعنى بالاسمين: كونه عالمًا بالمعلومات على حقائقها، وإلى هذا ذهبت طوائف من النجارية"، وعزاه البغدادي في "أصول الدين": 96 للنظام، وانظر في حكاية أقوالهم: "مقالات الإسلاميين"؛ للأشعري: 175، و"الإبانة" له أيضًا: 157، "الفرْق بين الفِرَق": 159 و"أصول الدين": 96 كلاهما للبغدادي، "نهاية الإقدام في علم الكلام"؛ للشهرستاني: 341، "المعتزلة"؛ للمعتق: 109 - 110، وهذا قول باطل بدلالة النص والإجماع والعقل، ويكفي للدلالة على بطلانه أنه يلزم منه تسوية الله - تعالى - بالأعمى الذي يعلم أن السماء زرقاء ولا يراها، والأصم الذي يعلم أن من الناس أصواتًا ولا يسمعها تنزه الله - تعالى - عن ذلك، وانظر: غير ما سبق في تقرير عقيدة السلف في هاتين الصفتين: "التوحيد"؛ لابن خزيمة: 1/106 - 117، "لوامع الأنوار البهية"؛ للسفاريني: 1/122 - 123، "شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري"؛ للغنيمان: 1/183 - 199، "النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى"؛ للحمود: 1/211 - 224. [↑](#footnote-ref-499)
500. () لفظ الحديث في الجهاد من صحيح البخاري "فتح": 6/129 رقم: 2941 ((أسلم تسلم، وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين))، وهو جزء من رسالة النبي  لهرقل يدعوه فيها إلى الإسلام. [↑](#footnote-ref-500)
501. () هذا الذي ذهب إليه الحافظ في معنى الآية قول الحسن وأبي العالية وجماعة، واختيار الزجاج في "معاني القرآن": 2/119، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/415، والزمخشري في "الكشاف": 1/571، وأبي حيان في "البحر المحيط": 3/571، ابن كثير في "تفسير القرآن العظيم": 1/690، والبيضاوي في "أنوار التنزيل": 1/250، وأبي السعود في "إرشاد العقل السليم": 2/242، والشوكاني في "فتح القدير": 1/784، وصديق خان في "فتح البيان": 3/264، والقاسمي في "محاسن التأويل": 5/519، والسعدي في "تيسير الكريم الرحمن": 172، وهو الظاهر، قال أبو حيان: "لأن لفظ الإيمان متى أطلق لا يتناول إلا المسلم"، وهناك أقوال أخرى كثيرة في الآية من أبرزها:

     أ - أن الخطاب لأهل الكتاب، والمعنى: يا أيها الذين آمنوا بالأنبياء من قبل محمد آمنوا بمحمد، وهو اختيار ابن جرير في "جامع البيان": 9/312.

     ب - أن الخطاب للمنافقين، والمعنى: يا أيها الذين آمنوا نفاقًا آمنوا إخلاصًا، وهو اختيار العيني في "عمدة القاري": 1/93.

     جـ - أن الخطاب للمشركين، والمعنى: يا أيها الذين آمنوا بالأصنام آمنوا بالله، وهو ظاهر الضعف؛ انظر: بالإضافة إلى المصادر السابقة: "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/132ب وما بعدها، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/454، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 11/76 - 77، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/224، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/536، "معالم التَّنْزيل"؛ للبغوي: 2/299، وغيرها. [↑](#footnote-ref-501)
502. () من حضر مجلسًا يعصى فيه الله - عز وجل - تعين عليه الإنكار على العصاة مع القدرة أو القيام مع عدمها، فإن مكث معهم مع قدرته على القيام كان ذلك نوع رضا، وصدق عليه قوله - عز وجل -: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾؛ أي: في العصيان، ومتى صدق عليه ذلك استحق العذاب مثلهم؛ لأنه واحد منهم، قال النخعي: "إن الرجل ليجلس في المجلس فيتكلم بالكلمة فيرضي الله بها فتصيبه الرحمة فتعم من حوله، وإن الرجل ليجلس في المجلس فيتكلم بالكلمة فيسخط الله بها فيصيبه السخط فيعم من حوله"؛ أي: إذا لم ينكروا عليه، والله أعلم؛ انظر: "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/572 - 573، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/228 - 229، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/418، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/285 - 286، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 11/82، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/374 - 375، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 5/173، "محاسن التأويل"؛ للقاسمي: 5/525 - 526، "تيسير الكريم الرحمن"؛ للسعدي: 173. [↑](#footnote-ref-502)
503. () وهو اللحوق والمتابعة، وتسمى طبقات النار دركات؛ لكونها متداركة؛ أي: متتابعة بعضها تحت بعض، انظر: "الصحاح"؛ للجوهري: 4/1582، "تاج العروس"؛ للزبيدي: 13/552، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/449، "أنوار التنزيل"؛ للبيضاوي: 1/252، "إرشاد العقل السليم"؛ لأبي السعود: 2/247، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/575. [↑](#footnote-ref-503)
504. () الدَّرْك: مفرد أَدْرَاك، وهي: المنازل والأطباق، وقوله - تعالى -: ﴿فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ﴾ يدل على أن هناك أدراكًا ومنازل فوقه؛ انظر: "مجاز القرآن"؛ لأبي عبيدة: 1/142، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/380 وقضية تفاوُت الكفار في العذاب في النار يدل عليها بشكل أوضح قوله - عز وجل -: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: 46]، وقوله  في حديث النعمان بن بشير عند البخاري "فتح": 11/425 رقم 6562: ((إن أهون أهل النار عذابًا يوم القيامة رجل على أخمص قدميه جمرتان يغلي منهما دماغه كما يغلي المِرْجَل بالقُمقُم))، والمِرْجَل: الإناء الذي يغلي فيه الماء، سواء كان من حديد أم صفر، أم حجارة أم خزف، والقُمْقُم: ما يسخن فيه الماء من نحاس وغيره ويكون ضيق الرأس، قال ابن الأثير في "النهاية": 4/110 بعد ذكره لهذا الحديث: "ورواه بعضهم: "كما يغلي المرجل والقمقم وهو أبين إن ساعدته صحة الرواية"، وقال ابن حجر في "الفتح": 11/439 في شرح الحديث: "قال ابن التين في هذا التركيب نظر - أي: كما يغلي المرجل بالقمقم - وقال عياض: الصواب "كما يغلي المرجل والقمقم"، بواو العطف لا بالباء، وجوز غيره أن تكون الباء بمعنى مع، ووقع في رواية الإسماعيلي" كما يغلي المرجل أو القمقم" بالشك" وانظر "النهاية"؛ لابن الأثير: 4/315. [↑](#footnote-ref-504)
505. () الزنديق فارسي معرب، وهو من الثنوية كما في "الصحاح"؛ للجوهري: 4/1489، والثنوية حاصل مقالتهم: أن النور والظلمة قديمان امتزجا فحدث العالم كله منهما، وبعضهم يقول: بقدم النور وحدوث الظلمة، فمن كان من أهل الشر فمن الظلمة، ومن كان من أهل الخير فمن النور، أو الزنديق من لا يؤمن بالآخرة ووحدانية الخالق؛ أي: الملحد، كما في "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 9/40، أو القائل ببقاء الدهر كما في "اللسان": 3/1871، أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان؛ أي: المنافق، كما في "القاموس؛ "للفيروزآبادي: 802، وانظر: "تاج العروس"؛ للزبيدي: 13/201، و"المغرب"؛ للمطرزي: 211. والزنديق في عرف الفقهاء - وهو مراد الحافظ هنا -: مَن يظهر الإيمان ويبطن الكفر، وهو المنافق كما قاله غير واحد، قال ابن قدامة في "المغني" 9/159: "والزِّنديق: هو الذي يظهر الإسلام ويستتر بالكفر وهو المنافق، كان يسمى في عصر النبي  منافقًا، ويسمى اليوم: زنديقًا؛ وانظر: "فتاوى ابن تيمية": 7/471، "حاشية الدسوقي على الشرح الكبير": 4/306، وعرَّفه بعضهم بمن لا ينتحل دينًا؛ أي: الجاحد المعطل، وهذا كما يقول ابن تيميَّة في "فتاويه" 7/472: "اصطلاح كثير من أهل الكلام والعامة، ونقلة مقالات الناس، ولكن الزنديق الذي تكلم الفقهاء في حكمه هو الأول؛ لأن مقصودهم هو التمييز بين الكافر وغير الكافر، والمرتد، ومن أظهر ذلك أو أسره"؛ وانظر: "مغني المحتاج"؛ للشربيني: 4/140 - 141، "نهاية المحتاج"؛ للرملي: 7/419، "الموسوعة الفقهية الكويتية": 24/48، "نيل الأوطار"؛ للشوكاني: 8/3 - 4. [↑](#footnote-ref-505)
506. () عزاها للجمهور أيضًا: العيني في "عُمدة القاري": 18/193، والقسطلاني في "إرشاد الساري": 10/169، وفصل في النسبة إلى أصحاب المذاهب الأربعة ابن تيميَّة فقال في "الفتاوى" 7/471: "وتكلَّم الناس في الزنديق: هل تقبل توبته في الظاهر إذا عرف بالزندقة ودفع إلى ولي الأمر قبل توبته؟ فمذهب مالك وأحمد في أشهر الروايتين عنه، وطائفة من أصحاب الشافعي، وهو أحد القولين في مذهب أبي حنيفة: أن توبته لا تقبل، والمشهور من مذهب الشافعي قبولها كالرواية الأخرى عن أحمد، وهو القول الآخر في مذهب أبي حنيفة"، وانظر: "فتح القدير"؛ لابن الهمام: 5/309، "حاشية سعدي جلبي على شرح العناية" - مطبوع مع "فتح القدير" -: 5/310، "رد المحتار"؛ لابن عابدين: 6/384 و388، "البيان والتحصيل"؛ لابن رشد: 16/388 و444، "مواهب الجليل"؛ للحطاب: 6/279، "حاشية الدسوقي على الشرح الكبير": 4/306، "الخرشي على خليل": 8/67، "مغني المحتاج"؛ للشربيني: 4/140 - 141، "نهاية المحتاج"؛ للرَّمْلي: 7/419، "كشَّاف القناع"؛ للبُهُوتي: 6/177، "حاشية الروض المربع"؛ لابن قاسم: 7/408، وسبب الخلاف هو أن الزنديق لا تعرف توبته؛ لأنه إذا أظهر التوبة لم يزد على ما كان منه قبلها وهو إظهار الإسلام، انظر المصادر السابقة، و"الذخيرة"؛ للقرافي: 12/13، "والخلاف في أحكام الدنيا من ترك القتل وثبوت أحكام الإسلام من توريث وغيره، وأما في الآخرة فإن صدقت توبته قبلت بلا خلاف، ذكر ذلك غير واحد ممن سبق، والمسألةُ محل اجتهاد، ولكلا القولين حظ من النظر، والأظهر قبولها؛ لأن للعباد الظواهر، والله - تعالى - يتولى السرائر، على أن ذلك لا ينافي الحذر منهم، وعدم توليتهم مقاليد الأمور حتى يوثق من صدق توبتهم"، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-506)
507. () هذا وجه من ثلاثة أوجه، وهو قول ابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/292، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 5/64، والشوكاني في "فتح القدير": 1/791 وغيرهم، وهناك وجهان آخران، الأول: أن اسم الموصول مستثنى من الضمير المجرور في ﴿لَهُم﴾ من قول الله - عز وجل -: ﴿وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾، الثاني: أن اسم الموصول مبتدأ وخبره الجملة من قوله: ﴿فَأُوْلَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ودخلت الفاء في الخبر لِشَبه المبتدأ باسم الشرط، انظر: "إملاء ما مَنَّ به الرحمن"؛ للعكبري: 1/199، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/380، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/449 - 450، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 5/178، وغيرها. [↑](#footnote-ref-507)
508. () هو: أبو بكر أحمد بن علي الرازي المعروف بالجصَّاص، عام العراق في عصره، إمام مجتهد، فقيه مفسِّر زاهد، توفي عام 370 هـ، له مصنفات منها: "أحكام القرآن"، و"شرح الأسماء الحسنى"، و"مختصر اختلاف العلماء"؛ للطحاوي، و"شرح الجامع الكبير"؛ لمحمد بن الحسن، وغيرها؛ انظر: "تاريخ بغداد"؛ للخطيب: 4/314، "سيَر أعلام النبلاء"؛ للذهبي: 16/340، "طبقات المفسرين"؛ للداودي: 1/56. [↑](#footnote-ref-508)
509. () "أحكام القرآن" له: 2/404 - 405، وانظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 9/340، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 5/426، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/791، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 5/179، "تيسير الكريم الرحمن"؛ للسعدي: 175، وغيرها. [↑](#footnote-ref-509)
510. () أي: بمعنى (ما) النافية في النفي، انظر: "معاني القرآن"؛ للزجاج: 2/229، "تفسير غريب القرآن"؛ لابن قُتَيبة: 137، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/483، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/307، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 11/105، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 1/247، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/580، "البيان في غريب إعراب القرآن"؛ لأبي البركات ابن الأنباري: 1/275، "إملاء ما من به الرحمن"؛ للعكبري: 1/201، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/392، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/459، وغيرها. [↑](#footnote-ref-510)
511. () هذا قول أكثر المفسرين وأهل العلم في قوله: ﴿بِهِ﴾، وأنها راجعة إلى عيسى - عليه السلام - وهو الصحيح، وعنْ عكرمة: أنها راجعة إلى نبينا محمد  والمعنى: ولا يبقى من أهل الكتاب أحد إلا آمن بالنبي  قبل موته، وهو بعيد؛ لأن الآيات في سياق التحدُّث عن عيسى - عليه السلام - وليس فيها ذكر لنبينا محمد  ولذا لم يرتضه جُل أهل العلم، وقيل: هي راجعة إلى الله - عز وجل - والمعنى: لا يبقى أحد من أهل الكتاب إلا آمن بالله - عز وجل - قبل موته عند المعاينة حين لا ينفعه إيمانه، ولا يخفى بعده؛ انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 9/379 - 387، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/484 - 485، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/307 - 308، "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/544، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/247، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/305 - 306، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 6/11، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/392، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/703 - 704، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 6/12 - 13، وغيرها. [↑](#footnote-ref-511)
512. () وفي هذا احتجاج على أهل الكتاب الذين سألوا رسول الله  أن ينزل عليهم كتابًا من السماء ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ [النساء: 153]، ووجهه: فما لهم يسألونك شيئًا لَم يعطه أحد من هؤلاء الرسل قبلك؛ انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 9/399 - 400، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/239، "معاني القرآن"؛ للزجاج: 2/132، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/310، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 11/110، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/582، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/397، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 6/17، "عمدة القاري"؛ للعيني: 1/16. [↑](#footnote-ref-512)
513. () أي: قول البخاري "فتح": 1/13: "باب كيف بدأ الوحي إلى رسول الله  وقول الله - جل ذكره -: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾. [↑](#footnote-ref-513)
514. () انظر: المصادر السابقة في الهامش قبل السابق، و"شرح الكرماني"؛ للبخاري: 1/14. [↑](#footnote-ref-514)
515. () جردت كتاب "الدلائل"؛ لأبي نعيم - تحقيق د/ قلعجي وعبدالبر عباس - ولم أهتدِ إليه، وقد أورده ابن كثير في "البداية والنهاية": 3/4 عن أبي نعيم في "الدلائل"، وذكره بسنده ومتنه ثم قال: "وهذا من قبل علقمة بن قيس نفسه وهو كلام حسن"، ثم رأيتُ د/ الشنقيطي في كتابه "السيرة النبوية في فتح الباري": 1/288 لَم يهتد إليه أيضًا، وقال: "كما ذكره مغلطاي أيضًا نقلاً عن أبي نعيم في "الزهر الباسم": ج: 1 ورقة: 111"، ويؤيد قول علقمة هذا قول عائشة - رضي الله عنها - في البخاري "فتح": 1/30 رقم: 3، ومسلم: 1/139 - 140 رقم: 160 "أول ما بدئ به رسول الله  من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح"، وانظر: "البداية والنهاية"؛ لابن كثير: 3/4. [↑](#footnote-ref-515)
516. () أي: في قوله  كما في البخاري "فتح": 11/156 رقم: 6357 "قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم"، وما ذكره الحافظ ظاهر في الآية، وأن التشبيه في صفة الوحي لا في مقداره ولا في مضمونه، ويدل لذلك قوله - عز وجل -: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: 48]، وقوله  كما في البخاري "فتح": 6/550 - 551 رقم: 3443 واللفظ له، ومسلم: 4/1837 رقم: 2365 "والأنبياء إخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد"، قال ابن حجر في الفتح: 6/564 "ومعنى الحديث أن أصل دينهم واحد وهو التوحيد وإن اختلفت فروع الشرائع، وقيل: المراد أن أزمنتهم مختلفة". [↑](#footnote-ref-516)
517. () انظر: نسب داود - عليه السلام - على خلاف في بعض الأسماء في: "تاريخ الأمم والملوك"؛ للطبري: 1/476، "تهذيب الأسماء واللغات"؛ للنووي: ق: 1/جـ: 1/180، "الكامل في التاريخ"؛ لابن الأثير: 1/125، "البداية والنهاية"؛ لابن كثير: 2/9، "عمدة القاري"؛ للعيني: 6/16، "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 7/364. [↑](#footnote-ref-517)
518. () قال البخاري في "جامعه الصحيح"، "فتح": 13/374: "باب قول الله - تعالى -: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: 26]، و﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: 34]و﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾. [↑](#footnote-ref-518)
519. () إذ أثبت الله لنفسه - سبحانه وتعالى - فيها العلم، فهو - عز وجل - عالم بعلم، انظر: "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/313، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/399، "عمدة القاري"؛ للعيني: 25/86، "إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 15/339، "شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري"؛ للغنيمان: 1/105 - 106، وقد استدل بهذه الآية على إثبات صفة العلم لله جماعة من المصنفين في العقائد منهم: ابن خزيمة في كتاب "التوحيد": 1/22، وابن تيمية في "التدمرية": 24، والبيهقي في "الأسماء والصفات": 1/195، وابن أبي العز في "شرح الطحاوية": 1/58، والسفاريني في "لوامع الأنوار": 1/149، والأمين الحاج في "شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني في الرسالة": 75، وغيرهم. [↑](#footnote-ref-519)
520. () يريد هنا الزمخشري في "كشافه": 1/584، وعنه أخذ هذا القول البيضاوي في "أنوار التنزيل": 1/257، وأبو السعود في "إرشاد العقل السليم": 2/257، والآلوسي في "روح المعاني": 6/19 - 20. [↑](#footnote-ref-520)
521. () انظر: "عمدة القاري"؛ للعيني: 25/86، و"روح المعاني"؛ للآلوسي: 6/20. [↑](#footnote-ref-521)
522. () انظر - بالإضافة إلى المصادر المذكورة في الهامش، "شفاء العليل"؛ لابن القيم: 1/91، "القضاء والقدر"؛ للمحمود: 42، "صفات الله - عز وجل"؛ للسقاف: 184. [↑](#footnote-ref-522)
523. () يريد أيضًا: الزمخشري في "الكشاف": 1/584. [↑](#footnote-ref-523)
524. () المعتزلة يثبتون الأسماء وينفون الصفات فيقولون هنا: عالم بلا علم؛ انظر: "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/313، "مجموع الفتاوى"؛ لابن تيمية: 6/51، "المعتزلة"؛ للمعتق: 84 - 91. [↑](#footnote-ref-524)
525. () في هذا التقييد لصدر الآية بفروع الدين نظر ظاهر؛ إذ هي تنهى عن الغلو في الدين مطلقًا، وذلك يشمل فروع الدين وأصوله، ولعل مِن أعظم الغلو في الأصول حط اليهود من المسيح حتى جعلوه مولودًا لغير رَشَد، وغلو النصارى فيه ورفعه فوق مقداره حتى جعلوه إلهًا - تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا؛ انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 9/415 وما بعدها، "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/316، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/400، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 6/21، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/720، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/807، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 6/24، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/584، "تيسير الكريم الرحمن"؛ للسعدي: 179. [↑](#footnote-ref-525)
526. () أي: قول البخاري "فتح": 13/289: "باب ما يكره من التعمُّق والتنازع"، قال ابن حجر في الفتح: 13/291: "زاد غير أبي ذر: في العلم"، وانظر نسخ الصحيح المطبوعة مع "شرح الكرماني": 25/45، و"عمدة القاري"؛ للعيني: 25/37، و"إرشاد الساري"؛ للقسطلاني: 15/254؛ إذ (في العلم) مثبتة فيها. [↑](#footnote-ref-526)
527. () هو ظاهر، وانظر المصادر المذكورة في الهامش: ما قبل السابق، وغيرها من التفاسير. [↑](#footnote-ref-527)
528. () هذا قول الحسن وقتادة، ونسبه ابن الجوزي في "زاد المسير": 1/389 إلى ابن عباس أيضًا، انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 6/412 - 413، "تفسير ابن أبي حاتم": 4/1123، "النكت والعيون"؛ للماوردي: وهو قول واختيار جماعة منهم: أبو عبيدة في "مجاز القرآن": 1/143، وابن عطية في "المحرر الوجيز": 4/316، والرازي في "مفاتيح الغيب": 11/117، والبغوي في "معالم التنزيل": 2/314، والقرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": 6/22، وابن كثير في "تفسير القرآن العظيم": 1/720، والسعدي في "تيسير الكريم الرحمن": 179، وغيرهم، والمعنى أنه ناشئ عن الكلمة التي قال الله تعالى - له بها: (كن) فكان، والعرب تسمِّي الشيء باسم الشيء إذا كان صادرًا عنه، والإضافة إضافة تشْريف وتكْريم بغير خِلاف بين المسلمين، انظر: "الفتاوى"؛ لابن تيمية: 6/145، "تفسير السعدي": 179. [↑](#footnote-ref-528)
529. () فصار لتلك الآيات البينات يُهْتَدَى به كما يهتدى بكلام الله - عز وجل؛ انظر: "النكت والعيون"؛ للماوردي: 1/546، "تفسير القرآن"؛ للعز: 1/365. [↑](#footnote-ref-529)
530. () انظر: الهامش ما قبل السابق. [↑](#footnote-ref-530)
531. () سيف الله هو: خالد بن الوليد، وسماه بذلك رسول الله  كما في البخاري "فتح": 7/585 رقم: 4262، حين انتهت إليه قيادة جيش المسلمين في غزوة مؤتة بعد استشهاد القادة الثلاثة وبلائه الحسن فيها، حتى إنه انكسرت في يده تسعة أسياف يومئذ من شدة ضربه في سبيل الله - عز وجل - انظر: البخاري "فتح": 7/588 رقم: 4265، وأسد الله هو: حمزة بن عبدالمطلب كما في "سيرة ابن هشام": 3/39، وانظر: "السيرة النبوية في فتح الباري"؛ للشنقيطي: 2/284، والإضافة فيهما إضافة تشريف وتكريم، وكذا في ﴿وَكَلِمَتُه﴾ في الآية. [↑](#footnote-ref-531)
532. () لم أرَ هذا القول، وانظر أقوالاً أخرى في ذلك في: "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 2/459، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 6/22 وغيرها. [↑](#footnote-ref-532)
533. () انظر: القولين في "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/400 - 401، والأظهر أن معنى: ﴿وَرُحٌ مِنْهُ﴾؛ أي: وروح من خلقه ومن عنده، وإضافة الروح إليه على وجه التفضيل والتشريف، انظر ذلك وأقوالاً أخرى في: "جامع البيان"؛ للطبري: 9/418 - 422، "زاد المسير"؛ لابن الجوزي: 2/261، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/314، "مفاتيح الغيب"؛ للرازي: 11/117 - 118، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 6/22 - 23، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/721، "فتح القدير"؛ للشوكاني: 1/807 - 808، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 6/25، وغيرها. [↑](#footnote-ref-533)
534. () انظر: "المحرر الوجيز"؛ لابن عطية: 4/317، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/402. [↑](#footnote-ref-534)
535. () صحيح البخاري "فتح": 8/85. [↑](#footnote-ref-535)
536. () في تفسيره: 4/1124 رقم: 6317، وقال: وروي عن عطاء الخراساني نحو ذلك، وتصحيح الحافظ له يدل على أن عطاء هو ابن أبي رباح، وهذا يعني بأن ما ذكره السيوطي في "الدر المنثور": 6/726 من أن عطاء عن ابن عباس في غير البقرة وآل عمران هو الخراساني لا ابن أبي رباح.. ليس بإطلاقه، وهو ما نبه عليه ابن حجر في "العجاب" - تحقيق: الأنيس -: 1/209، فقال عقب ذكر ذلك: "إلا إن صرح ابن جريج بأنه عطاء ابن أبي رباح"، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-536)
537. () قال الفيروزآبادي في "القاموس": 772، واستنكف: استكبر، ونقل أبو العباس عن المفسرين: أن استنكف واستكبر بمعنى واحد، انظر: "تهذيب اللغة"؛ للأزهري: 10/278، "لسان العرب"؛ لابن منظور: 6/4543، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/500، "تاج العروس"؛ للزبيدي: 12/514، وفرق كثير من أهل العلم بينهما بأن الاستنكاف: الامتناع والانقباض عن الفعل أنفة وحمية وتنْزيهًا للنفس عما تعاب به، والاستكبار: هو طلب العلو والرفعة من غير أنفة وإبعاد للنفس عما تعاب به؛ وعليه فالاستنكاف أعظم من الاستكبار، انظر: "الفروق اللغوية"؛ للعسكري: 206، "معالم التنزيل"؛ للبغوي: 2/315، "أنوار التنزيل"؛ للبيضاوي: 1/258 - 259، "إرشاد العقل السليم"؛ لأبي السعود: 2/361، "الكليات"؛ للكفوي: 28، وكثير من أصحاب المعاني والتفسير فسروا الاستنكاف: بالأنفة والرفعة، انظر: "مجاز القرآن"؛ لأبي عبيدة: 1/144، "تفسير غريب القرآن"؛ لابن قتيبة: 137، "معاني القرآن"؛ للزجاج: 2/136، "معاني القرآن"؛ للنحاس: 2/241، "جامع البيان"؛ للطبري: 9/424، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق المحيميد -: 2/500، "الكشاف"؛ للزمخشري: 1/585، "الجامع لأحكام القرآن"؛ للقرطبي: 6/26، "البحر المحيط"؛ لأبي حيان: 3/394، "الدر المصون"؛ للسمين: 2/471 وغيرها. [↑](#footnote-ref-537)
538. () هذا ديْدن الحافظ - رحمه الله - في تلمس الأعذار والبحث عن مخارج للأقوال التي لا يراها، وقد أبى عليه العيني هذا المخرج، وقال في "العمدة": 18/162 بأنه يجوز أن يكون عطفًا تفسيريًّا، وذهب إلى ذلك أيضًا القسطلاني في "إرشاد الساري": 10/129 وانظر: انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في "شرح البخاري"؛ لابن حجر: 2/237 - 238. [↑](#footnote-ref-538)
539. () انظر الخلاف في الكلالة في الهامش: 4 ص: 771 - 772، والأظهر فيها أنها ما سوى الوالد والولد، وهو قول الصديق والفاروق وابن عباس وقتادة والزُّهْري وابن زيد وابن إسحاق والفقهاء السبعة والأئمة الأربعة وآخرين، انظر: "معاني القرآن"؛ للفراء: 1/257، "مجاز القرآن"؛ لأبي عبيدة: 1/118، "غريب القرآن وتفسيره"؛ لابن قتيبة: 121، "جامع البيان"؛ للطبري: 8/53 - 57، "تفسير كتاب الله العزيز"؛ لهود بن محكم: 1/356، "معاني القرآن"؛ للزجاج: 2/26، "الكشف والبيان"؛ للثعلبي: 4/23ب، "البسيط"؛ للواحدي - تحقيق: المحيميد -: 1/141، "زاد الميسر"؛ لابن الجوزي: 2/30 - 31، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/63 و726، وغيرها. [↑](#footnote-ref-539)
540. () ذكر هذا جماعة، انظر: "جامع البيان"؛ للطبري: 9/430، "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير: 1/723، "أنوار التنزيل"؛ للبيضاوي: 1/259، "روح المعاني"؛ للآلوسي: 9/43، "إرشاد العقل السليم"؛ لأبي السعود: 2/263، "محاسن التأويل"؛ للقاسمي: 5/688. [↑](#footnote-ref-540)